www.kassioun.org

1191

الاثنين 09 ايلول 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

تراجع الإنتاج الزراعي.. تحليل البيانات الرسمية يُعري السياسات الجائرة!

[08]

الافتتاحية

التسوية السورية- التركية بين المخاوف والتخويف!

تبرز منذ عدة أسابيع حركة احتجاجية في بعض المناطق في الشمال الغربي السوري، تحاول العمل ضد تسوية سورية- تركية، وقد عبرت عن نفسها جزئياً في الوقوف ضد إعادة افتتاح معبر «أبو الزندين»، إضافة إلى جملة من النشاطات والفعاليات الأخرى.

تأخذ هذه الحركة امتداداً شعبياً غير قليلٍ، استناداً إلى ثلاثة أمورٍ أساسية:

أولاً: النقمة المتراكمة في صدور الناس على سلطات الأمر الواقع والفصائل الأساسية المتحكمة في الشمال الغربي، والتي مارست وتمارس القمع والفساد بكل أشكاله، وكذلك انعدام الثقة بهذه القوى، وبأي توجه تحاول الدفاع عنه، سواء كان إيجابياً أم سلبياً.

ثانياً: التجربة الحية التي يراها الناس لما يسمى عمليات «التطبيع مع النظام»، التي قامت بها دول عربية، وتقوم بها الآن دول أوروبية، والتي توحي بأن أي تسوية قادمة، بما في ذلك السورية- التركية، لن تخرج عن الإطار نفسه الذي يحافظ -في أحسن الأحوال- على الأمر الواقع على حاله.

ثالثاً: التخوفات، التي تجري تغذيتها بشكل كبير، من أن تسويةً سورية- تركية، إنما ستتم على حساب الناس في الشمال الغربي وضد مصالحهم.

وإذا كانت هذه العوامل الثلاثة تسهم في وضع أساس شعبي للاحتجاجات الجارية، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن أصحاب المصلحة الحقيقية في العمل ضد التسوية السورية- التركية، ليسوا المحتجين أنفسهم، بل طيفٌ من القوى يبدأ من الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ويمتد إلى تجار الحرب المستفيدين من استمرار تقسيم الأمر الواقع، بما في ذلك المتشددون ضمن النظام والمعارضة على حدٍ سواء.

ما ينبغي أن يكون مفهوماً وواضحاً بما يخص التسوية السورية التركية، هو الأمور الأساسية التالية:

أولاً: عمليات «التطبيع» السابقة، وكمثال التطبيع الإماراتي، جاءت بمعظمها ضمن إطارٍ مشروع «خطوة مقابل خطوة» الأمريكي، الذي يستهدف استمرار الأزمة وإطالتها وشرعنة الوضع القائم لكل سلطات الأمر الواقع، باتجاه تقسيم البلاد، وضمناً عبر نسف الحل السياسي ونسف القرار 2254 بشكل كامل، كما باتت دول أوروبية تصرح مؤخراً بشكلٍ شبه علني.

ثانياً: عملية التسوية السورية التركية، تأتي في إطار مختلف تماماً، هو إطار أستانا و2254؛ ما يعني أنها لن تتم إلا بوصفها توازياً بين انسحاب القوات التركية، وبين تطبيق الحل السياسي الشامل، بما يعنيه من تفاوض مباشر وتشكيل لجسم الحكم الانتقالي التوافقي والدستور والانتخابات...وإلخ.

ثالثاً: القوى الأساسية التي لا مصلحة لها بالتسوية السورية التركية، هي ذاتها القوى التي لا مصلحة لها بحلٍ سياسيٍ في سورية، حلّ يؤدي ليس فقط إلى استعادة وحدة سورية وشعبها، ولكن أيضاً وبالأساس، إلى تغيير جذري منطلقه وقاعدته هي حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وتقرير نوعية النظام الذي يريده لسورية المستقبل.

على رأس هذه القوى داخلياً: المتشددون في كل من النظام والمعارضة، الذين يرضيهم استمرار تقسيم الأمر الواقع، ويحولهم إلى أمراء طوائف وأمراء حرب، وخارجياً: واشنطن بالدرجة الأولى ومعها «إسرائيل» اللتان لا مصلحة لهما نهائياً بالاستقرار في منطقتنا؛ على العكس، فإن مصلحتهما هي في تعميم الفوضى الهجينة الشاملة وتعميقها...

بالمحصلة، فإن التسوية السورية التركية القادمة، ستكون أحد التعبيرات المهمة عن التوازن الدولي الجديد في منطقتنا، وهو توازنٌ لن يكون الأمريكان والـ «الإسرائيليون» الخاسرين الوحيدين فيه، بل ومعهم القوى التابعة لهم من مختلف الأشكال والقوى، بما في ذلك قوى الفساد الكبير والقمع، التي عملت طوال الوقت كسمسار للمصالح الغربية في بلادنا، والتي أسهمت بالقسم الأعظم من سفك الدم السوري ومن قمع وتدمير وتهجير السوريين...

شؤون عمالية

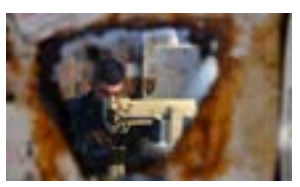

العمال وحدهم يدفعون الثمن

02

ملف «سورية 2024»

مراكز أبحاث الكيان... بين التشاؤم الأسود، والانفصال التام عن الواقع!

04

شؤون اقتصادية

بيانات النواتج المحلية العالمية... ماذا يخفي الوضع الصيني؟

12

شؤون عربية ودولية

خطة التفجير الأمريكية تدخل مرحلة جديدة...

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال وحدهم يدفعون الثمن

كثيراً ما ردّد المسؤولون الحكوميون على مسامع الكوادر النقابية في الاجتماعات التي تحضرها الحكومة عبارة «النقابات متواجدة في كل مواقع اتخاذ القرار»، وأنها مسؤولة عن تلك القرارات المتخذة مثلها مثل الحكومة والإدارات، فالتمثيل النقابي يشمل مجالس إدارة المؤسسات والشركات ومجلس الشعب واللجنة الاقتصادية العليا وقيادة الجبهة وغيرها من المواقع التي تتخذ فيها القرارات، أي إن الحركة النقابية شريك كما هو مفترض في كل ما يجري في البلاد لانتشار ممثليها في المواقع التي ذكرت أعلاه، وهذا الانتشار التمثيلي من المفترض أيضاً أن يحملَها عبئاً ومسؤوليات استثنائية كونها تمثل مصالح وحقوق أكبر طبقة في البلاد.

فالحكومة عبر نهجها وبرنامجها الاقتصادي ، استطاعت أن تعمّق التناقض وتزيده بين الحركة النقابية والطبقة العاملة، بسبب الحزمة الكبيرة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت تأثيراً كبيراً على المستوى المعيشي للمواطنين ذوي الدخل المحدود ومنهم العمّال، وكذلك جعلت القطاع العام دريئة تُوجّهُ سهامَها إليها، جاعلةً منه قطاعاً ضعيفاً ومنهكاً لا حول ولا قوة له، بعد أن جرّدته من عناصر قوته التي كان يتمتع بها، والتي كانت تجعل منه قطاعاً سائداً في الاقتصاد الوطني يلبي جزءاً لا بأس به من الاحتياجات الضرورية للناس. وبالتالي ما أصاب هذه الطبقة من أضرار تتحمل الحركة النقابية جزءاً منه؛ لموقعها التمثيلي وعدم فاعليتها وقدرتها على الرد المباشر إلا من خلال الأطر المسموح لها بالرد عبرها.

فعندما تتحدث الحكومة بملء الفم عن إنجازاتها وبرامجها، زاعمةً أنها حققت المطلوب منها ضمن الظروف التي تحيط بسورية سياسياً ومناخياً، فالمطلوب من الحركة النقابية حكومياً أن يرفع أعضاؤها القبعات تحيةً لإنجازات الحكومة تلك، وخاصةً بقضية الفقر وجيش العاطلين عن العمل ورفع الدعم عن المشتقات النفطية وتحرير الأسواق وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في المواقع السيادية مثل الموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء، وما بقي من الخطة فهو ليس بأحسن حالاً، ولا ننسى سعي الحكومة الدائم في السنوات الأخيرة من أجل صدور تعديلات على قانون العمل رقم 17 وفقاً لإرادة أرباب العمل والمستثمرين، باعتبار أن القانون السابق متخلّف، ولا يتماشى مع روح العصر بمسألة الاستثمار، وهو معيق لتهافت الاستثمارات الخارجية، لذا لا بد من تعديله أو إزاحته وإيجاد البديل المناسب لقدوم المستثمرين، وإن كان لا يلبي مصالح وحقوق العمال؛ فالأخيرون –وفق لسان حال الحكومة– لا مشكلة معهم إن كان القانون لصالحهم أم لغير صالحهم، المشكلة مع المستثمرين الذين سنقدم لهم كل التسهيلات والإغراءات من أجل جذبهم كما هو حال القوانين التي صدرت.

السؤال المطروح: لِمَ لمْ تستطع الحركة النقابية التأثير في مجمل ما يَجري اقتصادياً واجتماعياً على الرغم من وجود ممثلين لها في كل مواقع اتخاذ القرارات المهمة، والتي بيدها الحلّ والربط؟

الإجابة عن هذا السؤال هو برسم الحركة النقابية إن استطاعت، خاصة وهي منهمكة الآن في الإعداد والتحضير للانتخابات النقابية القادمة، حيث لا مؤشرات دالة على أنّ هناك تغييراً في شكل ومضمون الانتخابات كما يأمل ويتمنى بعض الكوادر النقابية، وذلك استناداً لما يقال لهم في الاجتماعات النقابية، فهذا المطر من ذاك الغيم.

المحاكم العمالية وحقوق العمال

معيقات قانونية كثيرة تواجه العمال أمام المحكمة العمالية أثناء المطالبة بحقوقهم، خاصة المالية منها، وذلك بسبب منح قانون العمل رقم 17 لعام 2010 السلطة الكاملة لأصحاب العمل في فرض شروط العمل على العامل دون أن يكون لهذا الأخير أي خيار سوى الرفض أو القبول وكأنّ عقد العمل تحول من عقد رضائي إلى عقد إذعان يُفرَض على العامل.

فمن المشكلات التي تمنع العمال من التوجه إلى القضاء العمالي والمطالبة بحقوقهم مشكلةُ منح القانون حقّ التسريح التعسفي لأصحاب العمل في المادة 64 من قانون العمل، وهو ما يضع العامل أمام خيارين في مواجهة الادّعاء: تعرّضه للفصل أو القبول بانتهاك حقوقه خوفاً من الفصل من العمل. حتى أنّ العامل قد لا يستطيع جلب شهود إثبات لحقوقه العمالية أمام المحكمة بسبب خوف بقية العمال، رفاقه، من تعرّضهم للفصل بسبب الإدلاء بشاهدتهم لصالحه، ومن المعلوم أنّ الشهادة هي وسيلة إثبات مهمّة ومفصلية في قضايا العمل، وفي إثبات العلاقة العمالية بين الطرفين والتي تطلبُها المحكمة في كل دعوى تقريباً.

وفي الحقوق العمالية المالية وخاصة أثناء المطالبة بتعويض عن إصابة العمل أو مكافأة نهاية الخدمة أو تعويض التسريح غير المبرر، غالباً ما تحسب المحكمة هذه التعويضات وفق الأجر المقطوع للعامل، وبالتالي فإنّ حساب التعويضات يتم على أساس الحد الأدنى للأجور والرواتب وهو ما يفرغ هذه التعويضات من وظيفتها الأساسية كرادع لأصحاب العمل وتعويض للعمال، ناهيك عن أن هذه التعويضات البخسة التي يحصلها العامل بعد سنوات من التقاضي، بسبب بطء الإجراءات أمام القضاء، وتعمّد محامي أرباب العمل المماطلةَ في القضايا العمالية بهدف إجبار العامل على سلوك طريق التفاوض معهم، وإعطائه من الجمل أذنه كما يقولون، مع العلم أنّ قانون العمل في المادة 7 منه نصّ على أنْ تنظرَ المحكمة العمالية في القضية على وجه السرعة، ولها حق إضفاء صفة النفاذ المعجّل على أحكامها.

وفي الدعاوى التي يطالب بها العمّال بتسجيلهم بمؤسّسات التأمينات الاجتماعية بمفعول رجعيّ أو بشكل لاحق، تقوم المحكمة عادة وفي حال إثبات العامل لحقوقه بتسجيل العامل بالمؤسسة وفق الحدّ الأدنى للأجور وليس وفق أجره الحقيقي الذي يتقاضاه، مع أنّ قانون العمل قد نصّ في المادة 93 منه، وفي فقرة واجبات أرباب العمل، على تسجيل العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أصولاً؛ وكلمة «أصولاً» تعني بشكلٍ قانوني، وهو تسجيل العامل على أجره الحقيقي وليس على الحد الأدنى فقط، وهو ما يفوّت على العامل المنفعة الحقيقية من التسجيل بالتأمينات.

أما في باب المخالفات التي يرتكبها العامل أثناء العمل، فقد نصّت المادة 101 من قانون العمل على أنّ ربّ العمل يشكّل لجنةَ تحقيق وفقَ قواعد معيَّنة، منها تبليغ العامل للمخالفة وسماع دفاعه، ولكن بالنهاية يكون القرار لربّ العمل فقط، فهو الحَكَم والخَصم في وقت واحد حسب القانون! وعادةً ما تصدرُ قراراتُ التسريح التي تعرض على المحكمة العمالية بعدَ إجراء التحقيق في المنشأة من قبل ربّ العمل، وبالتالي فإنّ القضاء يَركن إلى هذه التحقيقات، ولكنْ في الواقع العمليّ فإنّ هذه التحقيقات التي يجريها ربُّ العمل تكونُ بعيدةً عن الواقع وغير منصفة، وتظهر كيف يستطيع أرباب العمل انتزاع اعترافات من العمال على بعضهم بعضاً بسبب خوف العمال من التسريح والفصل، ولقلّة خبرتهم القانونية التي قد تدفعهم للاعتقاد أنّ هذه التحقيقات لن تضرَّ بالعامل المشكو منه بشيء.

لا بدّ قبل كلّ شيء من رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى مستويات الأسعار، ووفق ما نص عليه الدستور الحالي لكي تحمل تعويضاتُ العمال معناها الحقيقي، وإعادة التوازن إلى علاقة العمل من خلال فرض نصوص إلزامية في عقود العمل لإيجاد نوعٍ من التوازن في علاقة العمل، وتخليصها من مبدأ الحرية التعاقدية «المفترَضة» وإلغاء التسريح التعسفيّ أو فرض رقابة قضائية مسبقة على قرارات التسريح.

الفقر والصراع الطبقي

تعرّض العمال في سورية منذ ما قبل انفجار الأزمة بعدة عشرات من السنين، لعملية تضليل ممنهجة -ازدادت خلال الأزمة- ركيزتها الرئيسية تجزئة القضايا الأساسية، واعتبارها مسائل منفصلة لا روابط فيما بينها. وانطوت هذه العملية على الفصل في الخطاب بين السياسي والاقتصادي، من أجل انقسام العمال على أنفسهم، وتغييب الصراع الطبقي، الذي يوحّدهم حول مصالحهم ومطالبهم وحقوقهم المسلوبة.

■ نبيل عكام

أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق دائم، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه. إضافة إلى التمييز الاجتماعي وانعدام فرص مشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات من خلال ممثليهم المفترضين في النقابات أو غيرها.

إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله المفترض أن يكون من أولويّات الأهداف للقوى الوطنية التي تدّعي دفاعها عن الطبقة العاملة العاملين بأجر كافة، من خلال برامجها المعلنة، وهو كذلك من أهم المهمات الملقاة على عاتق النقابات الطبقية التي تمثل مصالح العمال كما تدّعي، وعلى الدولة أن تضع مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة من أجل محاربة الفقر، كوضع الموارد اللازمة من مصادر مختلفة وفي المقدمة منها مصادر نهب قوى الفساد الكبير، وانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية مستدامة تعتمد على استراتيجيات تنموية تضمن العمل لكل طالبي العمل بغض النظر عن جنسهم، وتوزيع موارد الثروة الوطنية بشكل عادل.

لقد كشف انفجار الأزمة الوطنية أن أزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي في الحقيقة أزمة واحدة، وأن فصل هذه القضايا هي سمة القوى العاجزة عن ابتكار الحلول. إن انفجار الأزمة يفرض على النقابات سؤالاً يجب عليها أن تسأله لنفسها: أيّ اقتصاد نريد وأي خيارات سياسية واجتماعية؟ وهل هناك مثلاً حلول اقتصادية خارج رعاية الدولة الاجتماعية. فالعالم فيه الكثير من المتغيرات والتحولات على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية كافة، وهذه التحولات مترابطة فيما بينها. إن حقوق العمال تسلب منهم نتيجة تطبيق التوجه النيوليبرالي، وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية، وإنّ التحولات الاقتصادية السياسية على الساحة المحلية هو الأساس في فقدان هذه الحقوق. لقد تغيرت السياسات الاقتصادية، وكان للعمل النقابي العمالي النصيب الأكبر من هذا التغيير حيث بات التغيير في الحركة النقابية هو المؤشر والدليل الحي على ضعف النقابات وتخلفها الطبقي.

يشكل ازدياد الفقر واستفحاله في المجتمع إدانة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلاد، ولا بد من مواجهة هذه المشكلة، حيث هناك أكثر من 90% ممن يكابدون العيش الرديء وبالأخص منهم العاملون بأجر. الفقر

الهدف من ذلك هو منع وحدة الطبقة العاملة في وجه قوى الفساد والنهب المسيطرة في المجتمع، وقطع الطريق أمام نشوء حركة مطلبية تطالب بالحقوق المعيشية والاجتماعية بما فيها الديمقراطية. وساهم في ذلك غياب حركة نقابية واعية تحمل مطالب جذرية في الدفاع عن مصالح العمال والفقراء وحقوقهم، من خلال محو الذاكرة الجماعية لمعارك النقابات، والاتحاد العام لنقابات العمال، منذ تأسيسها في مواجهة قوى الاستغلال والسلطات المتحكمة – حيث خاضت النقابات نضالات من أجل الأجور، وغيرها من الحقوق والمطالب المختلفة من تشريع وأمن صناعي وغير ذلك.

منذ ستينيات القرن الماضي كانت معدلات الفقر في البلاد عموماً، وفي أوساط الطبقة العاملة خاصة، في انخفاض وربما كانت سرعة انخفاضها بطيئة إلى حد ما، حتى أصبح اليوم ودون مبالغة العاملون بأجر كافة يعيشون تحت خط الفقر الدولي. وأصبحوا معرَّضين لخطر استمرار العيش في فقر مدقع.

الطبقة العاملة

الإضراب الأكبر في تاريخ الفنادق الأميركية

في تصعيد غير مسبوق، أضرب أكثر من 10 آلاف عامل في 24 فندقاً أمريكياً من بوسطن إلى الساحل الغربي إلى هاواي يوم الأحد الأول من شهر أيلول الجاري، بعد توقّف المفاوضات بين النقابة وإدارة الفنادق. استمرّ الإضراب لـ 3 أيام، وتقول النقابة، التي تمثل العمال المضربين، إنّ الإضراب من أجل الحصول على أجر أفضل وظروف عمل أفضل أيضاً، وتوفير مزيد من الموظفين، ولكي يتمكن العمال من تأمين عقد جديد يضمن حقوقهم. وفقاً للنقابة فقد توسّع الإضراب حيث وصل إلى 65 فندقاً في 12 مدينة مختلفة. ويؤكّد العمّال أنّ صناعة الفنادق والسفر تعافت من تأثيرات جائحة كوفيد–19، لكن رواتب العمال لم ترتفعْ لتعكس هذا التحسن، ويعتبر هذا الإضراب الأكبر في تاريخ الفنادق.

اسكتلندا: إضراب عمال مصنع حبيبات الخشب

أعلن اتحاد العمال في مدينة Invergordon الاسكتلندية أنّ عمال مصنع يصنع حبيبات الخشب كوقود للتدفئة وتوليد الكهرباء سوف يضربون لمدة 14 يوماً بسبب نزاع حول الأجور. وقال الاتحاد إنّ العمال كان ينبغي أن يحصلوا على زيادة في الأجور في كانون الثاني، وصوّت أعضاؤه لصالح الإضراب عن العمل بعد توقف المفاوضات. ويطالب العمال بزيادة الأجور من 10 جنيهات إسترلينية في الساعة إلى 13 جنيهاً إسترلينياً. وقال الاتحاد إنه من المقرر أنْ تبدأ الإضرابات في 16 أيلول الجاري لأنهم يشعرون بخيبة أمل من عدم وصول المفاوضات إلى نتيجة ناجحة. ويعمل في المصنع ما يزيد عن 50 عاملاً، وينتج 120 ألف حبيبة سنوياً. وقالت منسّقة النقابة: «هؤلاء عمّالٌ مَهَرَة ومخلصون، أصبح المعدَّل الآن أقلّ بكثير من الأجر المعيشي الوطني مع تآكل القيمة الحقيقية للأجور».

عمّال شركة بوينغ يلوّحون بالإضراب

من المقرَّر أنْ ينتهي العقد بين شركة بوينغ والرابطة الدولية للميكانيكيين في يوم 12 أيلول الجاري. ودون عقد جديد، من المقرر أن يبدأ العمال الذين يصنعون طائراتها في ولاية واشنطن أوّل إضراب في الشركة منذ عدة سنوات. ويشارك في الإضراب ما يقارب 32000 عامل، حيث لا تبدو هناك فرصة جيدة للتوصل إلى اتفاق حالياً، وفقاً لرئيس النقابة في الشركة. وقال رئيس النقابة: «نحن بعيدون عن بعضنا البعض بشأن جميع القضايا الرئيسة – الأجور، والرعاية الصحية، والتقاعد، والإجازة... نواصل العمل على حلّ هذه المشكلة، ولكن كان الأمر صعباً للغاية». وبحسب شبكة CNN تقول إدارة الشركة إنّ كلا الجانبين يريدان التوصل إلى اتفاق دون إضراب.

المملكة المتحدة إضراب عمال الأسمدة في بيلينغهام

قالت النقابة الرائدة في المملكة المتحدة، إنّ العمال الذين يعملون في مصنع هارغريفز وسي إف فيرتيلايزر في بيلينجهام سيضربون عن العمل بسبب الأجور. وسوف يضرب العمال من 12 إلى 20 أيلول ومن 28 أيلول إلى 6 تشرين الأول من العام الجاري. وسوف يتصاعد الإضراب عن العمل إذا لم يتمّ حلّ النزاع. العمال غاضبون من عرض أجر سخيف من هارغريفز، التي بلغ حجم مبيعاتها 59 مليون جنيه إسترليني وحققت أرباحاً بلغت 2,9 مليون جنيه إسترليني في العام المنتهي، وحققت أرباحاً تشغيلية بلغت 30 مليون جنيه إسترليني. وصرحت الأمينة العامة لنقابة يونايت: «إن هارغريفز وسي إف فيرتيلايزر قادرة على تحمل تكاليف ضمان حصول هؤلاء العمال على عرض أجر عادل. وسوف يحصل أعضاؤنا في بيلينغهام على دعم النقابة الكامل خلال هذه الإضرابات».

مراكز أبحاث الكيان... بين التشاؤم

يقدم مركز دراسات قاسيون في جولته هذه، ترجمةً للأجزاء الأساسية من 10 تقارير بحثية تم نشرها خلال الأسابيع القليلة الماضية، «بين 21 تموز و5 أيلول»، في أهم 5 مراكز بحثية «إسرائيلية».

■ مركز دراسات قاسيون

وتغطي هذه التقارير مجالات متنوعة في طريقة قراءة الاحتلال للمشهد الحالي وآفاقه، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وأمنياً. ورغم أن هذه التقارير من المفترض أن تكون ذات طابع بحثي خالٍ من الدعاية، إلا أنها لا تخلو كما هي العادة من جرعة دعائية متفاوتة من تقرير إلى آخر، وتصل الشحنة الدعائية في بعض التقارير حداً ينفصل فيه مؤلفوها عن الواقع تماماً، ويقدمون طروحات هي أقرب لإنكار الواقع ومحاولة العودة بالزمن إلى الوراء منها إلى رؤية الواقع ومحاولة فهمه... ومع ذلك، فإن هذه التقارير بالإجمال، بما فيها تلك المنفصلة عن الواقع، تقدم صورةً جزئيةً معقولة عن حجم الأزمة التي يعيشها الكيان، سواء بما يتعلق بمفهوم الأمن القومي، أو الوضع في الضفة الغربية، أو الجبهة الشمالية، أو الاقتصادية، وغيرها... كما تقدم أيضاً انعكاساً للانقسام الداخلي في الكيان، حيث يمكن تلمس اصطفاف كتاب التقارير الضمني أو العلني مع سياسات نتنياهو أو ضدها، ومع واشنطن أو ضدها... بالإضافة إلى عرض جوانب من الأزمة لا تحظى بتغطية إعلامية في وسائل الإعلام التقليدي، على سبيل المثال لا الحصر: الحديث عن «أنشطة عدائية روسية في الإطار الإعلامي النفسي ضد إسرائيل»...

من الملفت للانتباه بشكل خاص ضمن هذه التقارير، أن العديد منها يُعوّل بشكل كبير على «تغيير المفاهيم» عل وعسى يسمح ذلك بتغيير الواقع... في إشارة ضمنية إلى العجز عن الاستمرار في «منطق القوة»؛ القوة «الإسرائيلية»، التي تلقت هزات عنيفة، ولم تعد كافية ولا مقنعة، ولا قادرة على حل أي من المشكلات الموضوعة على الطاولة...

يقدم مركز دراسات قاسيون فيما يلي الترجمات دون التعليق عليها، تاركاً للقارئ أن يصوغ الاستنتاجات اللازمة بنفسه...

أولاً: معهد دراسات الأمن القومي

النفوذ الروسي في إسرائيل خلال الحرب على غزة – 5 أيلول 2024

يطرح التقرير في بدايته السؤال التالي: «كيف تظهر عمليات التأثير الروسية على الرأي العام الإسرائيلي في وسائل الإعلام الرئيسية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى أي مدى أثرت حقاً على الجمهور الإسرائيلي– وكيف يمكننا الدفاع عن أنفسنا ضدها؟»

«منذ اندلاع الحرب في غزة، يقوم عملاء روس بأنشطة عدائية للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي، بهدف تقويض ثقة الجمهور في تصرفات الجيش الإسرائيلي، وإلحاق الضرر بالتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من حرب معلوماتية طويلة الأمد تخوضها روسيا في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز مكانتها في الساحة الدولية على حساب الولايات المتحدة وحلفائها».

«إن الحرب الإعلامية الروسية ضد إسرائيل هي جزء من الحملة المعلوماتية الأوسع التي تشنها روسيا ضد الغرب، بهدف إضعاف التضامن بين الدول الغربية وتعزيز أهمية روسيا السياسية والعسكرية في تشكيل النظام العالمي».

«إذا قررت روسيا إعطاء أهمية أكبر للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي وتخصيص المزيد من الموارد لهذا الغرض، فإن عمليات التأثير قد تتوسع وتكون أكثر نجاحاً في تقويض المجتمع الإسرائيلي».

ويوصي التقرير في نهايته بأنه: «من المستحسن أن تعالج إسرائيل النفوذ الروسي الخارجي بعدة طرق: 1– التنظيم المفاهيمي والبنيوي لمعالجة النفوذ الأجنبي... 2– رفع مستوى الوعي العام بشأن التهديد الذي يشكله النفوذ الروسي... 3– تشكيل تعاون مع المنظمات الغربية في النضال ضد النفوذ الروسي».

كيف يمكن للدول العربية أن تساهم في التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة؟ – 25 آب 2024

«منذ السابع من أكتوبر، وخلال معركة السيوف الحديدية، أبدت الدول العربية المعتدلة موقفاً متسامحاً، بل وحتى داعماً، تجاه حماس. فما هي الأسباب وراء هذا الموقف، ولماذا قد يتغير قريباً– وكيف قد يساعد هذا التغيير في التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين؟»

«إن الدول العربية قادرة على المساعدة في دفع عملية وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والتوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم حماس، وإنهاء الحرب، وذلك من خلال تبني نهج حازم تجاه حماس. ولا بد وأن يهدف هذا النهج، الذي يتضمن زيادة الضغوط والعزلة ونزع الشرعية، إلى تقويض صورة حماس ومكانتها لدى الرأي العام العربي. وتشمل التدابير المقترحة الحملات الإعلامية والإدانات العلنية، والعقوبات القانونية، والقيود على الأنشطة، وتشجيع الخطاب الديني البديل. ولا بد وأن تتم هذه الإجراءات بالتوازي مع الجهود الرامية إلى إصلاح وتعزيز السلطة الفلسطينية، والمساعدة في استعادة سيطرتها على قطاع غزة. ومن جانبها، لا بد وأن تدعم إسرائيل هذه التدابير العربية، وأن تكون مستعدة في المستقبل للتقدم بخطة لحل القضية على أساس «دولتين لشعبين»، شريطة تقديم ضمانات أمنية، وبذل جهود منسقة مع الدول الإقليمية، من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة بناء قطاع غزة «في اليوم التالي للحرب»».

منذ السابع من أكتوبر وخلال معركة السيوف الحديدية أبدت الدول العربية المعتدلة موقفاً متسامحاً بل وحتى داعماً تجاه حماس فما هي الأسباب وراء هذا الموقف

«في حين تواجه حماس ضغوطاً عسكرية متواصلة من إسرائيل، فإنها لم تخضع للضغوط المتزامنة الضرورية من الجمهور العربي. وقد سمح هذا الوضع للمنظمة بالعمل تحت الاعتقاد بأنها تتمتع بدعم من الشارع العربي، الأمر الذي عزز من إحجام حماس عن تقديم التنازلات... باستثناء الإمارات العربية المتحدة والبحرين، لم تُدِن الدول العربية رسمياً هجوم السابع من تشرين الأول أو حماس باعتبارها الجاني... ولقد امتنعت الدول العربية عن زيادة الضغوط الشعبية على حماس لأسباب عدة. ومن بين هذه الأسباب: القلق نتيجة الرأي العام المحلي...؛ والرغبة في الحفاظ على موقف وساطة لا يُنظَر إليه باعتباره «مؤيداً لإسرائيل» «وخاصة في حالة مصر»؛ والعداء التاريخي تجاه إسرائيل بين عناصر أساسية من النخبة الحاكمة؛ والافتقار إلى الوضوح فيما يتصل بنوايا إسرائيل في «اليوم التالي للحرب» والمخاوف من سعي إسرائيل إلى احتلال قطاع غزة وفرض إدارة عسكرية عليه؛ والشكوك بشأن قدرة السلطة الفلسطينية على حكم غزة بدلاً من حماس».

«ولكن كما أثبتت الأشهر العشر الماضية منذ بداية الحرب، فإن النهج «الناعم» تجاه حماس لا يخدم المصلحة العربية الأساسية المتمثلة في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار مستدام، يكون مقبولاً أيضاً من جانب إسرائيل... وعلاوة على ذلك فإن عزل حماس ونزع الشرعية عنها من شأنه أن يعزز موقف السلطة الفلسطينية كبديل لحكم حماس».

ويقول التقرير في نهايته: «إن الدول العربية تمتلك وسائل متنوعة لتعزيز الشعور بالعزلة ونزع الشرعية عن حماس، بما في ذلك: 1– إدانة علنية... 2– حملة إعلامية... 3– التدابير القانونية... 4– الحد من نشاط حماس...

الأسود والانفصال التام عن الواقع!

5- تشجيع الخطاب الديني البديل المعتدل...
6- بناء بديل لحكم حماس في قطاع غزة من خلال تعزيز السلطة الفلسطينية».

«إن الشرق الأوسط ليس معادلة صفرية بين المصالح العربية والإسرائيلية أو الإسلامية واليهودية؛ بل إنه فضاء ديناميكي يشمل مجموعة من المصالح المتبادلة المتعددة الأوجه، والتي ينبغي رعايتها من خلال الحوار الهادئ والمسؤول. والاتفاق على الحاجة إلى إضعاف حماس ومحور المقاومة، من شأنه أن يوفر أساساً متيناً للتعاون البراغماتي بين كل الأطراف الفاعلة التي تطمح إلى تشكيل منطقة مستقرة ومتكاملة ومزدهرة بعد الحرب».

تداعيات استمرار الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي – ثلاثة سيناريوهات – 19 آب 2024

«استمرار الوضع الحالي، أو التصعيد على الجبهة الشمالية، أو اتفاق يتضمن صفقة إطلاق سراح الرهائن: كيف ستؤثر كل من هذه السيناريوهات على اقتصاد إسرائيل؟»

«السيناريوهات الثلاثة: 1- استمرار الوضع الحالي: تواصل إسرائيل الحرب بدرجات متفاوتة من الشدة في قطاع غزة، بينما يستمر القتال على الجبهة الشمالية بصيغته الحالية. تبادل يومي لإطلاق النار، ولكن دون أي تصعيد كبير. 2- التصعيد في الشمال: قد يؤدي هذا إلى اضطرابات كبيرة في البلاد. ومن الواضح أنه من الصعب التنبؤ إلى أين قد يؤدي مثل هذا التصعيد الذي بدأته إسرائيل. وفي سيناريو شديد، ولكن معقول، قد يتطور الأمر إلى حرب واسعة النطاق على الجبهة الشمالية، وحتى أن تصبح حرباً على جبهات متعددة، بمشاركة إيران وعناصر أخرى من المحور «الميليشيات بالوكالة العاملة من سورية والعراق، والنيران من اليمن وإيران والعراق وسورية، بالإضافة إلى ترسانة حزب الله من الصواريخ والقذائف، وبالطبع، استمرار القتال في غزة والنشاط اليومي في يهودا والسامرة». ومع ذلك، لغرض التحليل في هذه الوثيقة، نفترض عملية إسرائيلية محدودة في الشمال، مما يؤدي إلى حملة عالية الكثافة تستمر حوالي شهر ضد حزب الله وحده. 3- اتفاق على أساس الصفقة المقترحة لإطلاق سراح الرهائن، ووقف القتال في غزة بصيغته الحالية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع: وفقاً لزعيم حزب الله حسن نصر الله، فإن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى وقف القتال على الحدود الشمالية؛ وفي الأمد القريب بعد ذلك، قد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق ينسحب بموجبه حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني، مما يسمح لسكان شمال إسرائيل بالعودة إلى منازلهم».

ويخلص التقرير إلى التالي: «1- لا يوجد فرق كبير بين سيناريو استمرار الوضع الحالي وسيناريو إنهاء الحرب: حتى لو انتهت الحرب في صيف عام 2024، فإننا لا نتوقع أن نشهد نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، أو انخفاضاً في العجز هذا العام. ومن المتوقع حدوث تحول كبير في عام 2025... ومع ذلك، من المرجح أن يظهر التأثير الاقتصادي الفوري لإنهاء القتال بشكل رئيس في ارتفاع المخاطر... لذلك، في ظل الوضع الحالي، من المتوقع أن يكون ارتفاع المخاطر قريباً من 2%، في حين أن إنهاء الصراع من شأنه أن يخفضه إلى أقل من 1,5%. وعلى النقيض من هذه السيناريوهات، فإن حرباً لمدة شهر في لبنان قد تؤثر بشكل كبير على جميع المؤشرات الاقتصادية. 2- عدم القدرة على التنبؤ بالجبهة الشمالية: إن سيناريو الحرب، بافتراض نظرة متفائلة مع تحييد التهديد وآلية النهاية... يختلف اختلافاً جوهرياً عن السيناريو المتشائم الذي ينطوي على صعوبة الحفاظ على الروتين في الجبهة الداخلية والافتقار إلى آلية النهاية، مما يؤدي إلى حرب استنزاف مطولة. والسؤال الذي يطرح نفسه: أي سيناريو يجب على صناع القرار النظر فيه قبل اتخاذ قرار بشأن حرب شاملة في الشمال؟ 3- إن علاوة المخاطر في إسرائيل قد ارتفعت على نحو يزيد بشكل كبير من تكلفة تراكم رأس المال. وحتى في حالة إبرام صفقة الرهائن ووقف إطلاق النار في الشمال والجنوب مما يؤدي إلى الهدوء التام، فمن الصعب أن نتصور وضعاً حيث تعود علاوة المخاطر في إسرائيل إلى مستويات ما قبل الحرب. ومن المرجح أن يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تعود علاوة المخاطر إلى مستويات 0,7% التي ميزت السنوات الأخيرة. وهذا لا يعني أن إسرائيل لن تكون قادرة على استقطاب الأموال من الأسواق الدولية- فما زالت إسرائيل قادرة على جذب المستثمرين. ومع ذلك فإن التكلفة التي سوف تضطر إسرائيل إلى دفعها للمقرضين لتحمل المخاطر قد زادت بشكل كبير، وسوف تزيد من بند سداد الديون في الميزانية الوطنية في السنوات المقبلة. 4- الضرر الاقتصادي الطويل الأمد: إن الانخفاض المتوقع في النمو في جميع السيناريوهات، مقارنة بالتوقعات الاقتصادية قبل الحرب، وزيادة الإنفاق الأمني، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم خطر الركود، مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية تذكرنا بالعقد الضائع في أعقاب حرب يوم الغفران. وسوف يتطلب هذا الوضع تخفيضات إضافية في مختلف الوزارات الحكومية، مع تقليص التمويل للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والبنية الأساسية، والتي تهدف إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية في إسرائيل».

بينما تستعد إسرائيل لحربها الوشيكة مع إيران ينبغي لإسرائيل أن تمنع هذا السيناريو باستخدام كل الوسائل القانونية وبكل التكاليف التي يمكن تحملها

ثانياً: مركز بيغن والسادات للدراسات الاستراتيجية

هل يمكن للردع النووي الإسرائيلي أن يدعم «هيمنة التصعيد» ضد إيران؟ – 4 أيلول 2024

يقول **التقرير** في الملخص التنفيذي:

«إن اندلاع حرب مباشرة وطويلة الأمد بين إسرائيل وإيران أصبح الآن أمراً مرجحاً للغاية. وأياً كانت تفاصيل هذه الحرب، فإن أي صراع من هذا القبيل سوف يدفع كل طرف إلى السعي إلى «الهيمنة التصعيدية». وفي الوقت الحالي، سوف تضع مثل هذه الحرب إسرائيل النووية بالفعل في مواجهة إيران ما قبل النووية. ومع ذلك، ولأن كل السيناريوهات المحتملة غير مسبوقة، فمن غير المؤكد ما إذا كانت الميزة العسكرية لإسرائيل سوف تترجم إلى مزايا مترابطة، من حيث نتائج الحرب الملموسة».

«إن العامل الرئيس الذي يحدد الميزة التفاوضية المفترضة لإسرائيل يكمن في التحول الفوري في السياسات من «الغموض النووي المتعمد» إلى «الكشف النووي الانتقائي». ولكن نجاح مثل هذه التحولات سوف يعتمد، مع ذلك، على عقلانية اتخاذ القرار من جانب القيادة الإيرانية، وعلى ما إذا كانت إسرائيل ستركز في عملياتها على منع الحرب النووية، سواء عن قصد أو عن غير قصد».

«في ضوء كل هذه الاعتبارات، فإن أفضل وقت لإسرائيل لضمان «هيمنة التصعيد» وإيران غير النووية بشكل دائم ينبغي أن يكون الآن، في حين لا يزال عدوها الإسلامي في مرحلة ما قبل النووي. ورغم أن قدرة إسرائيل التي تم اختبارها مؤخراً في نيسان 2024 على الدفاع الصاروخي ضد إيران كانت مطمئنة للقدس، فإنه حتى أفضل الدفاعات النشطة لا يمكنها أبداً أن تقدم لإسرائيل بديلاً كاملاً لاستراتيجيات الهجوم المدروسة. وفقط من خلال الاستعداد لـ «هيمنة التصعيد» في حربها الوشيكة مع إيران، يمكن لإسرائيل منع حرب نووية أكثر كارثية. وأخيراً، نظراً لأن إيران تحافظ على علاقات أمنية وثيقة مع كوريا الشمالية النووية بالفعل، فسوف تضطر القدس إلى مراعاة هذه الدولة غير الإسلامية في جميع حساباتها».

اقتباسات أخرى من التقرير:

«في خضم الفوضى المتنامية في الشرق الأوسط، سوف تحتاج إسرائيل إلى تقييم وإعادة تقييم علاقاتها مع بعض الدول العربية السنّية. ومن بين أمور أخرى، ينبغي

لاستراتيجيي إسرائيل النوويين أن يسألوا عن اتفاقيات أبراهام في عهد ترامب: فهل منحت هذه الاتفاقيات إسرائيل أي سبب أكبر للثقة الأمنية، أم أنها تعزز «السلام» فقط حيث لا يوجد أعداء فعليون؟ هل أدت اتفاقيات أبراهام إلى ترسيخ الثنائية السنية–الشيعية في الشرق الأوسط، وبالتالي تحويل إيران وعملائها الإرهابيين إلى تهديد أكبر لإسرائيل؟»

«ورغم أن إسرائيل لا تواجه أي خصوم نوويين إقليميين في الوقت الحاضر، فإن النهج الثابت المتمثل في إيران النووية، من شأنه أن يشجع على التحول السريع إلى السلاح النووي بين الدول العربية السُنّية، مثل: المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، فبعد تسليم أفغانستان إلى طالبان وغيرها من القوى الإسلامية، وتعزيز العلاقات بين باكستان وإيران، فمن المرجح أن تصبح باكستان غير العربية عدواً مباشراً لإسرائيل. ذلك أن باكستان دولة إسلامية نووية بالفعل، ولديها علاقات قوية مع الصين والمملكة العربية السعودية. وباكستان، مثل إسرائيل، ليست طرفاً في معاهدة منع الانتشار النووي. وخلال الحرب المقبلة مع إيران، سوف تحتاج القدس إلى مراقبة إسلام أباد».

«إن القضايا الأطول أمداً المتعلقة بالردع النووي الإسرائيلي ضد التهديدات غير النووية قد تتأثر بقيام الدولة الفلسطينية... إن أي تحول مسبق في الاستراتيجية النووية الإسرائيلية من الغموض النووي المتعمد إلى الكشف الانتقائي عن الأسلحة النووية، بمجرد أن تصبح فلسطين دولة ذات سيادة، من شأنه أن يقلل من حافز القدس للدخول في حرب مع إيران. ولكن هذا التوقع لن يكون له معنى استراتيجي إلا إذا كانت إسرائيل على استعداد أولاً للاعتقاد بأن التهديد الذي تشكله على الردع النووي، نتيجة لهذا التحول، يتم التعامل معه بقدر أعظم من الجدية من جانب إيران. وفي ظاهر الأمر، فإن أي قرار من هذا القبيل سوف يكون إشكالياً في أفضل تقدير».

«ورغم أن الأساس المنطقي لتحول الدول السُنّية إلى دول نووية يتمثل في الدفاع عن النفس ضد عدو نووي شيعي في طهران، فإن هذا لا يعني أن هذه الدول العربية سوف تتحول فجأة إلى «أصدقاء لإسرائيل». بل على العكس من ذلك: فقد يشير هذا إلى فجر أسوأ سيناريو محتمل حيث تجد الدولة اليهودية المحاصرة... نفسها في مواجهة أعداء نوويين إضافيين. ومن الناحية العملية، وبينما تستعد إسرائيل لحربها الوشيكة مع إيران، ينبغي لإسرائيل أن تمنع هذا السيناريو باستخدام كل الوسائل القانونية وبكل التكاليف التي يمكن تحملها».

[يجب على «إسرائيل» أن تدافع عن نفسها بنفسها – مع التعاون مع حلفائها](#) – 25 آب 2024

«إن «الدفاع عن النفس بقواتنا الخاصة» يشكل مبدأ أساسياً في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. ولا يوجد تناقض بين هذا المبدأ الأساسي والتعاون الشامل بين إسرائيل والولايات المتحدة».

«حتى لو زادت إسرائيل إنتاجها من الأسلحة بشكل كبير، كما هي ملزمة بذلك بسبب التهديد المستمر بالهجوم عليها، فإنها ستظل بحاجة إلى الإمدادات من مصادر أجنبية، وخاصة الولايات المتحدة. ولا تملك إسرائيل شيكاً مفتوحاً لهذا الغرض، على الرغم من أن المساعدات الأمنية الأميركية محكومة بقرارات الكونغرس وتخدم المصالح الاستراتيجية والصناعية والاقتصادية للولايات المتحدة. والواقع أن المساعدات معرضة لاعتبارات سياسية في شكل إعادة تقييم، أو ديناميكيات سياسية أميركية داخلية، مثل: الاتجاه المناهض لإسرائيل الذي أصبح واضحاً بشكل متزايد في بعض أجزاء الحزب الديمقراطي. وقد تنشأ مشاكل أيضاً من جانب الجمهوريين بسبب المواقف الانعزالية لدونالد ترامب».

«إن المفهوم الإسرائيلي للأمن، الذي صممه ديفيد بن غوريون، يقوم على عدة عناصر– الردع، والدفاع، والإنذار، والحسم – ونقل الحرب إلى أراضي العدو. والردع يعني ردع أعداء إسرائيل من خلال القوة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، ومن خلال التهديد بالضرر الذي قد تسببه هذه القوة إذا أطلقت ضدهم بكامل قوتها. في السابع من تشرين الأول، وقبل ذلك بفترة طويلة، فقدت قوة الردع الإسرائيلية العديد من مكوناتها. وكان هذا نتيجة جزئية لرفض إسرائيل التحرك بقوة ضد الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس والجهاد الإسلامي، واعتمادها بدلاً من ذلك على الفوائد الاقتصادية المترتبة على تبني نهج أكثر تسامحاً».

«في السنوات الأخيرة، تحول مركز الثقل الأمني الإسرائيلي من العالم العربي إلى إيران ـ في البداية نحو وكلائها، ولكن في عملية حتمية نحو إيران نفسها، كما ثبت من الهجوم الجوي الإيراني الضخم على إسرائيل في نيسان. ولعب التعاون العسكري والسياسي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة دوراً مهماً في إحباط النوايا الإيرانية في ذلك اليوم... بالنسبة لإسرائيل، تمثل إيران تهديداً ملموساً وخطيراً للغاية، يتطلب النظر فيه من جميع الجوانب الممكنة، سواء من الناحية الدبلوماسية أو الأمنية. إن «الدفاع عن النفس بقواتنا الخاصة» هو في الواقع الخط الأول في أمن إسرائيل، ولكن التعاون مع الآخرين، قدر الإمكان، سوف يكمل هذا الخط».

[ظاهرة الحرب الطويلة: هل نحتاج إلى مفهوم أمني جديد بعد السابع من أكتوبر؟](#) – 19 آب 2024

«لقد افترض مفهوم الأمن الكلاسيكي لديفيد بن غوريون الافتراضات التالية، أولاً: لن تتمكن إسرائيل أبداً من فرض نهاية مطلقة للصراع على أعدائها؛ ثانياً: لا تستطيع إسرائيل الاحتفاظ بجيش كبير لفترة طويلة، وبالتالي فإن أمنها يتطلب جيشاً احتياطياً، وتحذيراً كافياً قبل اندلاع الحرب. وقد أدى هذا إلى واقع مضطرب من جولات قصيرة مكثفة من الحرب. وقد أثارت كارثة السابع من تشرين الأول شعوراً بأن هذا المفهوم قد فشل، وأن الوقت قد حان لإسرائيل لتبني مفهوماً جديداً يهزم فيه العدو تماماً، ولا يشكل تهديداً بعد الآن. وإلى حد ما، تشكل حرب السيوف الحديدية محاولة للقضاء على تهديد حماس في غزة مرة واحدة وإلى الأبد، وربما بعد ذلك القضاء على تهديد حزب الله أيضاً. ولكن هل تستطيع إسرائيل القضاء على حماس «وحزب الله»؟ وهل تستحق محاولة القيام بذلك الثمن العملي المتمثل في الحرب الطويلة التي ستتطلبها؟ وهل ينجو المجتمع والاقتصاد والدولة في إسرائيل من هذه المحاولة؟ وهل يعني فشل مفهوم الأمن الإسرائيلي في السابع من تشرين الأول أن هناك حاجة إلى مفهوم جديد، أم أن المفهوم فشل في التنفيذ السليم في ذلك السبت «وحتى أكثر من ذلك منذ ذلك الحين»؟ بعبارة أخرى:

هل ينبغي استبدال مفهوم الأمن الحالي أو تعزيزه؟»

«لقد أوضحت الأشهر العشرة الماضية أن الألم الشديد لا يمنح القدرات المرغوبة التي لم تكن موجودة من قبل. إن إسرائيل دولة–جزيرة، تعتمد على جيش احتياطي. والحرب الطويلة ليست الحل للمشكلة الأمنية. ومن غير الممكن تحقيق النصر الكامل، ولكننا قد نصل إلى الفشل الكامل إذا سعينا إلى تحقيق النصر لفترة أطول مما ينبغي، دون مراعاة القيود المفروضة على قوتنا واقتصادنا ومجتمعنا».

[للدفاع عن «إسرائيل»، يجب إعادة ترتيب السماء](#) – 11 آب 2024

«لقد أوضحت الحرب الحالية، وهجمات الطائرات دون طيار التي يشنها حزب الله، أن التفوق الجوي الإسرائيلي لا ينطبق على طبقة «السماء المنخفضة». والحقيقة، أن العدو يستهدف الدفاع الجوي نفسه. وتعمل المؤسسة الأمنية على إيجاد حلول للتحدي، لكن التطوير والمشتريات وحدها لن تكون كافية. لقد تم تقويض الفرضية الأساسية لنظام الدفاع الجوي لدينا. ولا بد من إعادة تنظيم النظام على أساس فهمين، أولاً: أن تدمير الدفاع الجوي الإسرائيلي سيكون الهدف الأول للعدو؛ ثانياً: أن تحدي حماية القوات في الجبهة يتطلب وسائل تنظيمية وقيادية وسيطرة مختلفة عن تحدي حماية الجبهة الداخلية. وكما كانت الحال مع وحدات الدفاع الجوي في الماضي، فإن دفاعنا الجوي التكتيكي في الجبهة يتطلب إعادة التنظيم».

الفشل في التعامل مع الشؤون المدنية وقدرات حماس على الحكم بالتوازي مع تدمير قوتها العسكرية ومعضلة الرهائن

ثالثاً: المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب

[الاتجاهات الرئيسية: تصاعد الوضع الأمني في الضفة الغربية](#) – 21 تموز 2024

«إن الضفة الغربية تشكل أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لدولة إسرائيل في العديد من النواحي. إن ضعف السلطة الفلسطينية، والاضطرابات المتزايدة في الضفة الغربية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، والتحريض من جانب حماس، وحملة الجيش الإسرائيلي للقضاء على سيطرة حماس في غزة، والاحتكاك مع المستوطنين، كل هذا يزيد بشكل كبير من دوافع الشباب في الضفة الغربية

لمواجهة قوات الجيش الإسرائيلي. كما يشجع هذا الوضع أعضاء آليات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على الانضمام إلى دائرة الإرهاب. وقد ينتشر هذا الاتجاه من التصعيد إلى مدن أخرى في الضفة الغربية. وقد يؤدي هذا إلى اندلاع انتفاضة ثالثة مختلفة عن سابقاتها، وهو ما من شأنه أن يهدد استقرار السلطة الفلسطينية والمدن الإسرائيلية. إن تشكيل جبهة أخرى من شأنه أن يجتذب قوات إضافية من الجيش الإسرائيلي، وجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، وهي القوات اللازمة بالفعل للتعامل مع ساحات قتال أخرى. إن العمليات الإسرائيلية المستمرة لمكافحة الإرهاب في الضفة الغربية، وتعزيز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وبدء العملية السياسية، وإجراء إصلاح شامل في السلطة الفلسطينية، من شأنه أن يحد من هذا الاتجاه».

«من الجدير بالذكر أنه منذ مذبحة السابع من تشرين الأول، كان هناك ارتفاع في نسبة التأييد لحماس بين سكان الضفة الغربية، إلى جانب انخفاض كبير في التأييد للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها. ووفقاً لاستطلاع للرأي العام أجراه معهد فلسطين للبحوث السياسية والمساءلة في آذار 2024، برر 71% من سكان الضفة الغربية مذبحة حماس في مستوطنات محيط غزة؛ وأعرب 64% من سكان الضفة الغربية عن تأييدهم لصعود حماس إلى السلطة في غزة؛ ويؤيد 35% حماس مقارنة بـ 12% يؤيدون فتح، مع عدم وجود تفضيل سياسي معين لدى 47%؛ كما عارض 63% تجديد مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وفكرة حل الدولتين برعاية دولية وعربية».

«إن التعاون بين الجيش الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية لا يؤثر على الوضع إلا بشكل هامشي. وهذا يثير التساؤل حول من الذي ينبغي أن يفرض النظام والأمن في الضفة الغربية: هل السلطة الفلسطينية المحسنة والمُصلحة بشكل كبير، أم قوة فلسطينية جديدة، أم إسرائيل، أم قوة دولية؟ وفي الوقت الحالي، يبدو أن استمرار أنشطة مكافحة الإرهاب من جانب الجيش الإسرائيلي والتدابير الرامية إلى منع تهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية هو وحده القادر على المساعدة في كبح جماح الإرهاب المتصاعد في الضفة الغربية، إلى جانب تجديد العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهو ما من شأنه أن يوفر الأمل والأفق السياسي».

«من الأهمية بمكان، تعزيز خلق مناخ أيديولوجي متسامح لضمان السلام الدائم والمستقر مع الفلسطينيين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح نظام التعليم في السلطة الفلسطينية من خلال إزالة الإشارات السلبية إلى إسرائيل من كتبها المدرسية... ودول الخليج، مثل: الإمارات العربية المتحدة، يمكن أن تساهم بمعرفتها المكتسبة على مر السنين في قيادة برنامج إزالة التطرف للشباب الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وتعزيز مناخ أيديولوجي معتدل. تلعب الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية دوراً حيوياً في رعاية العلاقات بين الشعوب».

رابعاً: معهد القدس للاستراتيجية والأمن

لماذا يستغرق تدمير حماس وقتاً طويلاً؟

– 22 آب 2024

«هناك أسباب عديدة لإطالة أمد الحرب. وتشمل هذه الأسباب التأخير والتردد في اتخاذ القرارات، والافتقار إلى الاحترافية بين كبار القادة العسكريين، ودخول المساعدات الإنسانية إلى غزة بسبب الضغوط الأميركية، والفشل في السيطرة على توزيعها... كذلك الفشل في التعامل مع الشؤون المدنية وقدرات حماس على الحكم، بالتوازي مع تدمير قوتها العسكرية؛ ومعضلة الرهائن، وكيف أثرت على وتيرة عمليات الجيش الإسرائيلي؛ والضغوط الدولية، وخاصة في سياق المناورة في رفح وممر فيلادلفيا؛ وأخيراً، المشاكل الأساسية في بناء قوة الجيش الإسرائيلي».

«لقد كان سبب التأخير الذي دام نحو أربعة أشهر هو الضغوط الأمريكية والدولية لتجنب العمليات في رفح وممر فيلادلفيا. وكان الدافع وراء هذه الضغوط في المقام الأول: هو المخاوف بشأن إلحاق الأذى بالمدنيين، والإجراءات التي قد تعوق المفاوضات المحتملة بشأن الأسرى. ولكن يبدو الآن من الواضح أن هذه المخاوف كانت في واقع الأمر ذريعة من جانب الولايات المتحدة وعناصر في المجتمع الدولي لفرض وقف إطلاق النار على إسرائيل. ولقد ضاع وقت ثمين قبل أن تبدأ القوات الإسرائيلية عملياتها في هذه المنطقة في إطار صيغة مقبولة لدى واشنطن».

«إن استعدادات الجيش الإسرائيلي للصراع في غزة كانت غير كافية، على أقل تقدير. وقد تجلى هذا في عدة مجالات، بما في ذلك بناء القوة. وعلى مدى السنوات الأخيرة، أهمل الجيش الإسرائيلي قواته البرية، وخاصة وحدات الاحتياط، بسبب الاعتقاد بأن الحروب يمكن كسبها بالاستخبارات والقوة النارية عن بعد، والتكنولوجيا المتقدمة التي تديرها وحدات صغيرة... وأدى الافتقار إلى الاستعداد في التخطيط العملياتي لاستخدام القوة إلى تفاقم الوضع. وكان هذا واضحاً في منطقتين رئيسيتين، أولاً: قلل الجيش الإسرائيلي من شأن التهديد الذي تشكله حماس، وخاصة بنيتها التحتية تحت الأرض وشبكة الأنفاق. ثانياً: غياب الخطط العملياتية لسيناريو مثل السيناريو الذي يتكشف في غزة. احتلال قطاع غزة بالكامل وتدمير معاقل حماس... في الختام، فإن إطالة أمد الصراع في غزة هي نتيجة لعوامل متعددة، ولكن عدم رغبة الجيش الإسرائيلي في تولي توزيع المساعدات الإنسانية، كما يقتضي القانون الدولي، هو السبب الرئيس الذي يمنع التدمير الكامل للقدرات العسكرية والحكومية لحماس. ويتحمل المستوى السياسي مسؤولية كبيرة عن هذا، بسبب عجزه أو عدم رغبته في مواجهة الجيش، وإجباره على اتخاذ الخطوات اللازمة في المجال المدني. كما ساهمت عوامل أخرى... إن معالجة هذه القضايا في المجال المدني أمر ضروري لإكمال تدمير القدرات العسكرية والحكومية لحماس».

المقاومة العنيفة لا تفضي إلى النتائج المرغوبة في حين أن التسوية السلمية والتعاون مع إسرائيل من شأنهما أن يعودا عليهم بفوائد كبيرة

خامساً: المعهد «الإسرائيلي» للسياسة الخارجية الإقليمية

إزالة التطرف والمصالحة «الإسرائيلية» الفلسطينية: دروس وتوصيات مبنية على الصراعات الماضية – أيلول 2024

«إن جانبي الطيف السياسي الإسرائيلي يدركان أن تحقيق الهدوء والمصالحة الإسرائيلية الفلسطينية يتطلبان عملية إزالة التطرف، والتي يتلخص جوهرها في تغيير مفاهيمي واسع النطاق في المؤسسات التعليمية والاقتصادية والقانونية والسياسية الفلسطينية. ومع ذلك، فإن اتفاقيات السلام الإسرائيلية والجهود السابقة للقضاء على التطرف العام في العالم العربي والسلطة الفلسطينية فشلت، ويرجع ذلك أساساً إلى أنها وضعت سقفاً مرتفعاً منفصلاً عن أي عملية سياسية، والواقع الجيوسياسي، ورغبات واحتياجات المجتمع الفلسطيني... التوصل إلى التغييرات لا بد أن تتحقق بالاتفاق والتعاون الفلسطيني، ولكن تحت إشراف ومشاركة دولية خارجية كبيرة، بما في ذلك مساهمة الدول العربية المعتدلة».

«إن نجاح الخطة يتوقف على توفير مستقبل سياسي واضح للفلسطينيين، والتقدم المستمر نحو تحقيق أهدافهم الوطنية، وتوفير بدائل قابلة للتطبيق لمسار الإرهاب الذي ميز فترة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية حتى الآن. وينبغي أن تتضمن الخطة أيضاً إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة الفلسطينية بمشاركة أو إشراف دولي، وتعزيز الاعتدال من خلال وسائل الإعلام الفلسطينية وأنظمتها السياسية والاقتصادية والقانونية والتعليمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تدابير محكومة، يتم تنفيذها بالاتفاق والتعاون مع القيادة الفلسطينية، بدلاً من فرض خطوات ثنائية».

وتشمل الخطة: «أولاً: السردية والخطوات الرمزية... إن بناء سردية فلسطينية متجددة لا بد وأن يعالج المخاوف، ويقضي عليها من خلال إظهار استعداد إسرائيلي ودولي ثابت للحوار، وإيجاد حل مقبول للطرفين. كما لا بد وأن تعمل عملية إزالة التطرف على تعزيز إدراك الفلسطينيين لحقيقة مفادها: أن المقاومة العنيفة لا تفضي إلى النتائج المرغوبة، في حين أن التسوية السلمية والتعاون مع إسرائيل من شأنهما أن يعودا عليهم بفوائد كبيرة... إن الدول العربية المعتدلة، بما في ذلك الأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، يمكن أن تلعب دوراً مهماً وحتى حاسماً في خطة التدخل الدولية، وخاصة في الجهود الرامية إلى بناء سردية فلسطينية تصالحية، وتعزيز الأصوات المعتدلة في المجتمع الفلسطيني، والمساعدة في تقريب الفلسطينيين من المحور السنّي المعتدل في الشرق الأوسط... ثانياً: التدابير المؤسسية... وفيما يلي أمثلة على التدابير المؤسسية ذات الصلة: إنشاء آلية إشراف متعددة الجنسيات «أي بمشاركة عدة دول» ... وتطهير المؤسسات ذات العناصر الإرهابية...، واستعادة البرلمان والانتخابات العامة...، والتنمية الاقتصادية... وإعادة إرساء القضاء وصياغة الدستور...، والنظام المدرسي...، والتعليم غير الرسمي».

تراجع الإنتاج الزراعي.. تحليل البيانات

أخذ قطاع الإنتاج الزراعي بالتدهور والتراجع منذ قرابة العشرين عاماً، وتحديداً مع تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي في العام 2005، والتي كانت إحدى أهم أدواتها تخفيض الدعم الحكومي، وما نتج عن ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، والعزوف عن الاستثمار بهذا القطاع!

■ معين بدر

ومع انفجار الأزمة في العام 2011 وتوحش السياسات الليبرالية المتبعة، والإصرار على سياسات خفض الإنفاق العام، ومسيرة إنهاء الدعم وزيادة وتيرتها، أصبح واقع القطاع الزراعي يرثى له، ويسير من سيئ إلى أسوأ كل عام، بالرغم من أهميته على مستوى الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وفائض التصدير، وضخامة أعداد العاملين فيه، بالإضافة إلى مساهمته في رفد قطاع الصناعات الغذائية والتحويلية بالمواد الأولية كمدخلات إنتاج، لتغطية الاحتياج المحلي مع فائض التصدير منها، وأخيراً مساهمته الكبيرة بالناتج المحلي الإجمالي!

تصفير الدعم واعدام الانفاق العام على الزراعة!

في ظل العوامل الموضوعية التي تؤثر سلباً على واقع الإنتاج الزراعي، ونقصد هنا التغيرات المناخية وما ينتج عنها من انخفاض معدلات الأمطار، وارتفاع متوسط درجات الحرارة، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، وبالتالي، زيادة نسبة تصحر التربة وتدهورها، كان من المفترض أن تكون هناك إجراءات رسمية على مستوى الدولة، ودور فاعل لواضعي السياسات المتعلقة بإدارة القطاع الزراعي، كابحة لتأثير هذه العوامل المركبة بتأثيرها الخطير على الإنتاج الزراعي، لمواجهتها والتخفيف من آثارها!

ولعل المؤشر الأهم فيما يخص دور الدولة في هذه الخصوصية، هو حجم الاعتمادات المخصصة لقطاع الزراعة من الموازنة العامة.

الجدول التالي يبين حجم الاعتمادات المخصصة للزراعة، ضمن عينة من السنوات تغطي الفترة الممتدة من العام 2000 وحتى العام 2022، وذلك استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وقد عمدنا إلى معادلتها بالدولار حسب سعر الصرف الرسمي في كل عام، وحسبنا نسبة الإنفاق على الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية في كل سنة من واقع أرقام موازناتها:

العام	الاعتمادات المخصصة للزراعة بآلاف الليرات	الاعتمادات المخصصة للزراعة بالدولار/سعر الصرف الرسمي	نسبة الإنفاق على الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية
2000	26,123,000	564,821,622	%9,49
2005	17,749,315	369,777,396	%3,86
2010	24,326,355	523,147,419	%3,23
2015	29,664,605	95,078,862	%1,91
2020	37,555,650	29,900,995	%0,94
2022	82,337,695	27,309,352	%0,62

يوضح الجدول أعلاه، أن السياسات المتبعة لإدارة القطاع الزراعي تأتي لتنسجم وتتناغم مع التغيرات المناخية التي تؤثر سلباً بالإنتاج الزراعي، في حين أن المفترض هو القيام بإجراءات معاكسة من شأنها تخفيف أثر هذه المتغيرات!

فقد انخفض الإنفاق على القطاع الزراعي بين العامين 2000 و2022 بنسبة لا تقل عن 95,2% تقريباً، أي أنه مع اشتداد تأثيرات تغير المناخ سنة بعد أخرى، مع غيرها من العوامل السلبية الأخرى، فإن السياسات وضعت لتخفض الإنفاق على الزراعة بمعدل وسطي سنوياً يقدر بحوالي 12,8% خلال السنوات الممتدة من 2000 وحتى 2022!

إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال الجدول السابق تراجع الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من وجهة نظر واضعي السياسات!

فقد بلغت نسبة اعتمادات الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي حوالي 9,49% في العام 2000 وانخفضت بشكل ممنهج خلال هذه السنوات لتصبح شبه صفرية في العام 2022، حيث بلغت 0,62% تقريباً، وهذا ليس تصفيراً للدعم، بل إعداماً للإنفاق العام على هذا القطاع الهام!

الأراضي الصالحة للزراعة والمستثمر منها!

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 6000 ألف هكتار، ما يشكل حوالي 31% من اجمالي مساحة سورية، ولكن كون الأرض صالحة للزراعة لا يعني بالضرورة أنها مزروعة ويتم استثمارها، فالأمر هنا تحكمه عوامل عديدة!

فعلى سبيل المثال: بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ضمن العام 2000 حوالي 5905 ألف هكتار، واستثمر منها ما يقارب 4546 ألف هكتار، أي حوالي 76,6%، وبلغت مساحة الأراضي الصالحة للاستثمار ضمن العام 2005 حوالي 5934 ألف هكتار، واستثمر منها 4873 ألف هكتار، أي حوالي 82,12%

في حين أنه ضمن العام 2022 بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 6098 ألف هكتار، واستثمر منها ما لا يزيد عن 3760 ألف هكتار، ويعني ذلك انخفاض نسبة الأراضي المستثمرة ضمن هذا العام 2022 لتبلغ 61,66% تقريباً!

البيانات أعلاه يمكن تقسيمها لفترتين، فترة ما قبل العام 2005 وفترة ما بعدها، والواضح، أن نسبة استثمار الأراضي الصالحة للزراعة ارتفعت من عام 2000 وحتى العام 2005 بحوالي 4,36%، بمعدل زيادة سنوي يقدر وسطياً بـ 1,09% ضمن الفترة الأولى.

ولكن الاتجاه العام للأراضي المستثمرة ضمن الفترة الثانية «أي بعد العام 2005» يتجه نحو الانخفاض، وبمعدل وسطي سنوياً يقدر بحوالي –1,7%، حيث انخفضت المساحة المستثمرة من الأراضي بحدود 22,8% ضمن العام 2022 عمّا كانت عليه في العام 2005!

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التراجع بالنسب أعلاه تم تسجيله قبل سني الحرب والأزمة في الفترة الثانية من عام 2005 وحتى عام 2011، وقد أتت سني الحرب لتعزز هذا التراجع سلباً!

انخفض الناتج المحلي للزراعة بحدود 60,12% بين عامي 2000 و2022 وبحدود 66,5% بين عامي 2005 و2022!

كمية الإنتاج الزراعي تتدهور!

على اعتبار أن حجم المساحة المزروعة يعتبر من أهم المحددات التي تؤثر بحجم الإنتاج الزراعي، فإن تراجعها تلقائياً سيؤثر على كمية الإنتاج الزراعي!

الجدول التالي يوضح بيانات الإنتاج الزراعي بمجموعات المنتجات المختلفة «الخضراوات والحبوب والأشجار المثمرة – المحاصيل الصناعية – المحاصيل الرعوية»:

العام	الخضراوات والحبوب والأشجار المثمرة «ألف طن»	المحاصيل الصناعية «ألف طن»	المحاصيل الرعوية «ألف طن»	إجمالي كمية الإنتاج الزراعي «ألف طن»
2000	8793	3220	690	12704
2005	11629	3237	787	15655
2010	10941	1329	726	12155
2022	7842	151	347	8341

كما هو واضح من الجدول أعلاه، فإن كميات الإنتاج انخفضت ضمن مختلف مجموعات الإنتاج وبنسب مختلفة، وبالإجمالي العام!

فعلى سبيل المثال: انخفض الإنتاج «الخضراوات– الحبوب والبقول– الأشجار المثمرة» في العام 2022 بنسبة 10,8% عن العام 2000، وبنسبة 32,5% عن العام 2005، في حين أن المحاصيل الصناعية انخفضت بحوالي 92,4% عن العام 2000، وبنسبة 95,3% عن العام 2005، أي أن مساهمة القطاع الزراعي في رفد وتأمين المواد الأولية المرتبطة بالصناعات الغذائية والتحويلية انخفضت بنسبة كبيرة!

إضافة الى ذلك، فإن المحاصيل الرعوية انخفضت هي الأخرى بنسبة 49,7% عن العام 2000 وبنسبة 55,9% عن العام 2005، هذه المحاصيل مرتبطة بشكل كبير بالإنتاج والثروة الحيوانية!

وبالتالي، فإن تراجع الإنتاج الزراعي لا يعني فقط تدهور قطاع الزراعة بشقه النباتي وحسب، وانما يؤثر ذلك بشكل سلبي على قطاع الصناعة والإنتاج الحيواني!

مصادر الري وأثرها على الإنتاج الزراعي!

بالنظر إلى التغيرات المناخية وتكرار سنوات الجفاف وارتفاع متوسط درجات الحرارة، فإن الري بعلاً مرتبط بدرجة مخاطرة كبيرة، فيما يخص تأمين الاحتياجات المائية للزرع!

الرسمية يُعري السياسات الجائرة!

على الجهة المقابلة، فإن الاعتماد على ضخ مياه الآبار من جوف الأرض إلى ظاهرها مرتبط بتكاليف مرتفعة، أهمها: الوقود والطاقة.

وتشير البيانات إلى أن مساحة الأراضي المروية بعلاً بلغت حوالي 3447 ألف هكتار ضمن العام 2005، ما نسبته 70% تقريباً من إجمالي الأراضي المستثمرة، وبلغت ضمن العام 2022 حوالي 2780 ألف هكتار تقريباً، ما نسبته 74% من إجمالي الأراضي المستثمرة.

إضافة إلى ذلك، فإن مساحة الأراضي المروية من الآبار وبأساليب الري الحديث بلغت ضمن العام 2005 حوالي 1109 ألف هكتار، إلا أنها انخفضت في العام 2022 إلى 664,5 ألف هكتار تقريباً. ما يعني: أن المساحات المزروعة بالاعتماد على مصادر الري الأكثر موثوقية فيما يخص تأمين الاحتياجات المائية للمحاصيل انخفضت بنسبة 40,1% تقريباً!

فرص استخدام الأسمدة تنعدم!

تشير البيانات الرسمية إلى أن كمية الأسمدة المستخدمة في الإنتاج الزراعي بمختلف أنواعها «فوسفاتية – بوتاسية – آزوتية»، الموزعة من قبل المصرف الزراعي التعاوني، آخذة بالأفول والانحسار بشكل كارثي، خاصة بعد العام 2005!

فعلى سبيل المثال: بلغت كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة ضمن العام 2000 حوالي 806,962 طن، وارتفعت بعد خمس سنوات بنسبة 10,9% لتبلغ كمياتها حوالي 894,856 تقريباً. إلا أن هذه الكميات بدأت تتراجع بشكل مخيف ضمن السنوات اللاحقة للعام 2005، لتبلغ في العام 2022 ما لا يزيد عن 80,330 طن من الأسمدة الموزعة من قبل المصرف الزراعي التعاوني، وبنسبة انخفاض تبلغ حوالي 90,1%!

طبعاً، هذا نتيجة تخفيض الدعم وانحسار دور الدولة، المترافق مع فسح المجال للمتاجرة والمرابحة عبر القطاع الخاص، لتأمين جزء من احتياجات الأسمدة للزراعة، والتي تراجعت كميات استخداماتها دون حدود الكفاية بسبب سعرها المرتفع!

إن تراجع وتدهور كميات الإنتاج الزراعي بنسب تقترب من 50% بين العامين 2005 و2022 لا يرتبط فقط بتراجع المساحات المزروعة، وإنما تفسره أيضاً وبشكل كبير التغيرات الكارثية التي تخص الري وكميات الأسمدة المستخدمة!

ويمكن قياس هذا الأمر بحساب الجدوى الإنتاجية للهكتار الواحد «غلة الهكتار» أيضاً، والتي بلغت ضمن العام 2005 حوالي 3,21 طن للهكتار الواحد «من مختلف المنتجات الزراعية»، لتصل إلى 2,22 طن للهكتار الواحد «من مختلف المنتجات الزراعية» ضمن العام 2022، أي أن معدل إنتاجية الأرض انخفض بحدود 30,8% تقريباً!

حجم العاملين في الزراعة انخفض 53%!!

بالاستناد إلى البيانات الرسمية فيما يخص أعداد العاملين في الزراعة، نستنتج أن القدرة الاستيعابية لقطاع الزراعة من القوى العاملة انخفضت بشكل كبير خلال السنوات السابقة، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ضمن العام 2000 حوالي 1,429,760 عامل، وهذا ما يشكل تقريباً 32% من إجمالي القوى العاملة، ولكن انخفض عدد العاملين في القطاع بنسبة 53% تقريباً ضمن العام 2022، حيث بلغ عدد العاملين بالزراعة في هذا عام حوالي 671,612 عامل، ما يشكل حوالي 14,7% من إجمالي القوى العاملة للعام نفسه!

تراجع مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي!

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للزراعة المؤشر النهائي الذي يوضح أثر السياسات المتبعة مع بقية العوامل المؤثرة فيه، وخاصة الطبيعية!

ويوضح الجدول التالي حجم الناتج المحلي للزراعة بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000»، وبالأسعار الجارية، إضافة إلى نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

العام	الناتج المحلي للزراعة بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» مليارين الليرات	الناتج المحلي للزراعة بالأسعار الجارية مليارين الليرات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» بمليارين الليرات	نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي
2000	223,749	223,749	904,623	%24,73
2005	265,409	320,227	1,156,713	%22,9
2010	240,351	551,001	1,494,595	%13,67
2022	89,234	38,147,043	696,816	%12,8

انخفض الإنفاق على القطاع الزراعي بين العامين 2000 و2022 بنسبة لا تقل عن 95,2% تقريباً!

من الواضح، أن الفروقات الجوهرية بين البيانات بالأسعار الثابتة، والبيانات بالأسعار الجارية، تلخص نتاج كل السياسات المطبقة عموماً، وبما يتعلق بالزراعة خصوصاً!

فالناتج المحلي الإسمي «بالأسعار الجارية» يزداد ويتضاعف ضمن هذه السنوات، فعلى سبيل المثال: تضاعف بين عامين 2000 و2022 حوالي 169,5 مرة! إلا أن القيمة التي تقترب من كونها قيمة حقيقية «بالأسعار الثابتة» توضح أن الناتج المحلي للزراعة انخفض بحدود 60,12% بين عامي 2000 و2022، وانخفض بحدود 66,5% بين عامي 2005 و2022، وهذا بالاعتماد على البيانات الرسمية، بعيداً عن متغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم!

في حين أن نسبة مساهمة الناتج المحلي للزراعة بالناتج المحلي الإجمالي ضمن العام 2000 بلغت حوالي 24,73% وانخفضت ضمن العام 2005 إلى 22,95% وضمن العام 2010 انخفضت أيضاً لتبلغ تقريباً 16,08%، لتستمر بالانخفاض وصولاً إلى العام 2022 حيث بلغت ما لا يزيد عن 12,8% فقط!

ما سبق أعلاه غيض من فيض النتائج الكارثية للسياسات المتبعة رسمياً تجاه قطاع الإنتاج الزراعي، بالرغم من كل التباهي الرسمي بالخطط السنوية، والحديث الخلبي عن استمرار دعم القطاع!

مستجدات تطال مستقبل طلابنا وعواقب التجريب المنتظرة!

بدأ العام الدراسي الجديد وعادت معه همومه ومشكلاته بالنسبة للطلاب وذويهم، وكذلك للمعلمين والإداريين في المدارس!

مستجدات هذا العام الدراسي كثيرة، ومع كل مستجد ستظهر الإيجابيات والسلبيات طبعاً، ولعل الأهم بهذا الصدد ألّا تنعكس السلبيات على الطلاب ومستقبلهم، فبعض المستجدات سيكون قيد التجربة لأول مرة، مثل امتحانات شهادة التعليم الأساسي، التي باتت بعهدة مديريات التربية على مستوى كل محافظة ولم تعد مركزية!

فهل سيكون طلابنا ضحايا التجريب الرسمي، بحيث يدفعون ضريبته على حساب مستقبلهم؟!

التوجيه بعدم التشدد باللباس المدرسي أتى متأخراً!

كما كل عام تم التأكيد على عدم التشدد باللباس المدرسي، لكن الجديد بهذا الصدد أن التوجيه بعدم التشدد هذا العام كان أكثر وضوحاً، لكنه أتى متأخراً!

فقد أكد مدير التعليم بوزارة التربية راغب الجدي في تصريحات إذاعية مطلع الشهر الجاري أن التربية لن تتشدد باللباس المدرسي هذا العام مراعاةً للظروف الاقتصادية، على أن يكون نظيفاً ومرتباً وبعيداً عن استخدام رموز معينة يقبل عليها الطلاب عادةً بداعي «الموضة» التي لا تعبّر عن ثقافتنا.

لا شك أن التوجيه أعلاه إيجابي للتخفيف من أعباء تكلفة اللباس المدرسي الكبيرة على ذوي الطلاب، لكنه بحسب الكثير من الأهالي أتى متأخراً جداً، حيث تكبد هؤلاء هذه التكلفة الكبيرة سلفاً، وقد كان أجدى أن يتم الإعلان عن هذا التوجيه، مع الجدية الكافية فيه، قبل شهر من موعد الافتتاح المدرسي على الأقل، وليس قبل عدة أيام فقط، ولعل الأهم بالنسبة للأهالي أن تتقيد إدارات المدارس بهذا التوجيه!

امتحانات شهادة التعليم الأساسي محلية!

الحديث عن إلغاء الامتحان المركزي لشهادة التعليم الأساسي ليس جديداً، فقد جرى الحديث عنه والتمهيد له قبل نهاية العام الدراسي الماضي، لكن الجديد أن الحكومة وافقت بتاريخ 2024/9/5 على مقترح وزارة التربية بإجراء امتحانات شهادة التعليم الأساسي بشكل محلي على مستوى كل محافظة اعتباراً من العام الدراسي 2024–2025.

من الواضح أن دور الحكومة شكلي بهذا الصدد، بدليل موافقتها على المقترح قبل بدء العام الدراسي بثلاثة أيام فقط، ومع ذلك يبدو أن العملية الانتقالية من الامتحان المركزي إلى المحلي لم تُستوفَ درساً وتمحيصاً من جميع جوانبها، وهناك لغط في بعض آلياتها التنفيذية!

فبحسب وزير التربية، خلال التصريح الصحفي عقب الجلسة الحكومية عن الامتحانات المحلية لشهادة التعليم الأساسي، أنه جرى النقاش حول المعدل التراكمي، لكن هذا العام لن يكون هناك معدل تراكمي، وسيتم العمل به لاحقاً!

وعن دور الوزارة المركزي بما يخص امتحانات شهادة التعليم الأساسي أشار الوزير إلى أنها ستبقى على مادة أو مادتين فقط!

ما صرح به الوزير حول المعدل التراكمي هو جانب واحد فقط سيتم تجاوزه هذا العام ليعمل به لاحقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير من المعلمين والكادر الإداري وذوي الطلاب لديهم تحفّظات على الشكل الامتحاني المحلي الجديد!

وكذلك يبدو الأمر غير محسوم لدى الوزارة بخصوص مركزية استمرار الامتحانات لبعض المواد بحسب تصريح الوزير!

فحول حساب المعدل التراكمي للعلامات يبدو الموضوع فيه نوع من العدالة، لكن ظروف التعليم وواقع العملية التعليمية لا تكرس هذه العدالة المنشودة، بحسب الكثير من الاختصاصيين التربويين والمعلمين وذوي الطلاب!

فبعض الاختصاصيين قالوا إن المعدل التراكمي يجب أن يؤخذ به اعتباراً من الصف السابع، وأن يتم العلم والعمل به مسبقاً على هذا الأساس، سواء من قِبل المعلمين والإدارات المدرسية، أو من قبلَ الطلاب وذويهم، على ذلك فالتطبيق العملي له يجب ألا يكون قبل ثلاثة أعوام دراسية من الآن كي يكون أقرب ما يكون إلى الإنصاف والعدالة، بالإضافة إلى أنه من المفترض قبل البدء بتطبيق هذا الشكل الجديد أن تكون العملية التعليمية مستقرة في المدارس كافة وبكل الصفوف، وخاصة على مستوى كفاية الكادر التدريسي واستكمال المناهج، فمن غير المنصف للطلاب أن تبقى بعض المدارس بلا مدرسين اختصاصيين لبعض المواد، أو ألّا تستكمل المناهج فيها!

أما بالنسبة للأهالي فالأمر مختلف تماماً، حيث باتوا مضطرين، بل شبه ملزمين، للاستعانة بالدروس الخصوصية اعتباراً من الصف السابع، ولجميع المواد بدلاً من ماد أو اثنتين، وذلك لضمان حصول أبنائهم على علامات جيدة خلال العام الدراسي، باعتبارها ستدخل في المعدل التراكمي لنتائج امتحانات شهادة التعليم الأساسي، أي مزيد من الضغوط المادية والمعنوية عليهم وعلى أبنائهم!

أما الخشية المشروعة التي أبداها بعض ذوي الطلاب فهي من عوامل المحسوبية والفساد والوساطة، التي ستزيد معدلاتها مع اعتماد الامتحانات المحلية على مستوى كل محافظة، والمعدلات التراكمية للعلامات المتحكم بها من قبل المعلمين والإدارات بكل مدرسة، مع ما يعنيه ذلك من ظلم وإجحاف بحق بعض الطلاب لمصلحة البعض المحظي!

بمطلق الأحوال فإن هذا الشكل المستجد لامتحانات شهادة التعليم الأساسي ستكون له عواقبه التي سيتحمل جريرتها الطلاب، في مفترق طرق يلامس ويحدد مستقبلهم خلال مرحلة التعليم الثانوي!

الشكل المستجد لامتحانات شهادة التعليم الأساسي ستكون له عواقبه التي سيتحمل جريرتها الطلاب في مفترق طرق يلامس ويحدد مستقبلهم خلال مرحلة التعليم الثانوي

امتحانات الشهادة الثانوية مؤتمتة!

بعد الأخذ والصد خلال العام الدراسي الماضي بشأن أتمتة امتحانات الشهادة الثانوية كمستجد حداثي لوزارة التربية، وافقت الحكومة بتاريخ 2024/9/5 أيضاً على تطبيق نظام الامتحانات المؤتمتة في شهادة التعليم الثانوي بشكل تدريجي بحيث يشمل العام الدراسي القادم 2024–2025 أتمتة مواد «الرياضيات، الجغرافيا، التربية الوطنية، الفلسفة، علم الأحياء، الفيزياء، الكيمياء، اللغة الإنكليزية، التاريخ».

وفي الحديث الصحفي بعد الجلسة أشار وزير التربية إلى أن بنوك الأسئلة ستتوفر على موقع الوزارة لاحقاً!

الموافقة الحكومية أعلاه ربما لم تكن مفاجئة، بالرغم من كل التحفظات على هذا الشكل المستجد للاختبارات المؤتمتة في العملية الامتحانية للشهادة الثانوية التي تحتاج إلى مقدماتها، وخاصة تأهيل الطلاب لخوضها، وضمان إيجابياتها بالنسبة إليهم في هذا المنعطف الذي يحدد مستقبلهم الدراسي!

ومن الناحية العملية فإن الموافقة الحكومية لم تستثنِ من امتحانات الأتمتة إلا امتحانات اللغة العربية والتربية الدينية واللغات «فرنسي وروسي» كي تبقى تقليدية!

وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن المادة الأهم بهذا الصدد هي اللغة العربية، فالتربية الدينية وأحد اللغات الأجنبية لا تدخل في المجموع الذي يؤخذ به للقبول الجامعي!

أما عن التدريج فقد كان غائباً في السياق التنفيذي للموافقة الحكومية من الناحية العملية! فالتدريج في الامتحانات المؤتمتة والتدريب عليها من المفترض أن يبدأ اعتباراً من الصف العاشر بالحد الأدنى، وربما الأفضل اعتباراً من الصف السابع، وصولاً إلى امتحانات الشهادة الثانوية، وليس بهذا الشكل المتسرع المفروض على الطلاب الذين تنقصهم المعرفة والخبرة بهذا الأسلوب الامتحاني المستجد، بل وحتى جزء كبير من الكادر التعليمي والإداري تنقصهم الخبرة والمعرفة الكافية به!

على ذلك فإن حديث الوزير عن بنك الأسئلة، غير المتاح حالياً، هو جزئية صغيرة جداً مقابل الكثير من التفاصيل الهامة المغيّبة!

فما تحتاجه العملية التعليمية كثير، اعتباراً من حقوق المعلمين التي تبدأ بالأجور الهزيلة وبالتعويضات غير المنصفة، مروراً بمستلزماتها وضروراتها، بما في ذلك كفاية الكادر التدريسي بكل مدرسة، ولا تنتهي بالازدحام بالشعب الصفية!

فواقع الحال يقول إن امتحانات الشهادة الثانوية لهذا العام، وفق نظام الأتمتة المعتمدة والموافق عليه رسمياً، وكذلك امتحانات شهادة التعليم الأساسي محلياً وعلى مستوى كل محافظة على حدة، ستكون حالة اختبارية وتجريبية سيدفع الطلاب ضريبتها على حساب مستقبلهم!

حلول أزمة المواصلات تُفاقم الأزمة!

تفاقمت أزمة المواصلات خلال الفترة الأخيرة بشكل كبير، وتزايدت معها معاناة المواطنين بشكل أكبر، فالازدحام في مراكز الانطلاق وتجمع السرافيس أصبح أكثر كثافة، وانتشار المواطنين على مسارات خطوط المواصلات تزايد بانتظار أية وسيلة مواصلات تقلهم إلى وجهاتهم المختلفة!

تندرج أزمة المواصلات المزمنة ضمن جملة من الأعباء غير المتناهية التي فرضت قسراً على السوريين أن يتعايشوا معها مُكرَهين!
فمن طوابير الخبز، إلى الانتظار على أبواب المؤسسات، وصولاً إلى ساعات الانتظار الطويلة التي يقضيها أمام محطات الوقود، ناهيك عن الغلاء الفاحش، وصولاً إلى أزمة المواصلات المزمنة، ولا حلول جذرية، أو حتى مؤقتة توقف المعاناة اليومية للمواطنين!

الحجج ذاتها ولا تتغير!

مع كل أزمة أو انخفاض في التوريدات النفطية المتاحة، تتفاجأ الحكومة بوجود وسائل نقل عامة وخاصة بحاجة إلى الوقود، وبدلاً من وضع حلول مسبقة لسيناريوهات انخفاض التوريدات النفطية التي باتت ظاهرة متكررة بشكل شبه دوري، تلجأ إلى الحلول الترقيعية، وكأنها تتعامل مع هذه الأزمة للمرة الأولى!
حيث قال عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق لقطاع النقل قيس رمضان أن السبب الرئيسي في قلة وسائل النقل العام هو تخفيض عدد طلبات المازوت لوسائل النقل العامة «السرافيس» منذ بداية شهر أيلول الحالي. وأرجع رمضان ذلك إلى قلة التوريدات في جميع المحافظات.
على الرغم من ذلك فإن المواد النفطية متوفرة في السوق السوداء، وفائضة بالشكل الذي يلبي الاحتياجات، ما يعني أن سبب الأزمة ليس نقصاً موضوعياً في توريدات المشتقات النفطية كما هو معلن أو ظاهر، إنما هو تجفيف متعمد عبر المنافذ الرسمية على حساب مصلحة المواطنين ولحساب مصالح المتنفذين والفاسدين!

الحلول أحادية الجانب!

مشاكل المواصلات لا تقتصر فقط على عدم توفر خدمة النقل للمواطنين فقط، وبالتالي عدم تمكنهم من ممارسة أنشطتهم الاعتيادية بشكل يومي، سواء الذهاب إلى العمل أو الذهاب لتقديم الامتحانات... إلخ. ولكن السائقين وأصحاب وسائل النقل العامة والخاصة، يعانون أيضاً من الظروف التي تحكم هذه المهنة، سواء من التسعيرات غير المنصفة التي تفرضه عليهم دون حساب التكاليف الجانبية الكثيرة، أو من خلال الانتظار إلى أيام وليال على طوابير محطات الوقود، ناهيك عن التَّكاليف المرتفعة لصيانة هذه المركبات. ما يدفع أصحابها إلى ممارسات غير قانونية مثل التعاقدات مع المدارس والروضات لنقل الطلاب والتخلي عن ممارسة الدور الأساسي في توفير خدمات النقل، أو من خلال بيع مخصصاتهم من الوقود في السوق السوداء، التي لم يعد بإمكانهم اللجوء إليها بسهولة بعد تركيب أجهزة التعقب!
والحلول الترقيعية التي تعتمدها الجهات الرسمية، تبدو كأنها منحازة نسبياً لصالح المواطنين تارة، أو منحازة نسبياً لصالح السائقين تارة أخرى، ولا وجود لحلول تلبي مصالح الأطراف كلها!
حيث قال مصدر في محافظة دمشق إنّ لجنة المحروقات في المحافظة سمحت «للسرافيس» بنقل طلاب المدارس بفترة صباحية وأخرى مسائية بموجب موافقة من المحافظة على أن تُنفّذ رحلتان وبمسافة 25 كم فقط لا غير.
ما يعني تخلي المزيد من وسائل النقل وبموافقة رسمية عن ممارسة الدور الرئيسي في تقديم خدمات النقل، وبالتالي تضاعف الأزمة بشكل أكبر وأكبر، وعلى مدار العام الدراسي كله بالحد الأدنى، على اعتبار السماح للسرافيس بنقل طلاب المدارس!

البدائل تفوق قدرة المواطنين!!

في ظل هذه الأزمة المتفاقمة، قد يفكر المواطنين باللجوء إلى التكسي سرفيس كأحد البدائل المتاحة، إلا أن هذا البديل غير متوفر في كل الأوقات وعلى كل الخطوط، ومن جهة أخرى فإن تكاليفها تفوق قدرة المواطنين، خاصة وأن عوامل الاستغلال ورفع الأسعار تزداد في ساعات الذروة أو في ساعات المساء والليل!
إضافة إلى أن هذا البديل فيما يخص خطوط النقل ذات المسافات الطويلة بين الريف والمدينة – إن وجد – فهو مرتفع التكلفة بشكل كبير، ما يعني أن القاطنين في الريف سيعانون بشكل كبير في سبيل الوصول إلى أماكن أعمالهم أو جامعاتهم، هذا إن استطاعوا ذلك في ظل تفاقم الأزمة إلى هذه الدرجة!
فإلى متى ستبقى الحلول الترقيعية التي تفاقم الأزمات على حساب المواطنين هي السائدة؟!

شوكة... أصنصات بمختلف النكهات... المهم الطعمة!

خلال مرورنا في سوق البزورية استوقفنا صدفةً نداء رجلٍ سبعيني في دكان صغير يقول: «منكهات وملونات»!

العم أبو أحمد، ضم دكانه الصغير آلاف القوارير البلاستيكية الصغيرة المملوءة بالمنكهات «أصنصات»، والمعنونة «سمنة، جوز، لوز، فانيليا، جوز هند، زيت بلدي، وكل أنواع الفواكه...»، أي كل ما تشتهي النفس في قارورة بلاستيكية صغيرة!
أما عن الأسعار فالقارورة بعشرة آلاف ليرة لمختلف الأنواع، عدا السمنة بمبلغ 15 ألف ليرة، والزيت البلدي 35 ألف ليرة... «يا بلاش»!
بالإضافة إلى آلاف القوارير الأخرى المملوءة بالملونات الغذائية المختلفة «الأحمر والأصفر والأخضر والأزرق و...» كل الألوان المشرقة والزاهية التي تثير اللعاب بلا نكهات!

والمدهش هو غزو هذه القوارير البلاستيكية الصغيرة للسوق، وشدة الطلب عليها!
بحسب أبو أحمد فإن الطلب على الأصنصات والمنكهات والملونات كان مستقطباً بشكل كبير من بعض المطاعم ومعامل ومحال الحلويات فيما مضى، مع معرفته أن ذلك من أجل الغش، بينما الآن أصبح الطلب عليها من ربات البيوت هو المتزايد، مع معرفته أيضاً أن ذلك حكماً ليس للغش... بل لأسباب اقتصادية معيشية!
لم ينته الحديث، فقد قال أبو أحمد «المهم الطعمة»!
ويكمل: ليتر الزيت البلدي بـ 125 ألف... ونحنا عيلة يا عمي ما بكفي شي... عم نجيب زيت عادي ومنحط كم نقطة... المهم الطعمة لك عمي... المهم الطعمة... وهيك كل الناس عم تعمل... حتى الطبخة يلي بدها سمنة مثل الأوزي والفريكة... وحتى الحلويات عم نعملها بزيت ومنحط كم نقطة نكهة سمنة.. المهم الطعمة عمي المهم الطعمة!
بكلمات قليلة وبسيطة وعفوية عبر العم أبو أحمد عن معاناته الشخصية الكبيرة والمعممة على عموم السوريين من الغالبية المفقرة التي تعيشها يومياً!
فالأسر السورية كانت تبحث عن الطبيعي في طعامها، العصير الطبيعي، والزيت البلدي البكر، والسمنة الحيوانية غير المهدرجة، وتخاف على صحتها وصحة أطفالها، لكن الفقر والقهر والحاجة دفع بها إلى قارورة المنكهات والملونات!
فلم يعد هناك شيءٌ مُستغرب بالنسبة للغالبية من السوريين، فالفقر والحاجة كفيلان بكل شيء، وأسباب الفقر باتت جليةً للجميع، فسياسات الإفقار الممنهجة التي تتبعها الحكومة، وتوجهاتها الظالمة التي فاقمت من آثارها السلبية على حياة المواطن قررت إنهاء الدعم، كل هذه السياسات، مع كل ما خلفته ولا تزال تخلفه من موبقات، دفعت بالمواطن إلى المزيد من الفقر والحاجة، ورسخت الحرمان في عيون أطفاله!
فهل من مفارقة فيما تعيشه يومياً ربة المنزل، وهي تغش الطعام لأطفالها عنوة، من صراعات داخلية ما بين صحتهم ونموهم وكل تلك العناصر الغذائية الضرورية التي حرموا منها، مقابل عبارة «المهم الطعمة» كحد أدنى تم الوصول إليه غصباً عنها بسبب الحاجة وسياسات الإفقار والتجويع الظالمة!
أي بؤس سيستمر طالما استمر ظلم السياسات وجورها!

بيانات النواتج المحلية العالمية..

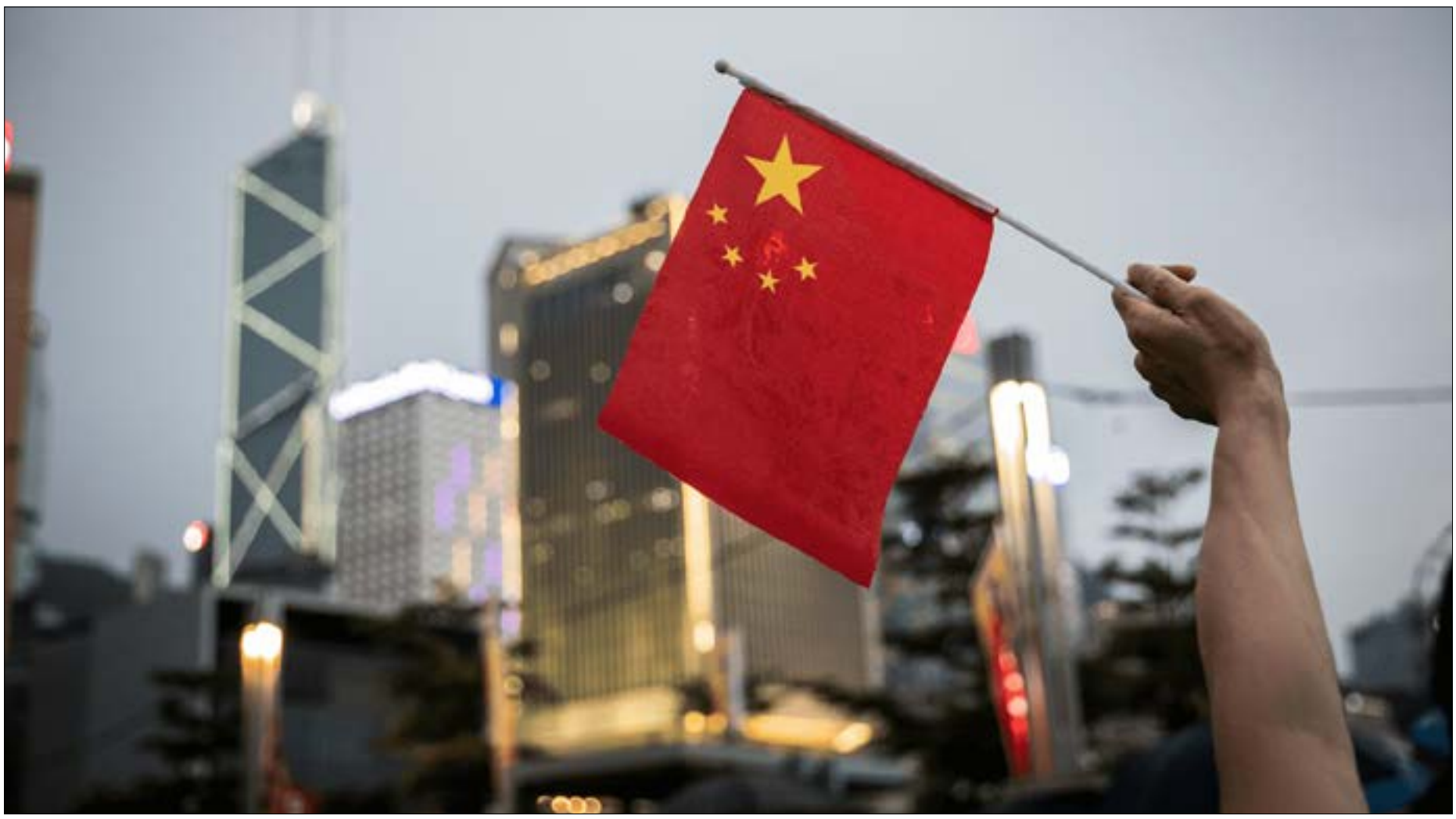

تم مؤخراً إصدار أحدث الإحصائيات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي لدول العالم لعام 2023، وكانت الأرقام الخاصة بالصين لافتة بشكل خاص. حيث أتاحت الفرصة لإجراء تقييم شامل لأداء الاقتصاد الصيني مقارنة بالولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات العالمية، مما يساعد في الوصول إلى فهم متوازن للوضع الداخلي للصين. كما يساهم في دحض الحملة الدعائية المكثفة التي يقودها الغرب بهدف التعتيم على الحقائق الاقتصادية الدولية.

■ قاسيون

الحقيقة هي أن اقتصاد الصين عند دخوله عام 2024، كان قد تجاوز بكثير جميع الاقتصادات الكبرى المماثلة الأخرى. وهذا الواقع يتناقض تماماً مع ادعاءات وسائل الإعلام الأمريكية، ويوضح التحريف والتزييف غير العادي في وسائل الإعلام الأمريكية حول هذا الوضع.

خطة عمل الصين خلال الأعوام 2020 - 2035

حددت الصين أهدافاً واضحة لتنميتها الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، والتي ستكمل انتقالها من اقتصاد «نام» إلى اقتصاد «مرتفع الدخل» وفقاً لمعايير البنك الدولي الدولية.

وبالأرقام الدقيقة، في مناقشة عام 2020 حول الخطة الخمسية الرابعة عشر في الصين، تم التوصل إلى أنه بحلول عام 2035: «من الممكن تماماً مضاعفة إجمالي الدخل أو نصيب الفرد من الدخل». وكما ذكر مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني العشرين، فإن الصين ستصل إلى مستوى «دولة متوسطة النمو بحلول عام 2035».

في المقابل، تزعم سلسلة حديثة من التقارير الغربية، والتي تستخدم على نطاق واسع في الدعاية المناهضة للصين، أن الاقتصاد الصيني سوف يشهد تباطؤاً حاداً وسوف يفشل في تحقيق أهدافه.

توضح البيانات الحقيقية أن الاقتصاد الصيني نما بسرعة تزيد على ضعف سرعة نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2023. ويمكن الرد بأكثر من طريقة على ادعاءات وسائل الإعلام الأمريكية الكاذبة، ولكن أفضل طريقة هي مقارنة الاقتصاد الصيني بالاقتصادات الأخرى بشكل منهجي.

تسارع النمو الصيني مقابل تراجع الوضع الأمريكي

لوحظ أنه في عام 2023 نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 5,2% والولايات المتحدة بنسبة 2,5%. ما يعني أن الاقتصاد الصيني نما بأكثر من ضعف سرعة نمو الاقتصاد الأمريكي.

ولكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عام 2023 كان عاماً شهد نمواً أمريكياً أعلى من الاتجاه التاريخي للنمو في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع الكثير من خبراء الاقتصاد للتشكيك في نسبة النمو الأمريكي المزعوم.

رغم ذلك، توضح البيانات أنه في الفترة الإجمالية منذ بداية عام 2020، نما اقتصاد الصين بنسبة 20,1% والولايات المتحدة بنسبة 8,1%، أي أن إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين منذ بداية 2020 كان أكبر مرتين ونصف من الولايات المتحدة. وكان متوسط معدل النمو السنوي للصين 4,7% مقارنة بـ2,0% في الولايات المتحدة.

في عام 2023 نما الناتج المحلي الإجمالي للصين 5,2% والولايات المتحدة 2,5%.

الصين مقابل المراكز الغربية: نظرة عامة للأداء

بالانتقال إلى مقارنات دولية أوسع نطاقاً من تلك الخاصة بالولايات المتحدة، فإن مثل هذه البيانات تظهر على الفور الوضع السلبي للغاية في أغلب اقتصادات «الشمال العالمي» وتفوق الصين الكبير في أدائها.

وإذا قارنا البيانات في الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو «تمثل هذه التكتلات الثلاثة مجتمعة 57% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي» يظهر أنه في السنوات الأربع السابقة «حتى الربع الرابع من عام 2023»، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 20,1%، والولايات المتحدة بنسبة 8,2%، ومنطقة اليورو بنسبة 3,0%.

وعلى هذا فقد سجل الاقتصاد الصيني نمواً أسرع مرتين ونصف من نظيره في الولايات المتحدة، في حين يمكن وصف الوضع في منطقة اليورو بدقة بأنه سلبي للغاية، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في السنوات الأربع الأخيرة 0,7% فقط.

ومرة أخرى، توضح مثل هذه البيانات على الفور أن الادعاءات في وسائل الإعلام الغربية بأن الصين تواجه أزمة اقتصادية، وأن الاقتصادات الغربية في وضع جيد، هي ادعاءات منافية للمنطق وللحقيقة ومجرد دعاية مضادة.

الصين مقابل ما يسمى بـ«مجموعة السبع»

بالانتقال إلى تحليل وضع الدول كل على حدة، ثم مقارنة الصين بدول مجموعة السبع جميعها «أي ما يسمى زيفاً بالاقتصادات المتقدمة الكبرى»، يظهر الوضع بالقدر نفسه من الوضوح: على مدى السنوات الأربع منذ بداية 2020، نما اقتصاد الصين بنسبة 20,1%، والولايات المتحدة بنسبة 8,1%، وكندا بنسبة 5,4%، وإيطاليا بنسبة 3,1%، والمملكة المتحدة بنسبة 1,8%، وفرنسا بنسبة 1,7%، واليابان بنسبة 1,1%، وألمانيا بنسبة 0,7%.

وفي الفترة نفسها، نما الاقتصاد الصيني بمعدل أسرع بأربعة أضعاف سرعة نمو كندا، وما يقرب من سبعة أضعاف سرعة إيطاليا، و11 مرة أسرع من المملكة

نمو الناتج الإجمالي خلال أربع سنوات 2020 -2024

«%»

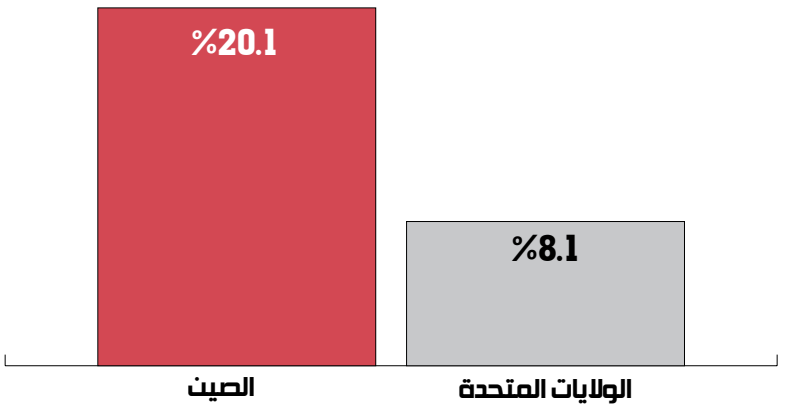

ماذا يخفي الوضع الصيني؟

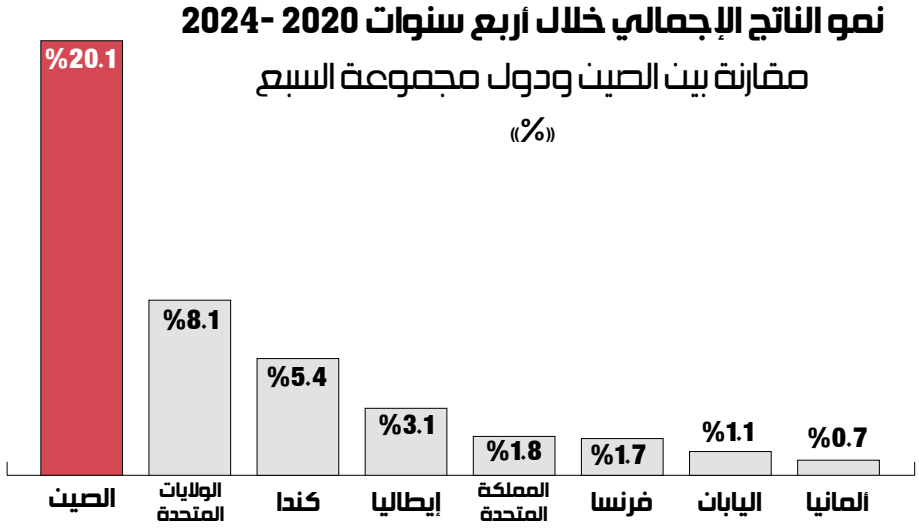

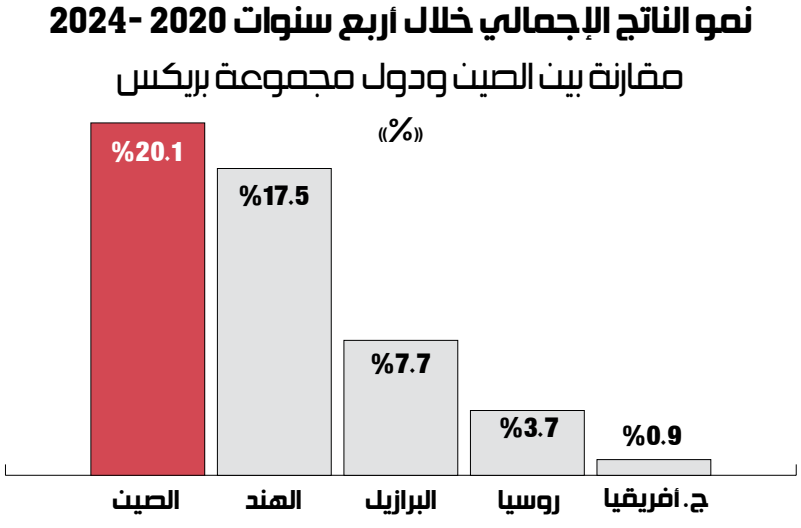

المتحدة، و12 مرة أسرع من فرنسا، و18 مرة أسرع من اليابان، ونحو 29 مرة أسرع من ألمانيا.

ومن حيث متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال هذه الفترة، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 4,7%، وكندا 1,3%، وإيطاليا 0,8%، والمملكة المتحدة 0,4%، وفرنسا 0,4%، واليابان 0,3%، وألمانيا 0,2%.

ولذلك نرى أن اقتصاد الصين تفوق بكثير على الاقتصادات الأخرى جميعها في مجموعة السبع، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوي لجميعها أقل من 1%.

نظرة على الوضع في الصين واقتصادات الجنوب العالمي

يمكن أيضاً إجراء مقارنة باستخدام توقعات صندوق النقد الدولي لشهر كانون الثاني 2024 مع «الاقتصادات النامية» الكبرى مثل مجموعة البريكس. وخلال السنوات الأربع الماضية، نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 20,1%، والهند بنسبة 17,5%، والبرازيل بنسبة 7,7%، وروسيا بنسبة 3,7%، وجنوب أفريقيا بنسبة 0,9%.

وتؤكد هذه البيانات أن اقتصادات «الجنوب العالمي» تنمو بشكل أسرع من معظم اقتصادات «الشمال العالمي»، وهو ما يشكل أحد معالم تغير موازين الاقتصاد الدولي.

أخيراً، يسلط هذا الأداء المتفوق من جانب الصين الضوء على ما هو ضروري لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لعام 2035. ويعني معدل نمو الصين البالغ 4,6% الضروري لتحقيق هذه الأهداف أنه يجب عليها الاستمرار في الحفاظ على معدل نمو أعلى بكثير من الاقتصادات الغربية وهو ما تثبته البيانات من حيث القيمة الإجمالية بالإضافة إلى المقارنات الفردية للاقتصادات المذكورة أعلاه.

وفي حين يتعين على الصين أن تحقق معدل نمو سنوي متوسطه 4,6%، فإن متوسط معدل النمو للاقتصادات الغربية ذات الدخل المرتفع يبلغ 1,9% فقط، والولايات المتحدة 2,3%، والمتوسط للاقتصادات النامية 3,0%. وهذا يعني إمكانية تحقيق أهداف الصين لعام 2035، بحيث يجب أن تنمو الصين بسرعة تبلغ ضعفي سرعة الاتجاه طويل المدى في الولايات المتحدة، وبسرعة تبلغ ضعفي ونصف تقريباً سرعة متوسط الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وأكثر من 50% أسرع من متوسط الاقتصادات النامية. وبالنظر إلى البيانات المذكورة أعلاه فإن الصين تسير لتحقيق ما هو أكثر من هذا الهدف.

ادعاءات وسائل الإعلام الغربية بأن الصين تواجه أزمة اقتصادية مناقية للمنطق

الكذب يرافق مرحلة نهاية الغطرسة الغربية

بالإضافة إلى التحليل الموضوعي للنتائج الاقتصادية لعام 2023، من الضروري أيضًا في ضوء هذا الوضع أن يرى المرء إلى أي درك وصلت إليه الصحافة الغربية، وخصوصاً الصحافة الأمريكية. حيث لا تعتبر أي من البيانات الواردة أعلاه سرية، فكلها متاحة من مصادر عامة يمكن الوصول إليها بسهولة. وفي كثير من الحالات، لا يتطلب الأمر أي حسابات ويمكن استخدام البيانات المنشورة ببساطة. لكن وسائل الإعلام والصحفيين الأمريكيين ينشرون معلومات مضللة بشكل منهجي وفي كثير من الحالات غير صحيحة.

وفي حين تخلفت عن الصين في خلق النمو الاقتصادي، كانت الولايات المتحدة بالتأكيد رائدة العالم في خلق «أخبار اقتصادية مزيفة».

وينبغي الإشارة إلى أن هنالك بعض الصحفيين والخبراء الغربيين الذين رفضوا الموافقة على هذا النوع من التشويه والأخبار المزيفة. على سبيل المثال، هاجم كريس جايلز، المعلق الاقتصادي في صحيفة فايننشال تايمز، في شهر كانون الأول الماضي بشدة «الطريقة السخيفة لمقارنة الاقتصادات». ولم يفعل جايلز ذلك بسبب دعمه للصين، بل لأنه حذر من أن نشر معلومات كاذبة أو مشوهة يؤدي إلى أخطاء جسيمة من جانب الدول التي تفعل ذلك».

إن ظهور تشويهات متطابقة ومعلومات كاذبة في وقت موحد عبر مجموعة واسعة جداً من وسائل الإعلام يوضح أن هنالك قراراً مركزياً في الأوساط الغربية لفعل ذلك، وكان التحريف والتشويه متعمداً وواعياً تماماً، بهدف إخفاء الوضع الحقيقي لدول الغرب.

دعمت الغطرسة الغربية هذا السلوك، وهي الغطرسة المتجذرة منذ قرون من سيطرة الدول الأوروبية والغربية على العالم، الغطرسة التي تؤمن أن الغرب لا بد أن يكون على حق. وعلى هذا، فإن مثل هذه الغطرسة جعلت من المستحيل الاعتراف أو الإبلاغ عن الحقائق الواضحة التي تؤكد أن اقتصاد الصين يتفوق كثيراً على الغرب.

العالقون في فخ العقوبات

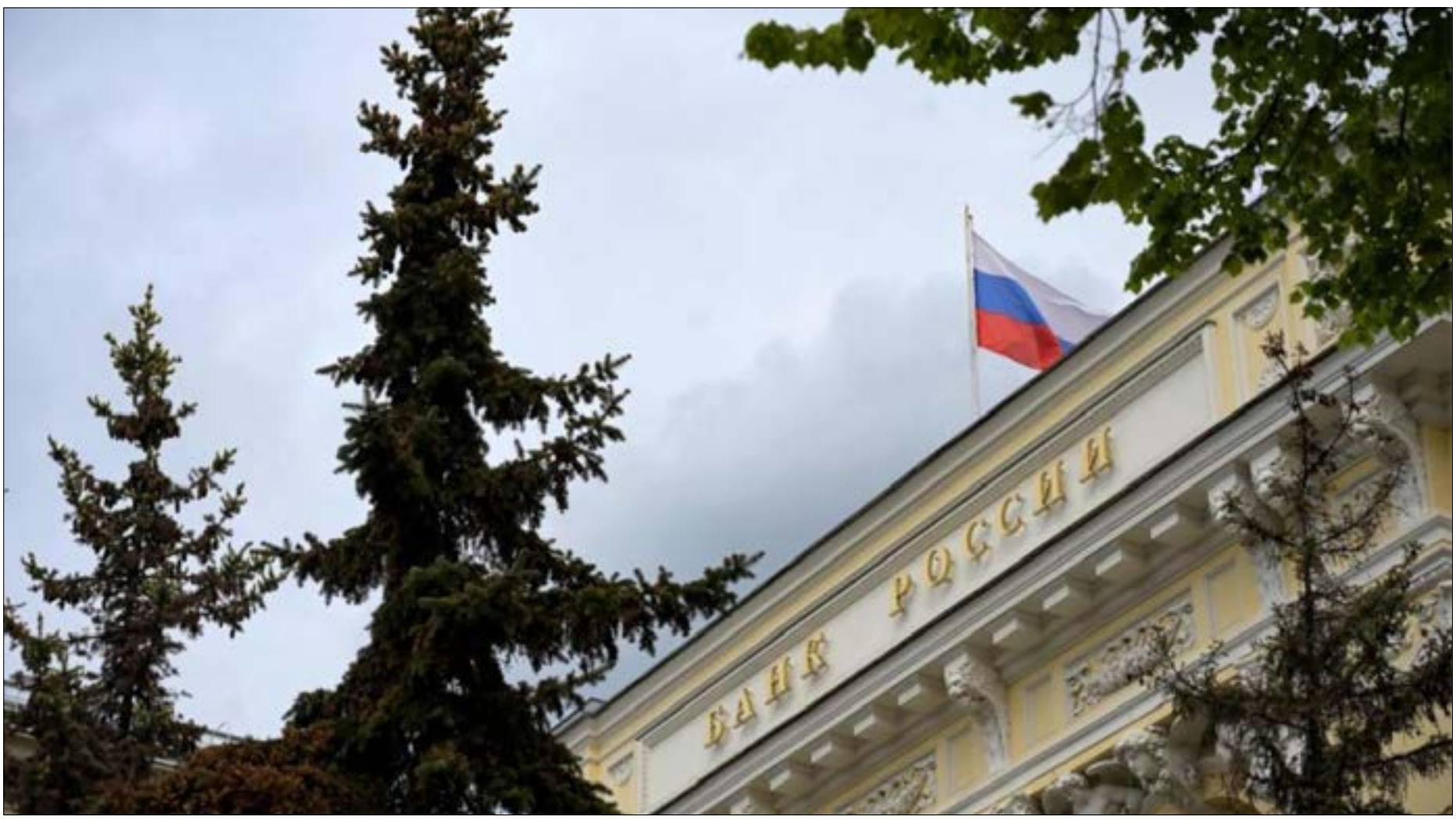

صادف شهر أغسطس/آب من هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للمرسوم الرئاسي الروسي رقم 560 «بشأن تطبيق بعض التدابير الاقتصادية الخاصة لضمان أمن الاتحاد الروسي». واعتبره السياسيون رداً متناسباً على الحرب الاقتصادية التي أعلنها الغرب على روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم.

■ **إيفان بوليتاي**
ترجمة: قاسيون

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال: أن العقوبات المفروضة على روسيا ودول أخرى ستظل قائمة بغض النظر عمّن يصبح الرئيس المقبل للولايات المتحدة. تشير الصحيفة إلى أن الرئيس الأمريكي المقبل، سواء كانت نائب الرئيس كامالا هاريس، أو كان الرئيس السابق دونالد ترامب: «من غير المرجّح أن يتمكن من إخراج قطار العقوبات عن مساره، على الرغم من أنهم قد يختلفون حول مكان المحطة التالية في فرض العقوبات».

من ناحية أخرى، يشهد الاقتصاد الروسي نمواً سريعاً: ففي الربع الثاني بلغ المعدل السنوي 4%، ليصل إلى مستوى مذهل بلغ 5,4% في الربع السابق. وهذا «على الرغم من العقوبات الأشد قسوة في التاريخ». يربط مؤلفو مجلة إيكونوميست الموثوقة غربياً هذه النجاحات بكازاخستان، وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى، التي تشهد، في ذروة ضغوط العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ازدهاراً غامضاً للتجارة مع روسيا. تسجّل الإحصائيات طفرة حقيقية في معاملات الوساطة، ونمواً سريعاً في تصدير البضائع المحظورة من الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الحدود الروسية. يشير هذا إلى أن أوروبا ليست في عجلة من أمرها لسد ثغرات العقوبات. في الواقع، ليست السياسة هي التي تسود، بل المنفعة الاقتصادية.

كما هو معروف، فمنذ بداية الصراع في أوكرانيا، مُنعت الشركات الأوروبية– وهي أكبر موردي التكنولوجيا– من بيع معظم منتجاتها في روسيا. لم يفرض أحد مثل هذا الحظر فيما يتعلق بكازاخستان. قفز حجم الصادرات الكازاخستانية إلى روسيا من 40 مليون دولار في عام 2021 إلى 298 مليون في عام 2023. في الوقت نفسه، ارتفعت أيضاً واردات الإلكترونيات من أوروبا من 250 مليون يورو إلى 709 ملايين يورو. لذا تطرح مجلة الإيكونوميست السؤال التالي: هل تتمكن صناعة التكنولوجيا الصغيرة في كازاخستان ـ نحو 50 شركة فقط ذات إمكانات إنتاجية تبلغ مائة مليون دولار- من سد هذه الفجوة الضخمة؟ هل اتضح أن رجال الأعمال الروس مهدوا الطريق للموردين الأوروبيين القدامى؟

كازاخستان هي واحدة من العديد من البلدان التي ازدهرت فيها التجارة مع كل من روسيا وأوروبا بشكل غامض منذ بداية العملية الخاصة في أوكرانيا. وتضم المجموعة إضافة لكازخستان: أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وتركيا وأربع جمهوريات أخرى في آسيا الوسطى، التي نمت صادراتها بنسبة 50% على مدى عامين «2021 إلى 2023»، وهو ما يعوّض انخفاض الصادرات الأوروبية التي يتم تنفيذها مباشرة إلى روسيا.

من الصعب أن نجزم ما هي الشركات الأوروبية التي تكيفت ببساطة مع القيود الجديدة، وما هي الشركات التي تتحايل على أي حظر. ولكن، كما يحدث في كثير من الأحيان، نمت التجارة عبر بلدان ثالثة إلى حد كبير بسبب السلع «غير القانونية». لا ينبغي للمرء أن يستبعد التهريب، الذي لا يتم تضمينه في الإحصاءات الرسمية.

الطريق إلى تدمير الدولار بدأ بالفعل

يبدو أن السياسيين الأوروبيين يحاولون يائسين سد ثغرات العقوبات، ولكن للقيام بذلك يتعين عليهم بشكل متزايد التعدي على مصالح أعمالهم، التي تعاني من مشاكل كبيرة بسبب العقوبات، وحتى إفساد العلاقات مع الجيران المستعصيين. تتلقى روسيا السلع والمكونات الضرورية، وأصبح من الصعب على نحو متزايد أن تتبع سلاسل التوريد المعقدة، لأن المزيد والمزيد من المدفوعات لا تتم بالدولار، بل بالروبل والعملات الوطنية الأخرى للشركاء التجاريين.

لكنّ الرفض النهائي للامتثال للعقوبات الأميركية من قبل دول ثالثة، كما يعتقد المحللون، قد لا يحدث على الفور، ولكن بطريقة «تطورية»، خاضعة لتطور أنظمة مالية واقتصادية بديلة. ولن يكون هذا بالأمر السهل، لأن الولايات المتحدة لا تزال تحتكر المعاملات المالية بشكل شبه كامل. في الوقت نفسه، تتشكل التكتلات الاقتصادية تدريجياً في مختلف أنحاء العالم، وتركز على التفاعل مع اللاعبين الخاضعين للعقوبات، وفي بعض البلدان يجري بالفعل تشكيل إطار تشريعي لمواجهة العقوبات.

لكن من أجل التخلي بشكل كامل عن تنفيذ العقوبات، لا بد من إعادة هيكلة النظام المالي العالمي «في اتجاه التعددية القطبية وتعددية المستويات»، وهو ما من شأنه أن يقلل الاعتماد على الدولار الأمريكي والاقتصاد الأمريكي، وكحل بديل. ونتيجة لذلك، سيتم التخلي عن ضرورة الالتزام بالعقوبات الأمريكية.

كتبت صحيفة نيويورك بوست، أن العقوبات كان من المفترض أن تدمر الاقتصاد الروسي، ولكن كان لها تأثير معاكس– فقد أضعفت الغرب وعززت الروبل. وهذا ما يؤكده التقرير الأخير في البوندستاغ حول العواقب الاقتصادية للعقوبات، والعقوبات المضادة، على دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. يشير مؤلفو التقرير إلى تراجع الإنتاج الصناعي والتجارة والخدمات، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فضلاً عن انخفاض الدخل الحقيقي في هذه البلدان. منذ عام 2014 خسرت ألمانيا وحدها أكثر من 50 مليار يورو بسبب العقوبات.

يتعين أن تؤخذ العقوبات «بشكل واقعي»، ومن المرجّح أن تؤدي التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والتمويل العالمي إلى تقليل الفعالية الاقتصادية للعقوبات الأمريكية في المستقبل، كما كتب بيتر هاريل، المدير السابق للاقتصاد الدولي في البيت الأبيض الأمريكي. يقول: «تؤدي الجغرافيا السياسية والأسواق إلى ظهور قنوات دفع ومالية بديلة لا تتمتع الولايات المتحدة بقدر كبير من السيطرة عليها. الدرس الكبير المستفاد من العامين الماضيين، هو أن مثل هذه الجهود يمكن أن تكون ناجحة».

سيساعد القانون الذي يسمح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في روسيا على إزالة العوائق التي تحول دون التسويات المتبادلة مع شركائنا

بدلاً من ذلك، تستطيع أوروبا أن تستخدم الجزرة بدلاً من العصا: تمديد الحظر ليشمل دولاً ثالثة أو تقييد بنوكها. ومع ذلك، فإن هذا يخاطر بحقيقة أنّ موردي الغاز المتبقين إلى أوروبا «أذربيجان وأرمينيا» قد يعيدون توجيه بضائعهم إلى دول أخرى، وسيعاني الأوروبيون من ذلك. تمكنت دول ثالثة من التحايل على الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي. كما يجوز للدول الخاضعة لعقوبات أحادية تنتهك التزاماتها الدولية أن تلجأ إلى الوسائل الدولية لتسوية المنازعات وطلب التعويض. وبالمناسبة، فقد صدر بالفعل أحد هذه القرارات من محكمة العدل الدولية لصالح إيران في عام 2023.

بطبيعة الحال، لا ينبغي لروسيا أن تسترخي. رداً على التهديدات الجديدة بفرض عقوبات، وبمبادرة من بلادنا، يتم إنشاء نظام جديد لمواجهة العقوبات المالية الأمريكية. ولأسباب أمنية، لن يتم الكشف عن النظام المحدث بالكامل. لكن فكرة ما عن ذلك بدأت تظهر بالفعل من خلال تصريحات المسؤولين. نحن نتحدث عن تشكيل «نظام تجاري مزدوج الدائرة»، أي إدخال المقايضة الروسية الصينية والمقاصة الروسية الهندية، والتي يمكن أن تكون بمثابة الأساس لمركز تسوية المقاصة لجميع دول البريكس. بعض هذه الدول «روسيا والهند والصين» تتفاوض بالفعل بشأن تشكيل اتحاد نقدي غير رسمي.

سيساعد القانون الذي يسمح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في روسيا على إزالة العوائق التي تحول دون التسويات المتبادلة مع شركائنا. سيتم هذا العام أيضاً السماح بتعدين العملات المشفرة قانونياً، والتي سيتم إدخالها في عمليات التصدير والاستيراد في ديسمبر/أيلول، كما صرح رئيس البنك المركزي إلفيرا نابيولينا. لذا فإنّ روسيا تحتفل بذكرى فرض العقوبات وهي مسلحة بالكامل. مهما كانت القيود التي فرضها أعداؤها حتى الآن، فليس هناك شك في أنّها ستحمل تأثير معاكس وستضربهم بشدة.

أزمة المشتقات النفطية المزمنة دون حلول!

أزمة المحروقات الشائكة والمستعصية باتت جزءاً من يوميات قهر المواطن المفقر، وأكبر عبءٍ من أعبائه!

فكل شيء يعتمد عليها، من المواصلات للكهرباء والتدفئة، حتى أسعار السلع باتت مرتبطةً بها بشكل كبير، ولعل السبب الأساسي وراء تعاظم هذه المعضلة وترسخها هو تعامي الحكومة، أو الأصح تغافلها عمداً عن إيجاد أي حل واعتمادها حلولاً مؤقتة لا تصب إلا في جيوب الفاسدين وتخدم مصالح حيتان السوق السوداء!

فالحكومة لا تريد إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة، بل العكس، فقد أصبحت في كثير من الأحيان جزءاً منها، فباعتمادها على سياسات مؤقتة ومسكنات اقتصادية، مثل رفع الأسعار وتخفيض كمية الدعم على المحروقات وتخفيض الإنفاق، زادت الأعباء على المواطن المعدم الذي يعيش بالفعل تحت ضغوط اقتصادية ومعيشية خانقة، وأمامه أفق مسدود حالك، فلا حلول حالية ولا حتى مرتقبة بسبب السياسات الحكومية!

مخصصات شحيحة وسوق سوداء منفلتة!

استمرت الجهات المعنية بنهجها التقشفي فيما يتعلق بالمحروقات، بتسعيرها وآلية توزيعها الكمية، سواء للفعاليات الاقتصادية والخدمية أو للمواطنين، ظناً منها أنها بهذا تضبط الهدر وتسيطر على الأسواق، ولكن العكس هو الصحيح!

فبتوزيع مخصصات مقننة وغير كافية أجبرت الحكومة المواطن على اللجوء إلى السوق السوداء لتغطية احتياجاته، فليس هناك بديل! ورغم قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتخفيض أسعار بعض المشتقات النفطية بشكل طفيف حسب آخر نشرة صدرت، حيث حددت ليتر البنزين 90 بسعر 11,687، بدلاً من 12,013 ليرة سورية، و ليتر أوكتان 95 بسعر 13,304 بدلاً من 13,630 ليرة سورية، فيما حددت ليتر المازوت الحر بسعر 11,524 بدلاً من 11,629 ليرة وشمل التعديل مادة الفيول حيث حددتها بسعر 8,263,605 ليرة للطن والغاز السائل بسعر 11,888,478 ليرة للطن، ضمن تخفيض يكاد لا يذكر، إلا أن سعر ليتر البنزين في السوق السوداء ارتفع إلى مستويات تخطت 30 ألف ليرة، وتبعته باقي المشتقات من مازوت وغاز!

وهنا نتساءل ما هدف الحكومة من هذه القرارات؟

وما فائدة تخفيض الأسعار أمام ندرة المادة؟ ومن أين جاءت المادة لتُغرق السوق السوداء وبأسعار غير منطقية؟

بالمقابل فإن اللافت بالموضوع هو انخفاض أسعار النفط عالمياً!

فلماذا ترتفع أسعار المحروقات محلياً إذاً؟

فتراجع أسعار النفط عالمياً ربما دفع إلى تقييد نسبي في أسعار المشتقات النفطية محلياً، وقد تجلى ذلك بتخفيض أسعارها الرسمية شكلياً فقط، ولكن عملياً ونتيجة التخفيض الحكومي لكميات التوزيع، ولجوء المواطن اضطراراً نحو السوق السوداء، لم تنخفض الأسعار في هذه السوق بل ارتفعت وما زالت ترتفع، ارتباطا بمصالح المتحكمين بها من الناهبين والفاسدين، المستفيدين من أرباحها الكبيرة على حساب المواطن المعدم بالنتيجة!

تداعيات كارثية!

خلقت أزمة المحروقات، المفتعلة بمعظمها، العديد من الأزمات الخدمية والمعيشية الخانقة في معظم المحافظات، حيث شُلت حركة النقل، وبدأت أزمات المواصلات تتفاقم بانعكاساتها السلبية على معظم المواطنين، من طلبة وعمال وموظفين، إضافة إلى ازدياد ساعات التقنين الكهربائي بذريعة نقص التوريدات كالعادة!

كذلك تأثرت أسعار البضائع والسلع، خاصة المواد الاستهلاكية اليومية، وكل هذا في ظل انعدام القوة الشرائية وسوء الوضع الاقتصادي والمعاشي للأكثرية الساحقة من المواطنين!

هذا ولم نتطرق بعد لتداعيات أزمة المحروقات على القطاعين الصناعي والخدمي، فارتفاع أسعار المحروقات واضطرار الصناعيين للجوء إلى السوق السوداء شكل أعباءً مادية كبيرة رمت بهول ثقلها على سلاسل الإنتاج والتوريد جميعها، فيما عانت بقية القطاعات، الخدمية والتجارية، من ارتفاع تكاليفها، وصولاً إلى إغلاق بعض المنشآت، أي مزيد من الخسائر على المستوى الاقتصادي العام!

فأزمة المحروقات المزمنة وغير المحلولة أثرت وما زالت تؤثر على جميع جوانب الحياة وتفاصيلها، وكل هذا وسط تغافل حكومي ممنهج ومقصود!

فماذا بعد؟ ولصالح من كل هذا؟

الإجابات ربما باتت معروفة وجلية أمام الجميع، فكل ما جرى ويجري، بغطاء رسمي عبر السياسات والقرارات والتوجيهات، أو من دونها، يصب بمصلحة كبار حيتان النهب والفساد، على حساب مصلحة البلاد والعباد!

خبر عام وتعليق هام... عدم منح موافقات قلع الأشجار المثمرة وخاصة الحمضيات!

يقول الخبر: أكدت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على دوائر الزراعة والوحدات الإرشادية التقيد بالقرارات الناظمة والتشدد بعدم منح موافقات قلع الأشجار المثمرة وخاصة الحمضيات واستبدالها بزراعات أخرى إلا وفقاً للمحددات والشروط المحددة من الوزارة.

تعليق: يعني لا بترحمو ولا بتخلو رحمة الله تنزل... موسم الحمضيات عم يتراجع وخاسر.. والحكومة ما بتقدم دعم للمحصول وبتترك الفلاح مع خسارته السنوية... وبنفس الوقت بتشجعوه ع الزراعات الاستوائية البديلة... طيب كيف وبعد شو... لك كتير أشجار تقلعت من زمان والحبل ع الجرار؟!

يقول الخبر: توضيح المصرف التجاري السوري بما يخص تصريف الـ100 دولار انطلاقاً من ضرورة تحسين الخدمة والتسهيل على الأخوة المواطنين: ترك حرية الخيار للمواطن بين استلام المعادل بالليرات السورية نقداً أو بموجب شيك يتم صرفه ضمن فروع المصرف- اعتبار الشيك الذي يحصل عليه المواطن مقابل تصريف الـ 100 دولار قابلاً للتجيير أي يمكن قبض الشيك من قِبل أي شخص آخر يحمل هذا الشيك مع التأكيد أن الشيك ليس له فترة محددة للصرف- سيتم العمل على وضع المقابل النقدي لتصريف الـ 100 دولار ضمن ظرف مغلق يتم تسليمه للمواطن من فئة الـ 5 آلاف ليرة سورية وذلك بهدف تسريع العملية وتلافياً لأي نقص- يمكن للمواطن أن يطلب إيداع المبلغ المقابل في حسابه المصرفي في المصرف التجاري السوري.

تعليق: يعني بتخلقو المشكلة وبعدين بتمننونا بالحلول المبتكرة تبعكم... واللي غالباً بتزيد الطين بلة... طيب إذا القصة للتسهيل ع المواطنين ليش لسا متمسكين بتصريف الـ100 دولار... أصلاً هي مخالفة ولازمها إلغاء...!

يقول الخبر: أكد مصدر في محافظة دمشق أنه لا تراجع عن قرار منع الآليات العاملة على خطوط ريف دمشق بالوصول إلى شارع الثورة وإلزامها بالوصول إلى كراج العباسيين فقط، مؤكداً استمرار المحافظة بالعمل على مشروع المراكز التبادلية للتخفيف من دخول آليات النقل من ريف دمشق إلى مركز المدينة، والمقدر عددهم بما يقارب 6 آلاف آلية.

تعليق: بيقولو الرجوع عن الخطأ فضيلة... بس من الواضح انو المحافظة آخر همها المواطن... يعني المرمطة بالشوارع وزيادة عدد وسائل المواصلات اللي ح يضطر إلها القادم من الريف ليوصل للمكان المستهدف ما بتعنيها لا من قريب ولا من بعيد... باختصار تكاليف ووقت وتعب بجرة قلم ظالمة من المحافظة!

يقول الخبر: بينت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه بسبب الزيادة الكبيرة في نفقات التشغيل والتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة والجامعات لاستمرار خدماتها وتحسين جودتها، أقر مجلس التعليم العالي تعديلاً على رسوم التسجيل في التعليم الموازي للمستجدين في مفاضلة القبول الجامعي.

تعليق: لك شو هالعذر الغريب العجيب هاد... صار مسؤولية الطالب تحمل النفقات والتكاليف عن الدولة... وين مجانية التعليم ومسؤولية الدولة عنها... بعدين مو عيب الحكي عن ربط استمرار الخدمات بزيادة الرسوم... خيو قولوها من الآخر أنو بدكم تنهو التعليم المجاني بصريح العبارة ليش اللف والدوران!!

يقول الخبر: ناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بالإعفاء من العقوبة لحائزي الأسلحة الحربية غير القابلة للترخيص أو الذخائر أو الألعاب النارية أو المناظير التي تركب على الأسلحة على وجه مخالف لأحكام المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2001 وتعديلاته ضمن شروط منصوص عليها فيه، بهدف معالجة موضوع حيازة بعض المواطنين أسلحة حربية بصورة غير مشروعة بقصد حماية أنفسهم وممتلكاتهم من التنظيمات الإرهابية وتشجيع الأشخاص الذي حازوا تلك الأسلحة إلى التقدم بطلبات لترخيصها أو تسليمها للسلطات المختصة خلال مدة محددة مقابل إعفائهم من الملاحقة الجزائية والعقاب.

تعليق: لك شو هالتساهل الحكومي الكبير هاد... يعني مو من قليل الناس بتشكي من السلاح المنفلت... واللي ح يبقى منفلت إذا كان العلاج الرسمي بهاد الشكل اللي بيتضمن الإعفاء من العقوبات... بكل الأحوال لنشوف شو ح يطلع من هالصك التشريعي بس يصدر!

إنجلس - عن المعيار العِلمي للعدالة الاجتماعية

«إنّ ما هو عادلٌ أخلاقياً، وما هو عادلٌ بالقانون، قد يكون بعيداً جداً عمّا هو عادلٌ اجتماعياً. العدالة الاجتماعية أو انعدامها يتقرّران بواسطة علمٍ واحد فقط - العِلم الذي يعنى بالعوامل المادية للإنتاج والتبادل، إنه علم الاقتصاد السياسي». — هذا ما كتبه إنجلس في مقاله «أجورٌ عادلة ليومِ عملٍ عادل»، المنشور كافتتاحية لعدد 7 أيار 1881 من صحيفة «معيار العمل» الناطقة باسم النقابات البريطانية.

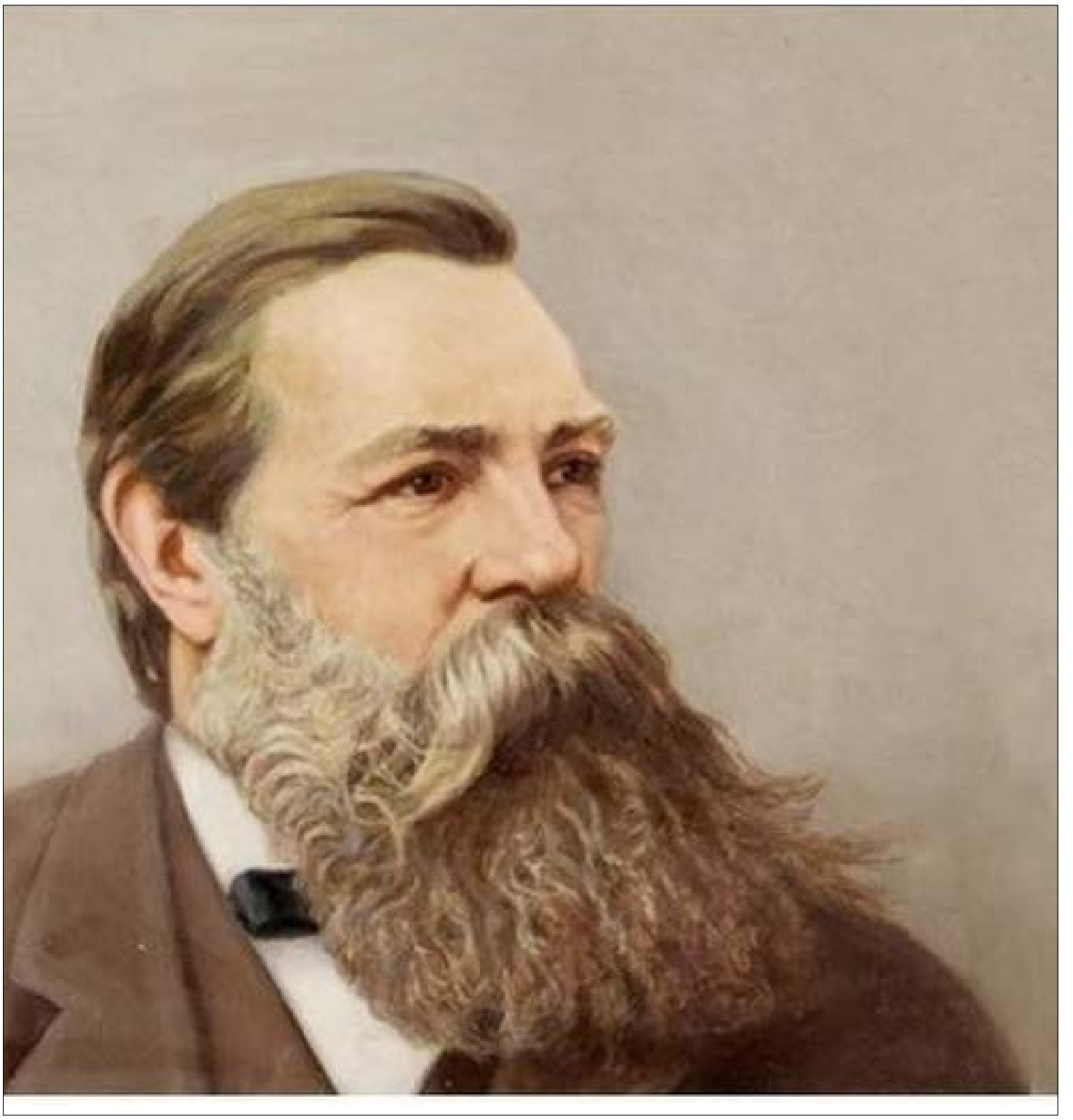

■ فريدريك إنجلس
تعريب: د. اسامة دليقان

لقد أصبح هذا شعارَ حركة الطبقة العاملة الإنكليزية منذ الخمسين عاماً الماضية. وأسدى خدمة طيّبة إبّان صعود النقابات التالي لإلغاء «قوانين التجمّع» عام 1824 [التي كانت تحظر تشكيل النقابات – المعرِّب]. وما يزال هذا الشعار يسدي خدمة أفضل في زمن الحركة الشارتية الظافرة [حركة العمّال الإنكليز الميثاقية/الشارتية – المعرّب]، في زمن يسير فيه العمال الإنكليز في طليعة الطبقة العاملة الأوروبية. ولكنّ الزمن يجري، وكثيرٌ من الأشياء التي كانت مرغوبة وضرورية منذ خمسين سنة، وحتى ثلاثين، قد باتت عتيقةً اليوم وسوف تُزاح تماماً. فهل الشعار القديم، الذي كان مُوَقّراً في زمانه، ينتمي إليها أيضاً؟

أجورٌ عادلة ليوم عمل عادل؟

ولكنْ ما هي الأجور العادلة لليوم الواحد، وما هو العمل العادل لليوم الواحد؟ كيف يتم تحديدُها بواسطة القوانين التي في ظلها يوجد المجتمع الحديث ويتطوّر؟ من أجل جواب على هذا السؤال، لا يجب أنْ نلجأ إلى علْم الأخلاق أو علم القانون والمساواة، ولا إلى أي شعورٍ عاطفيٍّ يتعلّق بالإنسانية أو العدالة أو حتى الأعمال الخيرية. فما هو عادلٌ أخلاقياً، وما هو عادلٌ بالقانون، قد يكون بعيداً جداً عمّا هو عادلٌ اجتماعياً. العدالة الاجتماعية أو انعدامها يتقرّران بواسطة علمٍ واحد فقط – العلم الذي يُعنَى بالعوامل المادية للإنتاج والتبادل؛ إنّه علم الاقتصاد السياسي.

والآن، ما الذي يدعوه الاقتصادُ السياسيُّ أجوراً عادلةً لليوم الواحد، وعملاً عادلاً لليوم الواحد؟ إنها ببساطة معدّلُ الأجور وطولُ وشدّةُ عَمَلِ اليوم الواحد، التي يحدّدها تنافُسُ ربِّ العمل والموظَّف في السوق المفتوحة. فما هي إذاً عندما يتمّ تحديدها؟

إنّ أجوراً عادلة لليوم، في ظلّ شروط عادية، هي المبلغ المطلوب الذي يؤمّنُ للعامل الحصولَ على وسائل المعيشة الضرورية، طبقاً لمستوى المعيشة في موقعه وبلده، ليتمكن من الحفاظ على نفسه أهلاً للعمل وينشرَ ذرّيته. إنّ المعدّل الفعليَّ للأجور، مع تقلّبات التجارة، قد يكون أحياناً أكثر أو أقلّ من هذا المعدّل؛ ولكنْ في شروط عادلة ينبغي أنْ يكون ذلك المعدّل هو الوسطيَّ الحسابي لجميع التقلّبات.

أمّا العمل اليومي العادل فهو ذاك الطول من يوم العمل، وتلك الشدّة من العمل الفعليّ، الذي يستنفدُ كامل قوّةَ عملِ العامل ليومٍ واحدٍ ولكنْ دون انتهاك قدرته على أداء الكمية نفسها من العمل لليوم والأيام التالية.

وهكذا يمكن وصف الصفقة كما يلي – يعطي العاملُ للرأسماليِّ قوّةَ عمله اليوميةَ كاملةً، أيْ بقدرِ ما يستطيع إعطاءَه منها دون أنْ يجعل مواصلة تكرار الصفقة مستحيلاً. وفي المقابل، يتلقى العامل من ضروريات الحياة، وبالقدر نفسه تماماً لا أكثر، ما هو ضروريٌّ للحفاظ على تكرار الصفقة نفسها كلّ يوم. فضمن الحدود التي تسمح بها طبيعة الصفقة، يُقدِّمُ العاملُ أكثر، بينما يُقدِّم الرأسماليّ أقلّ. إنّ هذا نوعٌ خاصٌّ جداً من العدالة.

ولكن دعونا ننظر في المسألة نظرةً أعمقَ قليلاً. فبالنسبة لعلماء الاقتصاد السياسيِّ، تكون الأجور وأيام العمل مثبّتةً بواسطة المزاحمة، وتبدو العدالة وكأنها تتطلّب من الطرفين نقطة الانطلاق العادلة نفسها على نحوٍ متساوٍ. ولكن الأمر ليس كذلك. لأنّ الرأسمالي إذا لم يستطع الاتفاق مع العامل، يبقى قادراً مع ذلك على تحمُّل تبعات الانتظار، مُعتاشاً على رأسماله. بينما العاملُ لا يستطيع ذلك؛ إذْ ليس لديه سوى أجره ليعيش عليه، وهو مجبرٌ بالتالي على القبول بالعمل، متى وأينما وبأيّ شروط استطاعَ إليه سبيلاً. إنّ العامل لا يملك نقطةَ انطلاق عادلة. إنّه مُعاقٌ بشكلٍ مُفزِع تحت وطأة الجوع. ومع ذلك، يُعتبَرُ هذا عدالةً ورديّةً تماماً بحسب الاقتصاد السياسي للطبقة الرأسمالية.

ولكن هذا محضُ سخافة. فإنّ تطبيق القوة الميكانيكية والآلات على الأعمال التجارية الحديثة، وتوسيعها وتحسينها، قد أدى سَلَفاً إلى إخضاع «أيادٍ» أكثر فأكثر، وإلى تسريحها من العمل أكثرَ فأكثر؛ وإنه يقوم بذلك بمعدل أسرع بكثير من المعدّل الذي يمكن وفقه امتصاص هذه «الأيادي» المُزاحة وتوظيفها من قبل الصناعيّين في البلد. إنّ هذه «الأيادي» المُزاحة تشكّل جيشاً صناعياً حقيقياً احتياطياً ليُستخدمَهُ رأس المال. فإنْ ساءَت أحوالُ التجارة قَد يتضوّرون جوعاً، أو يتسوّلون، أو يسرقون، أو يذهبون إلى بيوتات العمل [كانت تدعى شعبياً في إنكلترا «باستيل الفقراء» وهي أشبه بالسجون مع أعمال شاقة عديمة الجدوى – المعرّب]. وإنْ كان حال التجارة حَسَناً، يكونون جاهزين تحت التصرّف لتوسيع الإنتاج؛ وريثما يتسنّى الحصولُ على عمل لآخرِ رجل أو امرأة أو طفل من هذا الجيش الاحتياطيّ –وهو ما لا يحدث سوى في أوقات الإفراط الجنوني في الإنتاج– حتى ذلك الحين، فإنّ تزاحمهم يُبقي الأجور منخفضةً، وبوجودهم وحدَه تشتدّ سلطة رأس المال في صراعه مع العمل. في السباق مع رأس المال لا يكون العمل مُعاقاً فحسب، بل ويضطرُّ إلى جرّ ثقل أشبه بقذيفة مدفع مقيَّدة إلى قدمه. ومع ذلك يُعتبَرُ هذا عادلاً بحسبَ الاقتصاد السياسي الرأسمالي.

إنّ ما يُعتَبَرُ «عادلاً» في الأخلاق السائدة أو القانون السائد قد يكون بعيداً جداً عن العدالة الاجتماعية

ولكن دعونا نتساءل: من أيّ صندوقٍ تمويل يَدفعُ رأسُ المال هذه الأجور العادلة جداً؟ يدفعها من الرأسمال بالطبع. ولكنّ الرأسمال لا يُنتِجُ أيّة قيمة. العمل، إلى جانب الأرض، هما المَصدر الوحيد للقيمة؛ أمّا الرأسمال نفسه فليس سوى ناتجِ العمل مُخزَّناً. وبالتالي، فإنّ أجور العمل تُدفَع من العمل، ويُدفَعُ للعامل من منتوجِه نفسه. وتبعاً لما يمكن أن ندعوه عدالةً عامّة ينبغي على أجور العامل أن تكمن في منتوج عمله. ولكن هذا لن يكون عادلاً بحسب الاقتصاد السياسي. بالعكس، يذهب منتوج عمل العامل إلى الرأسمالي، وبالكاد يحصل منه العاملُ على ضروريات الحياة البحتة. وهكذا تكون نهاية هذا السباق، «العادل» لدرجة غير عاديّة، هي أنْ يتراكمَ، ولا مَفرّ، منتوجُ عمل مَن يعملون في أيدي مَن لا يعملون، ويغدو في أيديهم الوسيلةَ الأقوى لاستعباد الناس الذين أنتجوه بالذات.

أجورٌ عادلة ليوم عمل عادل! ثمّة الكثير مما يمكن قوله بشأن عملِ اليوم العادل أيضاً، والذي عدالتُه مساويةٌ تماماً لعدالة الأجور. ولكن سنترك ذلك لمناسبة أخرى. ومما قيل حتى الآن، يتضح بجلاء تامّ بأنّ الشعار القديم قد عفا عليه الزمن، وما عاد صالحاً اليوم. إنّ عدالة الاقتصاد السياسي، على النحو الذي تَضَعُ فيه هذه العدالةُ القوانينَ التي تحكم المجتمعَ الفعليّ، تلك العدالة كلّها منحازة لجانب واحد – لجانب رأس المال. إذاً، فليُدفَن الشعارُ القديم إلى الأبد ويُستبَدَل به شعارٌ آخر: «الاستحواذ على وسائل العمل والمواد الخام، والمصانع، والآلات من قِبل العمّال أنفسهم».

خطة التفجير الأمريكية تدخل مرحلة جديدة...

شغلت المفاوضات التي قادتها واشنطن منذ بدء الحرب في غزّة حيزاً كبيراً من التحليلات، لكنها تدخل اليوم مرحلة جديدة، ويتضح أكثر من أي وقتٍ مضى، أنها كانت مناورة هدفها الفعلي الإبقاء على درجة الحرارة المرتفعة في الإقليم، وتحويل الأجواء الملتهبة في فلسطين إلى نقطة ارتكاز لتوسيع الاشتباك وتفجير المنطقة إنْ أمكن.

■ علاء أبوفرّاج

نقلت وسائل إعلام أمريكية في الأيام القليلة الماضية جملة من الأفكار حول المفاوضات التي تديرها واشنطن، إذ نقلت «سي إن إن» عن مسؤولين أمريكيين أن: «عقبات المفاوضات بشأن غزة أثارت شكوك البيت الأبيض حول إمكانية إنهاء الحرب قبل انتهاء رئاسة بايدن»، وقالت صحيفة «إن بي سي نيوز» عن مصادر أميركية قولها: إن «رفض المقترح الأمريكي بشأن غزّة سيعني نهاية المفاوضات»، وشاركت صحيفة «واشنطن بوست» بدورها في الترويج لأفكار مشابهة ووصفت «الخطة الأمريكية لوقف إطلاق النار» بأنها: «نهائية وغير قابلة للتعديل» على أساس أن الأطراف المعنية إما أن تقبلها أو ترفضها.

برغم كثافة هذه الأفكار، ظلّ الموقف الرسمي الأمريكي غامضاً ودون إيضاحات، إذ رفض جون كيربي- المتحدث الرسمي باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض- الخوض في تفاصيل الإطار الزمني لتقديم الاقتراح، ورفض كذلك وصف المقترح بأنه نهائي! لكن كلمات كيربي هذه لا تمنع ضرورة فهم المغزى من طرح فكرة «نهاية المفاوضات».

فالنشاط الأمريكي في هذا الخصوص لم يتسم بالجدية، وكانت واشنطن ولا تزال طرفاً أساسياً في الحرب، ولم تملك منذ عقود ما يخوّلها لأداء دور الوسيط، وبالتجربة الملموسة تشكّلت قناعة وتحديداً لدى الطرف الفلسطيني المفاوض، أن واشنطن لا تسعى للوصول إلى اتفاق أصلاً، ما فتح باب التساؤلات حول الغرض السياسي من كل تلك الجولات الممتدة طوال الأشهر التسعة الماضية، فكانت فيما يبدو محاولة أمريكية للتحكم بمسار الأحداث، عبر دفع أي جهود لوقف إطلاق النار للسير في طريق مظلم ومسدود، ما يهيئ الأجواء لجيش الاحتلال لأداء دوره وفق الخطة الأمريكية الشاملة لإضرام النار في رقعة جغرافية أوسع.

ماذا عن التلميحات الأخيرة؟!

كلُّ ذلك لا يقدّم إجابة عن سبب تلك «التلميحات» حول اقتراب نهاية المفاوضات، وما يعنيه ذلك من استمرار الحرب لفترة أطول، وربما لآجال زمنية مفتوحة. فالمفاوضات، بلا شك، كانت مرحلة أولى من خطة أشمل، والقول: إن نهايتها اقتربت، يعني أننا على مشارف المرحلة التالية من الخطة الأمريكية، وما يمكننا فهمه من المعطيات الحالية، أن المطلوب أمريكياً هو الحفاظ على الاشتباك في غزّة عبر وسائل جديدة تقلل من الخسائر التي يتلقاها جيش الاحتلال، وتسمح له بالعمل بموارد أقل في القطاع، وتخصيص الموارد المتبقية لجبهات أخرى في الضفة والشمال، والعمل بشكل متوازٍ على فصل الجبهات، وإيجاد مبررات أوسع للاشتباك على خطوط القتال الجديدة، ما يعني أن التهدئة على إحدى تلك الجبهات لا تعني بالضرورة تهدئة شاملة.

ولهذه الاستنتاجات الأولية ما يدعمها في تحركات المسؤولين الصهاينة، إذ عقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو «نقاشاً أمنياً» مع فريق التفاوض وكبار المسؤولين الأمنيين في الكيان، تحت عنوان «الاستعداد لسيناريو عدم الوصول لصفقة لفترة طويلة، واستمرار الحرب على جميع الجبهات والساحات»، وفي الوقت ذاته، عملت صحافة العدو على تثبيت تلك الأفكار، وأضافت بعض التفاصيل.

فـ «يديعوت أحرونوت» أشارت إلى أن طريقة المعارك في القطاع سوف تتغير مع إبقاء الضغط العسكري على حماس، وسيعمل جيش الاحتلال في مناطق الضفة الغربية، مع استمرار سلاح الجو «الإسرائيلي» توجيه ضربات ممنهجة في لبنان «استعداداً لمعركة كبيرة».

وفي تصريحات نقلتها وسائل إعلام عربية، قال وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب: إن «[إسرائيل] نقلت لنا رسالة عبر وسطاء، مفادها أنها غير مهتمة بوقف إطلاق النار في لبنان حتى بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة» في إشارة جديدة إلى العمل الصهيوني الحثيث لمنع التهدئة.

استنتاجات أولية

يبدو مما سبق، أن المطلوب هو تثبيت الاشتباك الحالي وتوسيعه وليس الوصول إلى اتفاق، ولكننا نعلم أن التوتير المستمر يرفع من مخاطر كسر قواعد الاشتباك السابقة، فما يمكن فهمه مما سبق، أن جيش الاحتلال سيكون في الفترة القادمة وبمساعدة كل الموراد الأمريكية المخصصة أداة لتوجيه الضربات في الاتجاهات كافة، مع ما يعنيه ذلك من أنه سيكون عرضة لتلقي الضربات أيضاً، وهذا وإن كان يهدد «إسرائيل» نفسها إلا أنّه يوضح طبيعة المعركة بالنسبة للولايات المتحدة، فتعريض الكيان لمخاطر وجودية هو مسألة ضرورية مع تضيق الاحتمالات أمام واشنطن، فهو قاعدة اشتباك متقدمة في منطقة استراتيجية، وإن كانت الولايات المتحدة تخوض صراعاً على جبهات عدة، فلن يكون الشرق الأوسط بالنسبة لها مساحة مهملة، فالمطلوب إذاً خوض المعركة هنا لأطول فترة ممكنة، ما يسمح لأمريكا العمل على هذه الأرضية الملتهبة كجزء من خطتها الشاملة على المستوى العالمي، فالموارد الأمريكية وإن كانت محدودة بطبيعة الحال إلا أن الوقت قد حان لإخراج ما جرى تخزينه لعقود في مخازن الأسلحة، فالاشتباك واحد رغم تعدد الجبهات.

خطة كهذه تشكل تهديداً كبيراً لمنطقتنا، ولكنها في الوقت نفسه محفوفة بمخاطر كبيرة، فمع كل خطوة أمريكية جديدة للتوتير، يزداد يقين دول المنطقة على ضرورة رص صفوفها وحرمان واشنطن من أي مكسب صغير، بل إن التعاون والتنسيق المتنامي بين دول الإقليم فيما بينها من جهة، وبين دول الشرق من جهة ثانية، من شأنه أن يصعّب الحركة الأمريكية والصهيونية، ويعظم خسائرهم الإجمالية، ويضعف بالتالي موقعهم في الاشتباك العالمي.

قضايا الشرق

أمريكا ولغز «عدم الاستقرار»

أعلن عدد من المسؤولين العراقيين عن انتهاء «المحادثات الفنية لاتفاق سحب القوات الأمريكية من العراق»، وبالرغم من أن إعلان الاتفاق بشكل رسمي لم يصدر بعد، إلا أن التقديرات تقول: إنه سيخرج إلى الضوء في شهر تشرين الأول القادم، فهل حقاً ستخرج الولايات المتحدة من العراق؟ أم أنّنا أمام جولة جديدة من المماطلة؟

هذه الأنباء أكدّها مستشار رئيس الوزراء العراقي، وتداولت وكالات الأنباء تفاصيل الاتفاق، الذي نص على خروج مئات من القوات الأمريكية مع نهاية أيلول 2025، على أن يتم إنهاء سحب القوات كلّها في 2026 والحديث يدور عن تعداد يقارب 2500 في العراق، ويضاف إليها 900 من القوات المنتشرة في سورية، التي من المرجّح أنها ستنسحب في حال سحب القوات من العراق.

الآجال الزمنية التي يجري الحديث عنها تعتبر طويلة نسبياً، فإذا ما أخذنا ما يقال حتى اللحظة سيكون الاستنتاج أن القوات لن تخرج قبل سنتين تقريباً، ولكن وقبل التكهن بموعد الانسحاب، من الضروري وضع هذه الأخبار ضمن سياق المشهد الإجمالي، لا في منطقتنا فحسب، بل على المستوى العالمي.

تعمل الولايات المتحدة على إيجاد عناصر ذاتية في المنطقة قادرة على إدامة الاشتباك، وتعتمد بذلك بشكل واضح على الكيان الصهيوني وأذرعها الأخرى من منظمات إرهابية وأطراف تدور في الفلك الأمريكي، وهذا التوصيف يعني: أن واشنطن تريد تخصيص قدراتها للمواجهات والتحديات الأخرى الأكثر خطورة على التخوم الروسية والصينية، لكنها حتى اللحظة لم تستطع تحقيق هذا الهدف بالشكل المثالي، إذ يبدو أن عناصر التفجير المحلية غير كافية، ولا تستطيع إدارة المعركة دون انخراط أمريكي مباشر في كثير من الأحيان، لكن وفي الوقت نفسه يمكن للقوات الأمريكية أن تكون حاضرة في المشهد الحالي وتطوراته اللاحقة، دون أن تترك قواتها في دائرة النار على الأرض، فما يثير الانتباه في تصريحات المسؤولين العراقيين هو ما قاله رئيس الوزراء محمد شياع السوداني: إن القوات الأمريكية «أصبحت عامل جذب لعدم الاستقرار» فهي تتعرض للهجوم بشكل متكرر، بحسب السوداني، وتردٍ دون تنسيق مع الحكومة العراقية.

الآجال الزمنية التي يجري الحديث حولها، لا يمكن أخذها على محمل الجد، فالمحدد الأساسي لقرار كهذا هو طبيعة الخطوة الأمريكية اللاحقة، فالانسحاب يمكن أن يحدث قبل الوقت المعلن، لكنه لن يعني انتهاء المحاولة الأمريكية للتفجير، بل ربما يجري التخطيط له لتحقيق جرعة تحريض أكبر، لذلك ستكون لحظة سحب القوات ذروة ذلك التصعيد، ولحظة خطيرة لا يمكن تأريضها إلا عبر الاستعداد للمواجهة، وتسريع الضربات للقوات الأمريكية على الأرض.

الصين- أفريقيا: «كتفاً بكتف في خضم مشهد دولي متغير»

تُعقد القمة الحالية للمنتدى الذي يجمع الصين بالدول الأفريقية تحت عنوان «التكاتف لتعزيز التحديث وبناء مجتمع صيني أفريقي رفيع المستوى بمستقبل مشترك»، المنتدى الذي انطلقت أعماله لأول مرة في عام 2000، يعقد الآن بنسخته التاسعة بصيغة قمة تجمع قادة الدول، حيث يمثل أكبر حدث دبلوماسي تنظمه بكين منذ جائحة كوفيد-19.

■ كنان دويعر

تعقد القمة كل ثلاث سنوات بالتناوب بين بكين وعواصم أفريقية، لتعزيز علاقات التعاون على جميع المستويات، ضمن إطار جديد للعلاقات الدولية يقوم على مبدأ «رابح- رابح».

لمحة عن تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية

تحتفظ الصين بموقعها كأكبر شريك تجاري لأفريقيا لـ 15 سنة على التوالي، وهو دليل على عمق الشراكة الاقتصادية بين الجانبين. فقد حققت التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا رقماً قياسياً بلغ 282،1 مليار دولار في عام 2023، بزيادة حوالي 11% مقارنة بعام 2021. ومنذ إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ساهمت الصين في بناء أو تحديث أكثر من 10 آلاف كيلومتر من السكك الحديدية، و100 ألف كيلومتر من الطرق السريعة، و1000 جسر، ونحو 100 ميناء في مختلف دول القارة.

10 خطط عمل للشراكة لدفع مسيرة التحديث المشترك

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن 10 خطط عمل للشراكة سيتم تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة، تشمل مجموعة متنوعة من المجالات. تهدف هذه الخطط إلى تعزيز التعلم المتبادل بين الحضارات، وازدهار التجارة، والتعاون في السلاسل الصناعية، والترابط في البنية التحتية، والتنمية، والصحة، والزراعة، وسبل المعيشة، والتبادلات الشعبية والثقافية، والتنمية الخضراء، والأمن المشترك، حيث ستعمل الصين مع أفريقيا لبناء منصة لتبادل الخبرات في مجال الحوكمة، وإنشاء شبكة معرفة مشتركة من أجل التنمية. سيتم تأسيس 25 مركزاً للدراسات المتعلقة بالصين وأفريقيا.

في مجال التبادل التجاري، ستفتح الصين أسواقها بشكل أوسع طوعياً، حيث سيتم منح الدول الأقل نمواً منها 33 دولة أفريقية معاملة بدون رسوم على جميع الخطوط الجمركية. وأضاف شي: إن هذا جعل الصين أول دولة نامية رئيسية، وأول اقتصاد رئيسي يتخذ مثل هذه الخطوة، الأمر الذي سيساعد في تحويل السوق الصينية الكبيرة إلى فرصة كبيرة لأفريقيا.

أما بخصوص السلاسل الصناعية، ستطلق الصين برنامجاً لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، مع بناء مركز تعاون للتكنولوجيا الرقمية، وتنفيذ 20 مشروعاً نموذجياً رقمياً. وفي ميدان المواصلات والبنية التحتية: سيتم تنفيذ 30 مشروعاً لربط البنية التحتية في أفريقيا، في إطار التعاون المشترك ضمن مبادرة الحزام والطريق.

وللتنمية حصة كبيرة، إذ ستصدر الصين بياناً مشتركاً مع أفريقيا حول تعميق التعاون في إطار مبادرة التنمية العالمية، مع تنفيذ 1000 مشروع «صغير وجميل» لتحسين سبل العيش. وكذلك الوضع في القطاع الصحي، سيؤسس تحالف للمستشفيات المشتركة بين الصين وأفريقيا، مع إرسال 2000 عامل طبي، وإطلاق 20 برنامجاً للمرافق الصحية.

وستقدم الصين مليار يوان «حوالي 140 مليون دولار أمريكي» كمساعدات غذائية طارئة، وترسل 500 خبير زراعي إلى أفريقيا، وتؤسس تحالفاً للابتكار الزراعي. وسوف توفر حوالي 60 ألف فرصة تدريب لشعوب أفريقيا، تركز بشكل خاص على النساء والشباب، مع إنشاء أكاديمية لتكنولوجيا الهندسة وبناء 10 ورش عمل. بالإضافة إلى إطلاق 30 مشروعاً للطاقة النظيفة في أفريقيا، والعمل على إنشاء منتدى صيني- أفريقي حول الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وفي مجالات الأمن المشترك، ستعمل الصين على بناء شراكة مع أفريقيا في إطار مبادرة الأمن العالمي، مع تقديم مليار يوان كمساعدات عسكرية.

مشاريع لتطوير القطاعات الحيوية

على هامش المنتدى، عقد القادة الأفارقة سلسلة من الاجتماعات مع نظرائهم الصينيين، تمخضت عن تعهدات ومشاريع كبيرة تشمل مختلف مجالات البنية التحتية والتنمية. من أبرز هذه المشاريع: صفقة بين شركة الطاقة الحكومية «زيسكو» في زامبيا، ومجموعة «باور تشاينا» الصينية لتطوير قطاع الطاقة الشمسية في البلاد. وقعت نيجيريا بياناً مشتركاً مع الصين لتعميق التعاون في مجالات تطوير البنية التحتية، والطاقة، والموارد المعدنية. وحصلت تنزانيا على التزام من الصين بتسريع أعمال بناء خط سكة حديد يربط بلادها بزامبيا، مع تقديم مليار دولار لدعم هذا المشروع الحيوي.

وقعت زيمبابوي اتفاقيات مع الصين لتطوير مشاريع في مجالات الزراعة، والتعدين، والطاقة التقليدية والصديقة للبيئة، والبنية التحتية للنقل. كما تم الاتفاق على تصدير الأفوكادو الزيمبابوي إلى الأسواق الصينية.

كينيا: أعلن الرئيس الكيني وليام روتو أن الصين ستفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية الكينية، إلى جانب اتفاقات أخرى تتعلق بمشاريع للطرق والسكك الحديدية.

الديون: حقيقة أم فزاعة؟

رغم ما يُثار من مخاوف حول استخدام الصين للقروض كأداة للسيطرة على اقتصادات أفريقيا، تُشير الحقائق إلى أن الصين ليست السبب الرئيسي لأزمة الديون في القارة. فقد ارتفع الدين العام في أفريقيا إلى 1،8 تريليون دولار أمريكي، بمعدل نمو أعلى بـ 300% من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن الدائنين من القطاع الخاص الغربي يحتفظون بنحو 35% من الديون الخارجية لأفريقيا، وهي نسبة أعلى بكثير من الـ 12% المستحقة للمقرضين الصينيين. الغرب الذي استعمر واستغل ثروات أفريقيا لعدة قرون يلعب اليوم دور الناصح للدول الأفريقية «المتخلفة» والتي يجب عليها الحذر من العلاقات الاستراتيجية مع القوى الكبرى في العالم، فهي ستبقى بنظر الغرب خاسرة والطرف الأضعف! وتنتشر مجموعة هائلة من التحليلات بأن الصين لا تضع قيوداً على القروض التي تقدمها للأفارقة كحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، ولا تهتم للحوكمة الرشيدة وجميع الأكاذيب التي كانو يمارسون هيمنتهم على الدول الأفريقية من خلالها لعشرات السنين، ورغم اعترافهم جزئياً بأخطائهم في أفريقيا، ولكنهم مع طيف واسع من أتباعهم لم يدركوا بعد أن أفريقيا أصبحت تسير في طريق أن تكون قطباً، وبأنه يجب على جميع القوى الإقليمية والدولية النظر والتعامل معها بندية وباحترام، وهذا ما تفعله الصين حيث لا تنكر الفوائد التي تحصل عليها من خلال علاقاتها المتميزة مع الدول الأفريقية إن كان بالمعنى السياسي أو الاقتصادي والتنموي، والأهم من ذلك بالمعنى الاستراتيجي.

يلعب الغرب الاستعماري اليوم دور الناصح للدول الأفريقية «المتخلفة» والتي يجب عليها الحذر من العلاقات الاستراتيجية مع القوى الكبرى في العالم فهي ستبقى بنظر الغرب خاسرة والطرف الأضعف!

في حين نشر مقال في مطلع الـ 2000 في مجلة الأيكونومست بعنوان «أفريقيا البائسة» ليعبر عن مستقبل أفريقيا الكارثي وانتشار الفقر والبطالة والفساد، توجهت الصين إلى أفريقيا لتكون إحدى ركائز سياستها وتطورها المستقبلي، لدرجة أن وزير الخارجية الصيني تحدث عن تقليد في الدبلوماسية الصينية، حيث أشار وانغ يي خلال مؤتمر صحفي عُقد على هامش مؤتمر المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في مارس 2024، قائلاً: «إن اختيار وزراء خارجية الصين أفريقيا لتكون محطة أولى في زياراتهم السنوية للخارج، هو تقليد دبلوماسي استمر 34 عاماً، وهو تقليد فريد ولا مثيل له في تاريخ التبادلات الدولية، وذلك لأن الصين وأفريقيا تجمعهما الأخوة وتعاملان بعضهما البعض بإخلاص، وتتشاركان مصيراً مشتركاً... وأننا حاربنا كتفاً بكتف ضد الإمبريالية والاستعمار، لقد دعمنا بعضنا البعض في السعي لتحقيق التنمية، لقد دافعنا دائماً عن العدالة في خضم مشهد دولي متغير».

دلالات المشهد المصري- التركي الجديد!

بينما تعجّ المنطقة بالمتغيرات، تأتي زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى تركيا لتفتح نافذة جديدة في جدارٍ من التوترات، التي لطالما أحكمت قبضتها على العلاقات بين البلدين.

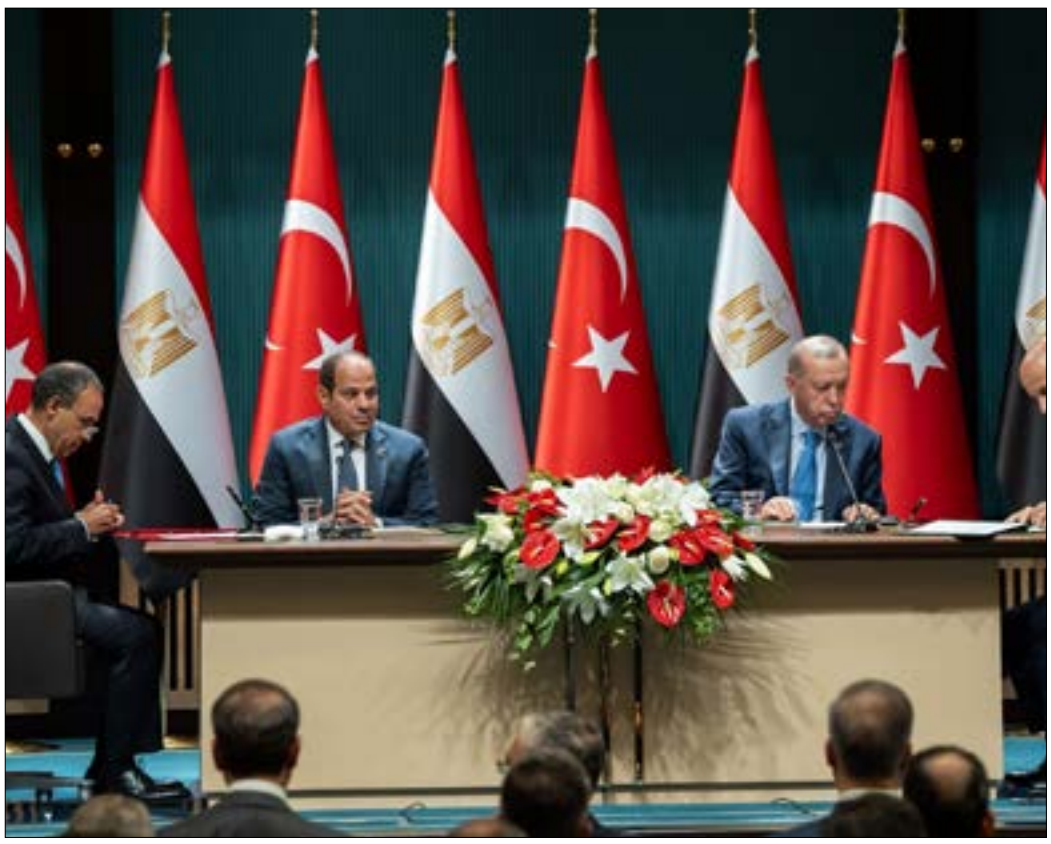

■ أحمد علي

وما جرى ليس مجرد لقاء رسمي عابر، بل مشهد يعكس تحوّلات أعمق في السياسة؛ تحوّلات تكشف عن واقع تحكمه المصالح المشتركة التي لا تستطيع تجاهلها القاهرة وأنقرة. إذ تجد الدولتان نفسيهما مضطرتين لإعادة ضبط البوصلة السياسية، وتصفير المشاكل وسط رياح عاتية تهبّ من الغرب، وتلوح بمشاريع لا هدف لها سوى تعميق الفوضى الشاملة الهجينة في المنطقة.

تحمل زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى تركيا في طياتها دلالات سياسية واقتصادية بالغة الأهمية، خصوصاً في ظل توقيع البلدين اتفاقيات متعددة تعكس توجهات جديدة في العلاقات الثنائية. إذ شملت الاتفاقيات التي وُقّعت مجالات التجارة، الاستثمار، الطاقة، والبنية التحتية، وهي تشير إلى بداية فصل جديد من التعاون الاقتصادي بين البلدين.

حول السياق السياسي للزيارة

يتوجب الفهم العميق للزيارة وضعها ضمن سياق التحولات الإقليمية والدولية التي تتشابك فيها مصالح البلدين، فمن الملف الفلسطيني إلى الأوضاع في أفريقيا، نجد أن القاهرة وأنقرة تتحركان ضمن مشهد تتقاطع فيه الأولويات الاستراتيجية لكلا البلدين.

على سبيل المثال: تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها في أفريقيا، وآخر ما حرر في هذا الإطار، هي زيارة وفد تركي رفيع بقيادة وزير الخارجية ووزير الدفاع إلى النيجر في تموز/يوليو 2024، وتوقيع العديد من الاتفاقيات. وإلى جانب هذا نجد أن التوسع الاقتصادي الذي تقوم به تركيا في أفريقيا ملحوظ، وأحد المؤشرات التي يمكن ذكرها في هذا السياق، هو حجم التجارة بين الطرفين التي بلغت أكثر من 40 مليار دولار في عام 2022.

وفي الوقت نفسه، تحظى أفريقيا بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية المصرية باعتبارها ساحة فعل ترتبط بقضايا مهمة، وبعضها وجودي بالنسبة لمصر، وربما الإشارة إلى مسألة الأمن القومي المائي المصري المرتبطة أشد الارتباط بحوض النيل وإثيوبيا والسودان كافية في هذا السياق.

والملف الفلسطيني أيضاً، وبما ينطوي عليه من حساسية عالية في المنطقة والعالم، تحديداً في الفترة ما بعد «طوفان الأقصى»، يقع ضمن دائرة اهتمام البلدين، وهنالك مساعٍ يبذلها البلدان باتجاه لعب أدوار رئيسية في التوسط لحلول سلمية واستعادة الاستقرار في المنطقة.

«صفر مشاكل»

استناداً لهذا، يبدو أن هذه الزيارة تأتي في ظل سعي كل من القاهرة وأنقرة إلى سياسة «صفر مشاكل» فيما يتعلق بالجوار، وهذه الاستراتيجية تبدو الأكثر عقلانية في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة. فسواء في «الشرق الأوسط» أو شمال أفريقيا، تدفع التحديات الأمنية والاقتصادية المتنامية لاعتماد سياسة براغماتية تركز على المصالح طويلة الأمد، بدلاً من الانجرار وراء النزاعات التقليدية.

ما بين التصريحات والمصالح

مع هذه المساعي والعقلية الجديدة، فإن صفحة جديدة تفتح، وتطوى صفحات الماضي، ففي وقت سابق كان قد أطلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تصريحات شديدة اللهجة تجاه السيسي. وعلى سبيل المثال: وصف أردوغان السيسي بـ «الانقلابي» خلال خطاباته بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي، وهو ما تسبب في توتر العلاقات بين البلدين.

إلّا أن هذه التصريحات، التي قد تبدو مهمة بلحظة ما من منظور إعلامي، لا تحدد ولا تعكس السياسة الخارجية الفعلية لتركيا في نهاية المطاف، وما يحدد عملياً هي المصالح الاقتصادية والجيوسياسية العميقة، والتي بدأت تتجسد الآن.

ضربة موجعة لأمريكا!

الأمر المهم الذي يجب أن يوضع في الحسبان، هو أن مصر، وبوصفها إحدى الدول العربية الأساسية، هي من الدول المستهدفة بمحاولة تفجيرها من قبل الولايات المتحدة والغرب في هذه الأيام. وهي مستهدفة لأن زعزعة استقرارها، تخدم المشروع الأمريكي القاضي برفع درجة حرارة المنطقة إلى أقصى الحدود، استثماراً بما يجري في غزة.

يكتسب ما يجري من تعزيز للتفاهم مع الأطراف الإقليمية أهمية كبرى، فهو يأتي بمثابة ضربة موجعة للمشروع الأمريكي القائم على الفوضى الشاملة الهجينة التي تهدد الإقليم برمته. بالإضافة لذلك، إن مصر وتركيا قد نالهما الكثير من الخلافات المدفوعة بتأثيرات أمريكية وغربية، تتناقض مع مصالحهما في إطار علاقتهما الثنائية، ولذا فإن اللقاء وتعزيز العلاقات، وبناء التصورات والخطوات المشتركة، هو ضرورة حتى على المستوى الثنائي الخاص بالبلدين أيضاً، فآن الأوان لصفحة جديدة أن تُفتح، بعيداً عن أمريكا التي تعدّ أيامها الأخيرة في الإقليم.

روسيا: سنفاوض على أساس وثيقة إسطنبول 2022

فاجأت روسيا على لسان رئيسها فلاديمير بوتين العالم بتصريح صدر منه حول استعداد روسيا لدخولها المفاوضات مع الجانب الأوكراني، وذلك وسط الأحداث العسكرية الجارية، خاصةً في إقليم كورسك الروسي، والذي يعد أحد أكبر الأهداف غير المعلنة للهجوم الأوكراني عليه، وهو وأد فكرة المفاوضات من جانب موسكو.

■ ملاذ سعد

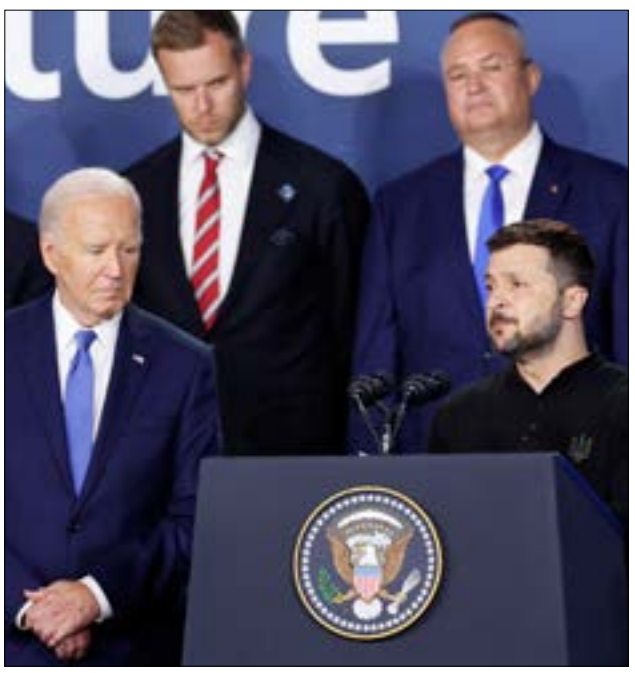

ألم تنجح كييف بهجومها على كورسك سوى عسكرياً– تكتيكياً ولفترة مؤقتة، فلم يسحب الجانب الروسي قواته من دونباس إلى كورسك، ولم يؤد هذا الهجوم إلى انعكاسات تذكر داخل روسيا لمصلحة أوكرانيا، وتفيد التطورات الميدانية بخسائر بشرية ومادية كبيرة تتكبدها القوات الأوكرانية يومياً على الجبهة، وبدأ تراجعها، وأخيراً وليس آخراً، أن الغاية بوأد فكرة المفاوضات من الجانب الروسي، وإن جرت مؤقتاً، فقد تمت معالجتها، وجددت موسكو استعدادها للمفاوضات، بل وبشروط أقسى، ومن موقع أفضل.

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استعداد موسكو للتفاوض مع أوكرانيا على أساس محادثات نيسان 2022 في إسطنبول، والوثيقة التي تم التوقيع عليها من قبل رئيسي وفدي التفاوض الروسي والأوكراني، قائلاً: «يشهد على ذلك توقيع رئيس الوفد الأوكراني هذه الوثيقة، ما يعني أن الجانب الأوكراني كان راضياً بشكل عام عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها» وأشار إلى أن هذه الوثيقة لم تذهب إلى التنفيذ العملي «لأنه صدر أمر بعدم القيام بذلك، لأن النخب في الولايات المتحدة وأوروبا، بعض الدول الأوروبية، أرادت إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا» على حد قوله.

أما وثيقة إسطنبول نيسان 2022، لا تزال غير معلنة، ولم يجر نشرها إعلامياً، بينما يصفها البعض بالـ «سرية»، إلا أن بعض الوسائل كصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية وغيرها، تدّعي اطلاعها على الوثيقة أو تسريب بعض بنودها اليها، ووفقاً لهم، فإن بعض بنودها تشترط على أوكرانيا عدم دخولها في أي تحالف عسكري بما فيه حلف الشمال الأطلسي، وبقائها على الحياد، وعدم امتلاكها أسلحة نووية، والاعتراف بالسيطرة الروسية على القرم، ولكن في ذلك الحين ما يتعلق بإقليم دونباس ومنطقتي دونيتسك ولوغانسك كان يشترط الروس الاعتراف الأوكراني بوجود خصوصية لهذه المناطق، والتعامل معها على هذا الأساس، بالمقارنة مع الظرف الحاضر الذي باتت تطالب فيه روسيا الاعتراف بسيطرتها على هذه المناطق، خاصة بعد الاستفتاءات الشعبية التي جرت بها، وقد أكد بوتين ذلك بقوله أيضاً: إن دونباس والسيطرة الروسية عليه هي «أولوية».

في حينه، وبعد فترة قصيرة من بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة، كانت وثيقة إسطنبول كفيلة بإيقاف الصراع المسلح بين الطرفين وإتمام اتفاق السلام، وكان الجانب الأوكراني موافقاً، إلا أن التوريط الغربي لكييف دفعها بعيداً باتجاه استنزافها حتى آخر نقطة وصلت إليها الآن، ليعود الحديث عن اتفاق إسطنبول نفسه كمرجع لاستمرار المفاوضات لاحقاً، إلا أن موسكو ربحت وكييف خسرت الكثير ما بين 2022 و2025، فروسيا اليوم في موقع متقدم، وهو ما يجعل الدخول في المفاوضات معها مقلقاً ومرفوضاً غربياً، لأن أي مفاوضات ستثبت واقعاً جديداً لن يكون بالإمكان تجاهله.

الأوجه المتعددة لزيادة الإنفاق الدفاعي في الناتو

في عام 2013، بلغ إجمالي النفقات الدفاعية للدول الأعضاء في الناتو، بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام: 969 مليار دولار. في عام 2020 بلغت 1,092 مليار دولار. وبلغت في نهاية العام الماضي 1,341 مليار دولار. يمثّل هذا 55% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم.

■ بقلم: فالانتين كاتاسونوف
ترجمة: قاسيون

إن نصيب الأسد من الإنفاق العسكري للدول الأعضاء في الناتو كان ولا يزال من نصيب الولايات المتحدة. في عام 2023، بلغ الإنفاق الدفاعي الأمريكي 916 مليار دولار، أي ما يعادل 68,3% من إجمالي الإنفاق العسكري لجميع الدول الأعضاء في الناتو. في الدول العشرة الأولى في العالم من حيث الإنفاق العسكري، إلى جانب الولايات المتحدة، هناك ثلاث دول أخرى أعضاء في الناتو. بلغت النفقات العسكرية لبريطانيا التي احتلت المركز الثاني في كتلة الناتو العسكرية، 75 مليار دولار، أي أقل بأكثر من 12 مرة من النفقات العسكرية للولايات المتحدة.

تسعى واشنطن عاماً بعد عام إلى زيادة الإنفاق العسكري من قبل الدول الأخرى الأعضاء في الناتو. سواء من الناحية المطلقة، أو النسبية بالنسبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2022، كان هذا الرقم في الولايات المتحدة 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2023 انخفض إلى 3,4% للمقارنة: في المملكة المتحدة 2,2%، وفي ألمانيا 1,5%. وفي فرنسا 2,1% أثيرت مسألة المستوى الإلزامي للإنفاق العسكري بنسبة 2% بشكل حاد في العام قبل الماضي، عندما بدأ الغرب الجماعي، بقيادة واشنطن، حرباً غير معلنة ضد روسيا.

بين عامي 2022 و2023، زاد إجمالي الإنفاق العسكري لدول الناتو بمقدار 109 مليارات دولار، أو 8,8%، في قمة الناتو التي عقدت في بروكسل في مارس/آذار 2022، قال الأمين العام لحلف الناتو: إنّ سبعاً فقط من دول الناتو الثلاثين في ذلك الوقت حققت هدف الإنفاق الدفاعي بما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن الزيادة الإجمالية في الإنفاق العسكري في كتلة الناتو في عام 2023 كانت مثيرة للإعجاب للغاية، فإنّ حوالي ثلثي أعضاء الناتو ما زالوا ينفقون أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي. تضمنت قائمة «الدول غير المسؤولة بما فيه الكفاية» وفقاً لما وصفها الأمين العام للناتو، أعضاء بارزين في الكتلة، مثل: ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا والبرتغال وهولندا وبلجيكا والدنمارك والنرويج وفرنسا وكندا. وتمّت الإشادة بدول، مثل: إستونيا وليتوانيا وفنلندا ورومانيا والمجر ولاتفيا وسلوفاكيا والمملكة المتحدة، التي تمكنت من تجاوز مستوى 2% في عام 2023.

وفي مجموعة «الأداء المتميز» كانت هناك ثلاث دول لديها تجاوز كبير لمعيار 2%: بولندا 3,9% والولايات المتحدة الأمريكية 3,4% واليونان 3,0% ومن المتوقع أنه بحلول نهاية عام 2024، سيتم تخفيض قائمة الدول التي تنتهك معايير الناتو، من حيث المستوى النسبي للإنفاق العسكري. على وجه الخصوص، أفادت ألمانيا بالفعل أنه منذ شهر فبراير/شباط، أصبح الإنفاق العسكري يعادل بالفعل 2% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس شهري.

وفي حديثها في براغ في منتدى GLOBSEC لمؤتمر الأمن الدولي في 30 أغسطس/آب، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين: «يجب علينا نحن الأوروبيين أن نمتلك الوسائل للدفاع ضدّ أي خصوم محتملين وردعهم... لقد حققنا بالفعل تقدماً غير مسبوق. لقد زادت الدول الأعضاء إنفاقها الدفاعي مما يزيد قليلاً عن 200 مليار يورو... إلى ما يقرب من 300 مليار يورو هذا العام». يأتي هذا في الوقت الذي وفّرت فيه أوروبا خلال العقود الثلاثة التي تلت نهاية الحرب الباردة: 1,6 تريليون دولار بسبب الفرق بين المستوى الفعلي للإنفاق الدفاعي، والمستوى الذي حددته الولايات المتحدة.

اشترت العديد من الدول الأوروبية وتواصل شراء صواريخ جافلين المضادة للدبابات من شركتي رايثيون ولوكهيد مارتن الأمريكيتين

غير كافٍ للبعض

مع ذلك، فإن أكثر المؤيدين المتحمسين لزيادة الإنفاق العسكري في كتلة الناتو لا يعتقدون أنّ العالم القديم قد استرخى فقط، بل العالم الجديد أيضاً. يبدو الإنفاق الدفاعي الأمريكي اليوم متواضعاً للغاية من الناحية النسبية، حيث بلغت النسبة في المتوسط على مدى السنوات الخمسين الماضية 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ستينيات القرن العشرين، أثناء حرب فيتنام، تجاوزت في بعض السنوات 9% من الناتج المحلي الإجمالي.

في الوقت نفسه، تنتشر شائعات، مفادها أن معيار الإنفاق العسكري لحلف الناتو قد يرتفع من 2 إلى 3%، اليوم، تظهر المزيد والمزيد من المنشورات في الغرب التي تدعو لزيادة الإنفاق العسكري، والحجج ليست سياسية بقدر ما هي اقتصادية. يقولون: إن الإنفاق العسكري يحفز التنمية الاقتصادية، حيث يمكن أن يسمّى الوضع في الاقتصاد الغربي اليوم «ركود»، والذي يمكن أن يتطور إلى «كساد». إنّهم يتذكرون وصفات رجل الاقتصاد الإنكليزي جون كينز، الذي اقترح إخراج الاقتصادات الغربية من الأزمة العالمية في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق العسكري «أو ما يسمى: الكينزية العسكرية». إنّهم يتذكرون كيف انطلق الاقتصاد الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية بسبب الزيادة الحادة في الإنفاق العسكري، حيث وصلت النفقات العسكرية الأمريكية في 1942–1943 إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 1944 بلغت قمة الذروة 42%. في الوقت نفسه، نما الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 69% خلال سنوات الحرب. لقد اختفت البطالة بشكل شبه كامل «أقل من 1%».

من الجدير بالذكر، أن فكرة زيادة الإنفاق العسكري تجد دعماً أكبر بكثير في الولايات المتحدة، بينما في الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو فهي أكثر تقييداً بكثير. حتّى أنّ عدداً من الساسة والمسؤولين الحكوميين الأوروبيين يجرؤون على معارضة مثل هذه الزيادة في الإنفاق العسكري، فبينما الحرب مستمرة بالفعل في أوروبا، في أوكرانيا وحتى في جزء من الأراضي الروسية، فأمريكا تبقى بعيدة خلافاً للدول الأوروبية. مثل هؤلاء السياسيين يخافون من «الرد» الروسي.

لكن الأمر ليس ذلك فحسب، فهناك حقيقة حالية، هي أنّ المستفيد من زيادة الإنفاق العسكري في أوروبا سيكون الاقتصاد الأمريكي. لا يمتلك العالم القديم مجمعاً صناعياً عسكرياً قوياً مثل العالم الجديد. العالم القديم ليس مكتفياً ذاتياً من حيث الأسلحة والمعدات العسكرية وحتى بعض أنواع الذخيرة. استوردت أوروبا دائماً كميات كبيرة إلى حد ما من المنتجات العسكرية من الولايات المتحدة. لم يكن تطوير المجمع الصناعي العسكري للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أولوية خاصة، فقد اعتمدوا دائماً على المجمع الصناعي العسكري الأمريكي. في الفترة 2019–2023، زادت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى أوروبا بنسبة 35% مقارنة بالفترة 2014–2018. زاد الطلب على الأسلحة الأمريكية في أوروبا بشكل حاد، وبشكل خاص بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. يقول تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام: «منذ بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة، ترغب الدول الأوروبية في استيراد أكبر عدد ممكن من الأسلحة في أسرع وقت ممكن».

اشترت العديد من الدول الأوروبية وتواصل شراء صواريخ جافلين المضادة للدبابات من شركتي رايثيون ولوكهيد مارتن الأمريكيتين. في العام الماضي، وقعت بولندا صفقة بقيمة 1,4 مليار دولار لشراء 116 دبابة من طراز Abrams M1A1، بالإضافة إلى صفقة بقيمة 10 مليارات دولار لشراء أنظمة صواريخ المدفعية عالية الحركة HIMARS من شركة لوكهيد مارتن. ووقعت سلوفاكيا عقدا لشراء مقاتلات إف–16، وبدأت رومانيا المفاوضات لشراء طائرات إف–35.

صفعة لتيّار الحرب في ألمانيا

تلقى المستشار الألماني الحالي أولاف شولتز صفعة على وجهه بعد إعلان نتائج الانتخابات الإقليمية في شرق ألمانيا- في تورينجيا وساكسونيا. فاز حزب البديل من أجل ألمانيا «AfD» اليميني المعارض بالانتخابات في تورينجيا، حيث حصل على 32 مقعداً من أصل 88 في البرلمان المحلي «Landtag». هذا هو الفوز الأول لحزب البديل من أجل ألمانيا في الانتخابات الإقليمية في ألمانيا.

■ فلاديمير مالاشييف
ترجمة: قاسيون

وفي المركز الثاني يأتي الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي حصل على 23 مقعداً. وفي المركز الثالث يأتي حزب «اتحاد سارة فاغنكنيشت من أجل العقل والعدالة» الذي تم تشكيله حديثاً، والذي حصل على 15 مقعداً في البرلمان المحلي. بالإضافة إلى ذلك، دخل حزبان آخران البرلمان المحلي: «اليسار» والديمقراطيون الاشتراكيون بزعامة أولاف شولتز، الذين ضعفت مواقفهم بشكل كبير. ولم تدخل أحزاب الائتلاف الحاكم على المستوى الفيدرالي: حزب الخضر وحزب الليبراليين الأحرار إلى Landtag على الإطلاق.

في ولاية ساكسونيا، احتلّ حزب البديل من أجل ألمانيا المركز الثاني في انتخابات برلمان الولاية، حيث حصل على دعم 30،6% من الناخبين، فاز حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في هذه الولاية بـ 31،9%. حصل حزب سارة فاغنكنشت على دعم 11،1% من الناخبين، بينما حصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة شولتز على 7،3% فقط من الأصوات. كما تعلمون، فإنّ حزب البديل من أجل ألمانيا، مثل حزب سارة فاغنكنيشت، يعارض إمدادات الأسلحة إلى كييف ويدعم المفاوضات مع روسيا.

«الكارثة» والأسباب

وصفت مجلة «فوكوس Focus» الألمانية نتائج التصويت في ساكسونيا وتورينجيا بأنها «كارثة» على الائتلاف الحاكم للمستشار أولاف شولتس. وبحسب كاتبي المقال، كان ذلك نتيجة طبيعية لعدم اهتمام النخب بالمشاكل التي تهم السكان المحليين، بما في ذلك تدخل برلين في الصراع الأوكراني. وتخلص فوكوس إلى أنّ: «احتمال مواجهة معارضة من خارج البرلمان في الانتخابات الفيدرالية خلال ما يزيد قليلاً عن عام من المرجح أن يدفع الحكومة الحالية إلى حافة البقاء».

بدأت معدّلات شعبية حزب البديل من أجل ألمانيا في الارتفاع بشكل حاد العام الماضي. انتقد بشدة حكومة شولتز، وألقى باللوم عليها في ارتفاع أسعار الطاقة، والفشل في سياسة الهجرة، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة بشكل متزايد. في الوقت نفسه، لم تجد السلطات أفضل من إعلان حزب البديل من أجل ألمانيا «متطرفاً»، أو «فاشياً تقريباً»، واتهامه بالمطالبة بالطرد الجماعي للمهاجرين من البلاد، فضلاً عن إقامة علاقات مع روسيا والصين، والتي في أوروبا اليوم: خطيئة مميتة.

عندما تدفّق طوفان اللاجئين من سورية والعراق إلى أوروبا في عام 2015، انتهى الأمر بمعظمهم في ألمانيا، الأمر الذي تحوّل إلى مشاكل كبيرة للبلاد. أصبح حزب البديل من أجل ألمانيا القوة السياسية الرئيسية التي دافعت بنشاط عن «الهوية الألمانية». عندما تدفقت موجة جديدة من اللاجئين إلى ألمانيا- من أوكرانيا، أصبح الوضع أكثر توتراً، وبدأ حزب البديل من أجل ألمانيا في اكتساب المزيد من النقاط في خطابه المناهض للمهاجرين. لكن من خلال التحدث بشكل حاد ضد المهاجرين، وجد نفسه «تحت رقابة» المكتب الاتحادي لحماية الدستور، الذي يصنف الفروع الإقليمية لحزب البديل من أجل ألمانيا في تورينجيا وساكسونيا على أنها «متطرفة يمينية». أطلقت وسائل الإعلام الليبرالية بشكل عام على هذا الحزب اسم «الفاشي».

في مثل هذه الحالة، أصبح ظهور حزب سارة فاغنكنشت الجديد عاملاً مهماً للغاية. نجحت فاغنكنشت في خلق قوة سياسية تنافسية قادرة على جذب حصة كبيرة من الناخبين، تحت شعارات تطالب بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وارتفاع معاشات التقاعد والأجور، وزيادة الضرائب على السكان الألمان الأثرياء. كما أنها تدعو إلى سياسات الهجرة الصارمة. تحت هذه الشعارات، تمكن حزب فاغنكنشت، الذي لم يوصف بعد بأنه «متطرف»، من جذب بعض ناخبي حزب البديل من أجل ألمانيا تحت رايته.

إذا أصبح حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف أقوى حزب في الولايتين للمرة الأولى فسوف يرسل إشارة سياسية قوية.

مخاوف الحلفاء

تسببت نتائج التصويت في ألمانيا الشرقية في إثارة قلق بالغ بين حلفاء ألمانيا الغربيين. كتبت صحيفة فايننشال تايمز: «فاز حزب البديل من أجل ألمانيا بالانتخابات في ولاية تورينجيا الشرقية. هذه هي المرة الأولى منذ الحرب التي يفوز فيها حزب يميني متطرف في الانتخابات الإقليمية... وهو ما يشير إلى تزايد خيبة الأمل بين الناخبين في ألمانيا الشرقية تجاه الحكومة، التي يلقي الكثيرون باللوم عليها في ارتفاع معدلات التضخم والركود الاقتصادي وارتفاع أسعار الطاقة والمشاكل المستمرة.

يعتقد كاتب المقال، أنّ الموقف السلبي المتزايد تجاه الدعم المالي للصراع في أوكرانيا لعب دوراً مهماً في اختيار الناخبين: «لقد اجتذب كلّ من حزب البديل من أجل ألمانيا واتحاد سارة فاغنكنشت الناخبين من خلال معارضة الصراع الأوكراني. وانتقد الطرفان بشدة إمدادات الأسلحة الألمانية إلى كييف، فضلاً عن العقوبات الغربية ضد روسيا، ودعوا إلى إجراء مفاوضات لإنهاء القتال».

وكتبت نيويورك تايمز، وهي القريبة من الإدارة في واشنطن: «تمّت مراقبة الانتخابات في ولايتي ألمانيا الشرقية السابقة في برلين عن كثب، كمؤشر على القوة المتزايدة للأحزاب المتطرفة، اليسار واليمين، وضعف موقف أحزاب الوسط التي تشكل الائتلاف الفيدرالي الحالي»، واعتبرت نتائج الانتخابات مؤشراً مثيراً للقلق على صحّة ومستقبل «الديمقراطية الألمانية»، ومن المرجح أن تؤدي إلى تعميق المعضلة حول ما إذا كانت الأحزاب الرئيسية قادرة على عزل المتطرفين عن السلطة، والوسيلة لذلك!

منذ عام 2017، عندما دخل حزب البديل من أجل ألمانيا إلى البوندستاغ الألماني، أصبح لديه الآن ممثلون في 14 من الهيئات التشريعية الألمانية الست عشرة، بالإضافة إلى البرلمان الأوروبي في بروكسل. وفي الانتخابات الأوروبية التي أجريت في يونيو 2024، جاء في المركز الثاني على المستوى الوطني بنسبة 15،9% من الأصوات. لذا فإن حزب البديل من أجل ألمانيا لن يذهب إلى أي مكان، وهناك خطر يتمثل في أنّه كلما شعر ناخبوه بالعزلة عن السلطة الحقيقية- بسبب رفض الأحزاب الأخرى ضمه إلى الائتلاف- زاد الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه. وكما كتبت صحيفة أخرى تدور في الفلك الأمريكي، بوليتيكو: «كمكافأة لحزب البديل من أجل ألمانيا، فإن العديد من كبار شخصياته لا يخفون التزامهم تجاه فلاديمير بوتين... أكّد بيورن هيكي، زعيم الحزب في تورينجيا، أنه إذا أصبح مستشاراً لألمانيا، فإن رحلته الأولى ستكون إلى موسكو».

يدعو «اتحاد سارة فاغنكنشت» بدوره إلى رفع العقوبات المفروضة على روسيا ويشكك في دعم ألمانيا لأوكرانيا. ويدعو الحزب كييف إلى البدء على الفور في مفاوضات السلام مع موسكو. في يوليو/تموز، في مقابلة مع إذاعة دويتشلاندفونك، قالت فاغنكنشت: إنّ «الانتخابات في الشرق هي أيضاً استفتاء على الحرب والسلام».

أظهرت نتيجة التصويت في الولايات الشرقية، من بين أمور أخرى، انقساماً عميقاً بين هذه المنطقة وغرب ألمانيا. على مدى العقود الماضية بعد سقوط جدار برلين، لم يكن هناك أي تقارب تقريباً بين سكان جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة وجمهورية ألمانيا الاتحادية. ونتيجة للانتماء طويل الأمد إلى أنظمة مختلفة، تشكلت دولتان في ألمانيا. لهذا السبب، يخشى الليبراليون الجدد في المؤسسة الحاكمة في برلين، وعلى رأسهم أولاف شولتز، من أن تمتد ثورة المحافظين التي حدثت في انتخابات الولايات في ألمانيا الشرقية إلى الولايات الغربية.

وإذا أصبح حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف أقوى حزب في الولايتين للمرة الأولى، فسوف يرسل إشارة سياسية قوية. ففي نهاية المطاف، ستُعقد انتخابات وطنية في ألمانيا خلال عام واحد. كتبت صحيفة بوليتيكو عشية التصويت: «ستمثّل هذه التغييرات انتصاراً شخصياً لبوتين».

سوق أم غابة للعمل؟؟

ضمن بلد فيها قلة من المتنفذين الذين يسعون بكل قدراتهم ونفوذهم إلى امتصاص كل قطرة من دم شعبها، واستغلال كل نفس يتنفسه أي فرد من أفرادها ما زال موجوداً على قيد الحياة، فسواء كنت طفلاً أو شاباً أو كهلاً، امرأةً كنت أو رجلاً، لا يراك هؤلاء المتنفذون إلا مصدراً للثروة والنهب.

■ محرر الشؤون العمالية

أطفال بلا طفولة!!

ضمن واقع اقتصادي واجتماعي كالذي نعيش في ظله، يضطر الكثير من الأطفال إلى دخول غابة العمل، هذه الغابة التي تسلب منهم براءة طفولتهم وتحمّلهم هموماً تفوق إمكانياتهم وأعمارهم. تزج بهم هذه الحياة القاسية إلى مختلف الأماكن التي لا تنتمي إلى نعومة أظافرهم ولا إلى جمال وجوههم، يعملون في المصانع، وفي الورشات، وفي المحال التجارية، منتشرين هنا وهناك ضمن أماكن لا ينتمون إليها.

كل يوم يصبحون أكثر نضجاً، لكن على حساب براءتهم، لتصبح كل إهانة يوجهها صاحب العمل لهم بديلاً عن اللعب والمرح، وكل إصابة أو جرح أو كدمة يتعرضون لها بسبب قلة خبرتهم بديلاً عن أحضان أمهاتهم، وتصير حروب ومعاناة المواصلات اليومية بديلاً عن مدارسهم وتعليمهم .

ما يزيد الأمر خطورةً أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال لم يعرفوا شكلاً آخر للحياة غير هذا الشكل، وظنوا أن هذه هي حياة الطفل الطبيعية، حياة قاسية مليئة بالسلب والنهب والضرب، وإن من المؤسف أن يدرك أحدهم بعد أن يكبر، أن الطفولة الطبيعية التي يجب أن ينعم بها الطفل، ليست الطفولة التي عاشها، تلك اللا طفولة المليئة بالمعاناة والقسوة.

الشباب وحلم فرصة العمل!!

العمل بالنسبة للشباب فرصة لا مثيل لها لتحقيق الذات، وتوظيف الإمكانيات والوصول إلى الطموحات والأحلام، إلا أن واقع غابة العمل والقوانين التي تحكمها في بلد مثل بلدنا، يضرب بعرض الحائط كل ما يتمتع به شبابنا من إمكانيات وقدرات، تجعل من فرصة العمل التي تتناسب وإمكانياتهم حلماً خيالياً لا يمكن تحقيقه ولا الوصول إليه. وذلك ما نلحظه عندما نرى الخريجين وحملة الشهادات العليا يزجون أنفسهم قسراً وتحت ضغط الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في وظائف تغترب عنهم وعن كل ما يطمحون له، مثل العمل في المطاعم أو على البسطات العشوائية أو في المحال التجارية وغير ذلك.

ما وراء هذا التناقض الفج بين الأحلام والواقع ليس فقط خسارة البلاد لهذه الكفاءات وعدم الاستفادة منها، وليس فقط تكريساً لحالة التهميش والتطنيش لهذه الفئة من أبناء الطبقة العاملة، إلا أن الأمر يمتد إلى أكثر من ذلك وهو إجبار هؤلاء الشباب على التخلي عن كل سنوات التعب والدراسة وما راكموه من علم ومعرفة، وتصفير قيمة كل ما يتمتعون به من إمكانيات لتتحول هذه الإمكانيات من مكوّن أساسي لذواتهم إلى حالات عابرة تظهر على شكل طفرات عشوائية وعفوية، تظهر لتذكرهم بما راكموه طوال هذه السنوات تذكرهم بالشيء الذي يعرفون فعله وعمله، أو أنها تظهر لتؤكد حالة الانفصال عن الذات تحت ضغط تأمين لقمة العيش لهم ولذويهم.

إجبار هؤلاء الشباب على التخلي عن كل سنوات التعب والدراسة وما راكموه من علم ومعرفة وتصفير قيمة كل ما يتمتعون به من إمكانيات

كبار السن والعمل إلى ما لا نهاية!!

يضطر اليوم الكثير من كبار السن إلى الاستمرار بالعمل إلى مالا نهاية، ينزلون إلى العمل يومياً حاملين معهم آلام عظامهم، وتصلب شرايينهم، وضعف قلوبهم، وكيس أدويتهم، يحاولون العمل في وظائف وأعمال تنسجم قدر المستطاع وأحوالهم الصحية وأجسادهم المتعبة والمرهقة، تراهم خلف مقود باص النقل الداخلي، أو عمالاً مأجورين ضمن مختلف وسائل النقل، ولكن الحصول على وظيفة تتناسب والحالة الصحية ليس متاحاً للكثير منهم، فتراهم يعملون ضمن الورشات الزراعية، أو ورشات الخياطة، يضطرون إلى العمل أكثر من عشر ساعات يومياً في سبيل تأمين ثمن أدويتهم أولاً وإذا بقي شيء من أجورهم شديدة المحدودية يتلفتون لتأمين الأكل والشرب لهم ولذويهم.

أخيراً...

إن تحول سوق العمل إلى غابة عمل البقاء فيها للأقوى– جسدياً ونفسياً– والقادر على الاستمرار حياً رغم كل ما فيها من تشوهات ومصاعب لا تنتمي إلى العمل الآدمي، هو نتاج السياسات المتوحشة المتبعة في البلاد، تلبية لمصالح قلة قليلة من أصحاب الثروة، الذين لا رادع لهم ولا قانون يحكمهم، وبالضد تماماً من مصالح الغالبية العظمى من أبنائها. والاستمرار بهذه السياسات المتوحشة، ورفع وتيرة التوحش فيها يوماً بعد آخر، يعني الاستمرار والإصرار على تهميش «وتطنيش وتطفيش» السوريين وصولاً إلى قضم ما تبقى من قدرتهم على البقاء على قيد الحياة.

عمالة الأطفال عالمياً

بحسب أحدث إحصائيات منظمة العمل الدولية المنشورة على موقعها الرسمي، فإنّ هنالك نحو 160 مليون طفل عامل في العالم «عام 2020 حيث لم تذكر إحصائيات عالمية أحدث من ذلك». ولكن المنظمة لا تعتبر كل الأعمال التي يؤديها الأطفال «عمالة أطفال». وتعرّف المعايير الدولية عمالة الأطفال بأنها العمل الخطر على صحة الطفل وتطوره، أو الذي يتطلّب ساعات عديدة و/أو يؤديه أطفال صغار جداً. وعادة ما تتعارض عمالة الأطفال مع حقوق الطفل بالحصول على التعليم واللعب.

وتقول إحصائيات منظمة العمل الدولية أيضاً، بأنّ هناك 79 مليون طفل من أصل الـ 160 مليوناً المذكورين أعلاه، معرّضون لمخاطر العمل، ويشكل الفتيان 97 مليوناً منهم، بينما تشكل الفتيات 63 مليوناً.

هذا ويذكر تقرير عمالة الأطفال 2020 المنشور بالتعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسيف، بأنّ أكبر وجود لعمالة الأطفال هو في أفريقيا شبه الصحراوية، حيث تبلغ عمالة الأطفال 86,6 طفلاً وطفلة منهم 38,6 مليوناً بأعمال خطرة. وفي المرتبة الثانية جغرافياً، تأتي قارة آسيا ومنطقة المحيط الهادي، مع 48,7 مليون طفل، منهم 22,2 مليوناً بأعمال خطرة. وفي المرتبة الثالثة قارة أوروبا مع آسيا الوسطى، حيث يوجد 8,3 مليون طفلاً، منهم 7,9 مليوناً بأعمال خطرة. ثم تأتي أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، مع 8,2 مليون طفل، منهم 5,5 ملايين بأعمال خطرة. وبحسب التقرير نفسه يوجد في البلاد العربية 2,4 مليون طفلاً في عمالة الأطفال منهم 1,9 بأعمال خطرة.

كما أن نحو ثلث عمالة الأطفال خارج المدارس. ويشكل قطاع الزراعة الحصة الأكبر من عمالة الأطفال عالمياً.

يجدر بالذكر بأنّ رقم 160 مليون طفل في عمالة الأطفال عالمياً الذي ذكره التقرير، يمثل زيادة بمقدار 8,4 مليون طفل في غضون أربع سنوات السابقة لتلك الإحصائية الصادرة عام 2020. إنّ الأرقام التي تعترف بها منظمات دولية ودراسات الرأسمالية نفسها تعترف ضمنياً بأنها نظام متوحّش بشكل متزايد، على عكس كلّ الأساطير التي يسوقها هذا النظام حول حقوق الإنسان والحريات بما فيها حقوق العمال والأطفال والنساء.

عندما وقف «سبايدرمان» وحيداً...!

تكثف الصور الأحداث وتخلق رؤية جديدة لمشاهديها، في الصورة عدة أطفال طلب منهم ارتداء زي شخصية البطل الخارق المفضل لديهم في إحدى المدارس في الأردن. فكانت النتيجة أن وقف «سبايدرمان» هذه المرة وحيداً بين المقاومين والصحافيين وفرق الإنقاذ.

■ **ايمان الأحمد**

تكثف الحروب المشاعر والأحاسيس، كما أنها تكثف الوعي والإدراك. ويتأثر الأطفال أكثر من غيرهم بما يحدث، وما يتابعونه من أخبار حرب الإبادة الجارية ضد الناس والشجر والحجر، وضد كل ما هو حي في غزة. فالحرب ليست بعيدة، وهي حاضرة بتفاصيلها هذه المرة، تنقل الشاشات أخبارها. وغالباً ما تثير مشاعر الأطفال الحساسة مخيلاتهم الغنية بالرموز.

توضح الصورة الملتقطة لمجموعة الأطفال هذه الفكرة، فغالبية الأطفال ارتدوا أزياء لشخصيات رجال المقاومة والصحافيين وفرق الإنقاذ في غزة، ووقف بينهم طفل يرتدي زي سبايدرمان وحيداً، في مفارقة صارخة لها دلالاتها. يحب الأطفال الأبطال والبطولة. ويحبون أكثر شخصية البطل الواقعي الحقيقي، بطل واضح المعالم يمتلك قصته الخاصة به، ولا بأس إن كانت قصته مرتبطة بمجموعة أخرى من بشر يشبهونه ويشاركونه الإثارة.

تولت مراكز القرار في العالم الغربي مهمة صناعة فكرة البطل والبطولة، وتكفل الإعلام بمؤسساته المختلفة بتنفيذها وتسويقها، وشمل ذلك خلق أبطال وهميين وتصدير الأبطال المزيفين كأبطال حقيقيين وغيرها، وكانت الإضافة في عالم الطفل هي «البطل الخارق»، بمواصفات متناسبة ومتناسقة مع نمط التفكير الفردي المنعزل عن أي عمل أو تفكير جماعي.

فالبطولة مختزلة في أشخاص محددين، أفراد قلائل لديهم قدرات حصلوا عليها بالصدفة، يستطيعون بها التحكم بكل ما حولهم، ويحاربون «الشر المطلق» الذي ليس لديه هدف سوى تخليصهم من هذه القوى، في محاكاة لنموذج النظام السائد، وغالباً لا يتضح في القصة المصدرة لهذا النمط سبب عداء «الشر المطلق» للبطل، ويختصره بالحسد والغيرة والرغبة بالتخريب وتدمير العالم، لا لشيء فقط... بل بسبب تعطشه للعنف والدماء!

يطرح هذا النمط بعض الأسئلة البسيطة، منها: لماذا أصبح البطل بطلاً هنا؟ وما الذي سيصبح عليه إن انتزعت منه قواه «الخارقة» وتحول إلى مجرد شخص عادي مثل بقية البشر.

العالم اليوم يتغير، ويتشكل نمط جديد من البطولة، ينتجه الواقع وأحداثه، بطل كل يوم، الفرد العادي الذي لا يملك قدرات خارقة للطبيعة، بل قدرات حقيقية، ونكران للذات في مواجهة الشدائد.

لم تفعل المشاهد المؤلمة القادمة من فلسطين سوى ترسيخ حالة من التعاطف الوجداني مع صمود رجال ونساء وأطفال فلسطين، وطبعت في أذهان وقلوب الكبار والصغار صوراً خاصة للبطولة، وحولتهم إلى نموذج ومثل أعلى، سيسهم في تقوية ارتباطهم بالقضية والحلم بتحرير فلسطين.

أخبار ثقافية

«مستمرون... بين المحرس وغزة»

يواصل «مهرجان المحرس الدولي للفنون التشكيلية»، الذي انطلق منذ 30 آب الماضي، فعاليات الدورة الـ 36 تحت شعار «مستمرون بين المحرس وغزة» بمشاركة فنانين من 13 دولة في مدينة المحرس في تونس.

يشارك في المهرجان الذي تستمر فعالياته حتى 12 أيلول الجاري، ثلاثة فنانين فلسطينيين ساهموا في نشر جرائم الاحتلال الصهيوني في غزة منذ بداية حرب الإبادة، وهم رائد عيسى ورائد القطناني وفادي ثابت الذي استخدمت إحدى صوره في تصميم الملصق الرسمي للمهرجان.

ويقدم المهرجان إلى جانب المعارض، العديد من الأنشطة تشمل ورشات للأطفال واليافعين والفنانين بالإضافة إلى ورشة الترميم وصيانة الأعمال الموجودة في حديقة الفنون وورشات مخصصة للرسم والنحت والحفر والجداريات. إضافة إلى مجموعة من اللقاءات الفكرية، ولقاءات لتقديم الكتب مثل كتاب «السوق الفنية المعاصرة والثقافة الربحية نماذج من الفن المعاصر» لمحمد الرقيق. ويخصص فقرات للقراءات الشعرية منها أمسية شعرية للشاعر الهادي القمري، وتقديم وتوقيع الديوان الشعري «من سيرة البستاني» للشاعر شمس الدين العوني.

مهرجان البندقية متواطئ مع الإبادة

وجّه أكثر من 300 ممثل وفنان رسالة إلى «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» في دورته 81، والمستمرة حتى السابع من أيلول الجاري، يدينون فيه صمت إدارة المهرجان عن حرب الإبادة في فلسطين، ما عدا استثناء مبادرات فردية لنجوم يشاركون في الحدث السينمائي. بل وفتح المهرجان ذراعيه للمشاركات «الإسرائيلية» وخاصة فيلمي «لمَ الحرب؟»، و«عن الكلاب والرجال»، اللذين يمران على خلفيّات الحرب القائمة. وتؤكد الرسالة أنّ الفيلمين أنتجتهما: «شركات متورطة في التغطية على القمع الإسرائيلي الممارس ضد الفلسطينيين». بينما امتنعت في المقابل عن عرض الأعمال السينمائية الروسية «تضامناً مع الشعب الأوكراني»!

وجاء في الرسالة «لا ينبغي للمهرجان السينمائي أن يعرض أفلاماً متواطئة مع جرائم الفصل العنصري والتطهير العرقي والإبادة الجماعيّة، بغض النظر عمّن يرتكبها، ويجب أن يمتنع عن القيام بذلك في المستقبل». ولم يصدر عن المهرجان أي ردّ فعل أو تعليق.

ومن الموقعين: المخرج الفلسطيني هاني أبو أسعد، والأمريكي سال ويليامز والبريطانية كاثلين تشالفانت والألمانية مونيكا موريز والإيطالي نيكولو سيني وآخرون.

كانوا وكنا

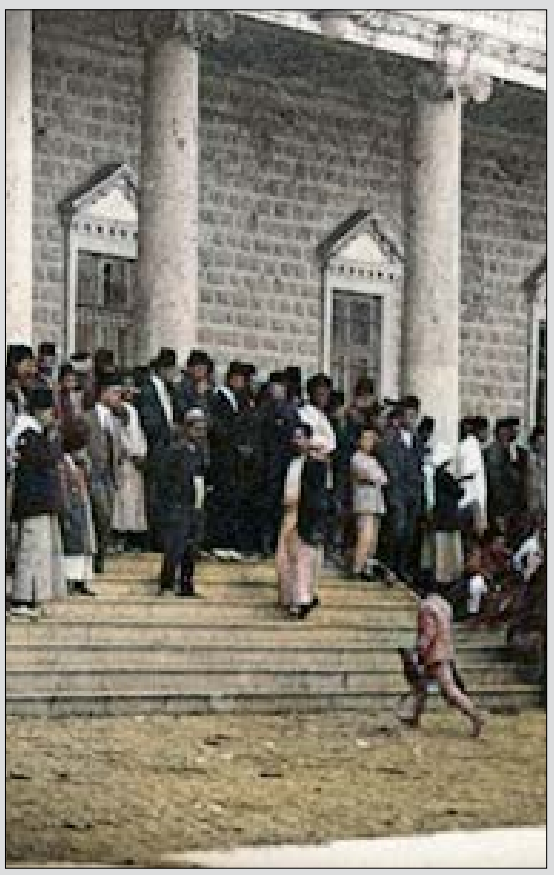

المؤتمر الوطني السوري الذي عقد في دمشق في عام 1919

حول «البربرية» وعلم وظائف الدماغ

من المفيد في نقاش مسألة البربرية واتجاه اللاعقلانية وانهيار العقل، كتعبير عن اتجاه في أقصى التطرف في الحفاظ على المجتمع الطبقي المنقسم عبر التاريخ، إضافةً إلى النقاش الفلسفي العام، أن نأخذ بمقولات علم وظائف الدماغ، وللدقة، فرع علم النفس العصبي في علم النفس، وأحد أعلامه الرئيسية ومؤسِّسيه، السوفييتي ألكسندر لوريا.

■ د.محمد المعوش

علم النفس العصبي

علم النفس العصبي «Neuropsychology» هو أحد فروع علم النفس، ويدرس بشكل خاص، على مستوى الدماغ والجهاز العصبي المركزي، النظام العصبي–الفيزيولوجي للعمليات والوظائف النفسية، والوعي عامة. وانطلاقاً من المادية التاريخية، والماركسية بشكل عام، هناك المدرسة السوفييتية في هذا الفرع، تحت مظلة نظرية النشاط الثقافية–التاريخية التي أسس لها السوفييتي ليف فيغوتسكي. والمدرسة السوفييتية في علم النفس العصبي التي أسس لها بشكل خاص السوفييتي ألكسندر لوريا «1902–1977» أحد رفاق وتلامذة فيغوتسكي، الذي يُعَدّ عمله، الغزير، لحد الآن على مستوى العالم أساسياً في هذا المجال، والذي قدّم لهذا الفرع من العلم مساهمات ما زالت، حتى الآن، تنتظر الاستكمال والتطوير، فهو نفسه اعتبرها مقدمات جنينية لدراسة النظام النفسي العصبيّ شديد التعقيد. ومن المقولات المنهجية الرئيسية للوريا، أنّ دراسة وظائف الدماغ لا يمكن أن تتم على المستوى العصبي الفيزيولوجي البحت، كما هي حال علم الأعصاب الدماغي المهيمن حالياً، والذي كان مهيمناً حتى أيام لوريا، وإن بشكل أقل مما هو عليه الحال اليوم. بل إن دراسة الجهاز العصبي المركزي يجب أن تتم من خلال فهم التشكل التاريخي–الاجتماعي للعمليات النفسية التي يشكّل الدماغ مسرحها، ويعتبر لوريا، على عكس أنصار نظرية تركّز الوظائف في أقسام مختلفة من الدماغ، أن الدماغ هو بنية ونظام موحَّد لا يمكن الفصل بين أقسامه التي تعمل بشكلٍ متكامل لتحقيق الوظائف النفسية للنشاط البشري المادي والعقلي، حيث إن كل قسم يساهم بدوره في تحقيق مختلف الوظائف، لا لتحقيق وظيفة ما فقط.

الفص الجبهي والمستويات العليا

أثبتت الدراسات، ليس فقط ضمن المدرسة المادية التاريخية عند لوريا ورفاقه وتلامذته، بل وبشكل عام ضمن أغلب المدارس في علم وظائف الدماغ، بأنّ الدماغ يعمل على شكل تيارات صاعدة وتيارات هابطة، حيث المستويات الفوقية–العليا، القشرة الدماغية «الجديدة»، تتأثر مثلاً بجذع الدماغ، والمخيخ، وباقي الأقسام كالجهاز الحوفي، بينما بدورها المستويات الفوقية–العليا تؤثر بتلك «التحتية» الأولية في تشكّلها «في التاريخ التطوّري للإنسان». وبشكل خاص، فإن الفص الجبهي «الذي هو أحدث الأقسام في الدماغ البشري»، حيث بشكل عام تجري المستويات العليا من التفكير المجرّد والتعميم، والتفكير «الواعي» المرتبط بشكل مباشر بالتفكير اللغوي، هذا الفص «الجبهي» يعمل بشكل «هيمنيّ» على باقي الأقسام وعلى وظائفها. وفي حالات الاضطراب في أقسام الدماغ المختلفة، بسبب جروح نتيجة حادث أو ورم ما مثلاً، فإنّ وظائف الإنسان تتأثر، فهي إمّا تتعطّل وإمّا تتشوه، وأقصى أشكال الاضطراب في الوعي ووظائف الإنسان وشخصيته وذاكرته تحصل نتيجة الاضطراب في الفص الجبهي.

الفص الجبهي ونظام التفكير العقلاني

إن الفص الجبهي يعتبر المكوِّن الأساس في نظام الدماغ الثالث «حسب لوريا»، الذي هو نظام «البرمجة والتنظيم والتحقق من النشاط». أما النظام الأول فهو بشكل عام نظام نغمة ويقظة الحالات العقلية، بينما النظام الثاني فهو بشكل عام المسؤول عن استقبال وتحليل وتخزين المعلومات. وبالتالي فإنّ كلّ فص، وكل تشكيل دماغي، يشارك ويساهم في الوظائف العقلية المختلفة، ولا وظيفة عقلية واحدة تتركز في فص وفي تشكيل دماغي محدّد، على عكس ما يقول به تيار «الوظائف العقلية المتوطّنة في أقسام دماغية منفصلة». ولهذا فإنّ الإضطراب في الفص الجبهي، حيث التفكير اللغوي هو الأساس، وفي حالاته الشديدة يؤدي إلى ضياع وحدة الشخصية، وتعطّل الفعالية، والموقف الفاعل تجاه الواقع. فالنظام الدماغي الثالث «المسؤول عن التحليل والتحقق وتنظيم النشاط»، الذي يشكل الفص الجبهي أحدَ مكوناته الأساسية، له وظائف أساسية في عملية التفكير والنشاط العملي، ومن هذه الوظائف هناك التحفيز والاندفاعية، والموقف النشط تجاه المهام الموضوعة أمام الإنسان، والتعرف النشط على المشكلة، والنفاذ إلى جوهرها، وبناء برنامج/خطة العمل لحل المشكلة والهدف العام، وتحديد الخطوات التنفيذية للخطة، واختيار منهجية العمل، والتحقّق من التنفيذ، والمقارنة مع النتيجة/الهدف المرجوَّين. ولهذا فإنّ الاضطراب في وظيفة هذا النظام الثالث، نتيجة الاضطراب في الفص الجبهي بشكل خاص، يؤدي إلى تعطّل الوجود «العقلاني» للإنسان، وما يبقى هو حالة «اندفاع حيوانية» سلبية وتشتتّ وضياع.

تُرتِّبُ المدرسةُ المادية التاريخية في علم النفس العصبي الاضطرابات بدءاً من الاجتماعي إلى النفسي إلى العقلي ومن ثم الفيزيولوجي

اللاعقلانية

في مواد سابقة قلنا إن الدفع والتأسيس للّاعقلانية وتدمير العقل تعمل ليس فقط نتيجةَ خطة «إرادية» لدى النخبة الأكثر رجعية، والتي تحاول الحفاظ على هيمنتها، بل أيضاً نتيجةَ التعطل في الوجود الموضوعي للنشاط الإنساني، وموقف الفاعل تجاه الواقع، أي انخراطه في نشاط لحل المشكلات المطروحة أمامه «التي هي المشاكل الاجتماعية بشكل عام كأقصى شكل للنشاط الإنساني الفاعل»، ومن ثم تعطل في تفكيره «التفكير اللغوي القائم على السرديات»، نتيجة السرديات العدمية «المهيمنة» تجاه الواقع، والمستقبل. وهكذا، فنحن أمام حلقة مغلقة، فلا النشاط الإنساني مفتوح على حل القضايا المطروحة، ولا السرديات تسمح بتشكيل النشاط الفاعل النقيض. فيغرق التفكير «الذي قلنا إن اللغة والسردية هي مكونه الأساس» في حالة تعطّل، مع كل تبعات ذلك من تعطل في وحدة الشخصية وضياع الارتباط الموضوعي بالمحيط، والخلط في الزمان والمكان، التي هي خصائص أثبتتها الدراسات الكثيرة.

وهذا الاضطراب يختلف عن الجروح والأورام الدماغية، بل هو «جرح» بنيوي/عقلي، ومن قَبله جرح «اجتماعي–تاريخي». فالترتيب، حسب المدرسة المادية التاريخية في علم النفس العصبي، هو من الاجتماعي إلى النفسي إلى العقلي ومن ثم الفيزيولوجي. وبالتالي فإنّ الاضطراب في المستوى الأول، الاجتماعي الاقتصادي، ينتقل إلى المستوى النفسي–العقلي، ومن ثم إلى الفيزيولوجي الدماغي.

إنّ البربرية التي يؤسِّس لها استمرارُ المجتمع المنقسم لها قاعدتُها المادية، والتي يمكن البرهنة عليها، وعلم النفس العصبي هو المستوى الدماغي–الفيزيولوجي في هذه البرهنة التي تشكل المادة الحالية مجرَّدَ مقدّمة عامّة له.